
محاسبة
البنوك التجارية
دكتور
كمال عبد السلام
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
كلية التجارة - جامعة المنصورة
توزيع
مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة
١٤١١هـ - ١٩٩١م

بسم الله الرحمن الرحيم

وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين

صدق الله العظيم

(اللهم نور بالكتاب بصري ، واشرح به صدري
واستعمل به بدني ، وأطلق به لساني ، وقوّ به جناني ، واسرع به فهمي
وقوّ به عزمي بحولك وقوتك لاحول ولاقوة الا بك يا أرحم الراحمين)

****

مقدمـــة :

اللهم صلِّ على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك النبى الأمى وعلى آلـــه وصحبه وسلم تسليما عدد ما أحاط به علمك ، وخط به قلمك وأحصاه كتابك ٠

أما بعد ، فان المصارف (البنوك) على اختلاف أشكالها أصبحت من أدوات ترشيد السياسة الأقتصادية فى عصرنا الحديث ... الأمر الذى يفرض دراســـه هذا القطاع الهام من قطاعات الأقتصاد القومى دراسة تحليلية من الناحيـــة الأقتصادية أو الادارية أوالمحاسبة ٠

ولما كانت البنوك التجارية هى الشكل الشائع للمصارف ، وهذهالبنوك تعمل أساسا فى ظل نظام ربوى قائم أساسا على الفائدة لذلك فلامفر من دراسة هـــذا الشكل منالبنوك حيث أن النظام البديل الذى يتمشى مع الشريعة الاسلاميـــة هو " البنك الأسلامى " تاركا دراسة هذا النوع من المصارف لمؤلف آخر مستقـل يتناسب مع أهمية الموضوع ٠

لذلك فان دراستنا فى هذا الكتاب تقوم على أساس الدراسة التفصيليـــة لعمليات البنك التجارى وعليه فان الباب الأول يقوم على دراسة مقدمة الـــى البنوك التجارية حيث يدرس فى الفصل الأول طبيعة نشاط البنوك التجاريـــة من حيث ماهيتها وتطور البنك التجارى - ووظائفه - وأنواعه - وخصائصـــه وأقسامة الداخلية أما الفصل الثانى يتضمن النظام المحاسبى فى البنـــوك التجارية حيث يعرض الكاتب فيه لخصائص النظام المحاسبى فى البنـــوك التجارية ، ثم مقومات النظام المحاسبى فى البنوك التجارية ٠

ويعرض الكاتب فى الباب الثانى الاطار المحاسبى فى الأقسام الانتاجية فى البنوك التجارية دراسة تفصيلية لنظام العمل والمحاسبة دون التعرض لنظام العمل فى الأقسام الخدمية حيث أنها خارج نطاق موضوع الدراسة .

كما خصص الكاتب الباب الثالث للحسابات والقوائم الختامية فى البنوك التجارية من خلال دراسة تقارير النشاط الدورية ثم الحسابات الختامية وأخيرا قائمة المركز المالى لهذه المنشأة المالية .

وأني أرجو أن أكون قد وفقت فى عرض المادة العلمية بما يحقق الغرض المستهدف من اعدادها ......

والله ولى التوفيق ،،،

١١ ربيع الأول ١٤١١ هـ .

أول أكتوبر ١٩٩١ م .

دكتور

كمال عبد السلام

المحتويات

....

الباب الأول

البنوك مفاهيم أساسية

الفصل الأول : طبيعة نشاط البنوك التجارية .
(تعريفها - تطورها - وظائف - خصائصها
أقسامها الداخلية - أنواعها).

الفصل الثانى : النظام المحاسبى فى البنوك التجارية
وخصائصه - ومقوماته .

....

الفصل الأول

طبيعة نشاط البنوك التجارية

نوضح ذلك من خلال ماهية البنوك التجارية وتطورها - ووظائفها وخصائصها ثم أقسامها الداخلية - أنواعها .

أولا : ماهية البنوك التجارية :

تعني كلمة بنك "Bank" المنضدة التي كان يجلس عليها الصراف المختص بتحويل العملة وتجميع الأموال من الراغبين وتقديمها كقروض الى المحتاجين اليها والطالبين لها - وعندما تأسست منشآت خاصة لتحل محل هؤلاء الصرافين . ظلت كلمة بنك هي الاسم المميز لهذه المنشآت وشاع استخدامها على هذا النحو في الدول واللغات الأجنبية وتأثرنا في مصر بها أيضا وكان حتميا استمرار استخدام هذا المسمى في لغتنا وبلادنا العربية .

وكلمة مصرف التي استحدثها مجمع اللغة العربية هي الكلمة البديلة وهي تعطي معنى أوضح ولكن للأسف لم تلق الانتشار المطلوب حتى أن معظم المؤسسات الاسلامية فضلت استخدام كلمة بنك .

أما صفة التجارية التي توصف بها بعض البنوك فهي البنوك غير المتخصصة بمعنى أن البنك المتخصص لايعتبر من قبيل البنوك التجارية ومن أمثلة البنوك المتخصصة مايلي: .

* البنك المركزي .

* البنك الصناعى .
* بنك الاسكان .
* بنك الأئتمان الزراعى .

وفى تحديد لطبيعة البنك التجارى نجد التعريفات التالية :

١ - كل شخص طبيعى أو اعتيادى يكون عمله الرئيسى قبول ودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد أجل .

جاء ذلك فى قانون البنك المركزى رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

٢ - كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لايجاوز سنة .

وذلك فى قانون البنوك التجارية والأئتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

وقد ميز القانون المذكور فى المادة ٤٣ : " البنوك التجارية عن غيرها من البنوك حيث نص على انه يقصد بالبنوك غير التجارية تلك البنوك التى يكون عملها الرئيسى التمويل العقارى أو الزراعى أو الصناعى والتى لايكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسية .

٣ - عرفها البعض أنها " المنشأة التى تتخذ من الاتجار فى النقود حرفة لها "(١).

٤ - وعرفها آخرون بأنها " المكان الذى يلتقى فيه عرض النقود بالطلب عليها "(٢).

---

(١) دكتور خيرت ضيف ، " محاسبة المنشآت المالية " ، ص ٥ .
(٢) دكتور محمود عساف وآخرون ، المنشآت المالية ، ص ٩ .

٥ - وعرفها القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بأنها " البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التحويل الداخلي والخارجي ، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في انشاء المشروعات ومايتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي .

ويلاحظ على التعرف الأخير تعرضه لبعض أوجه النشاط وإن كان يؤخذ عليها عدم الشمول فضلا عن التكرار ، ذلك لأنه يصعب الفصل بين تنمية الاستثمار وبين المساهمة في انشاء المشروعات .

مما سبق يتضح لنا أن تعريف البنك التجاري بأنه :

" منشأة مالية تقوم بتجميع وتوظيف الأموال بالاضافة الى قيامها بتقديم الخدمات المصرفية المتعددة مع الأخذ في الاعتبار عامل السيولة لتلبية حاجة أصحاب الودائع التي تدفع عند الطلب أو خلال أجل محدد " .

والمتتبع لتاريخ البنوك التجارية في مصر يجد أنها مرت بالمراحل الآتية :-

١ - المرحلة الأولى : مرحلة النشاط المصرفي الأجنبي (١٨٥٦ - ١٩٢٠):

يمكن وصفها بأنها مرحلة النفوذ الأجنبي وتبدأ هذه المرحلة بانشاء بنك مصر وقد أنشيء هذا البنك عام ١٨٥٦ وهو بنك انجليزي في مدينة

الاسكندرية واستمر هذا البنك يعمل فى تمويل التجارة الخارجية والرهـون العقارية حتى أغلق أبوابه عام ١٩١١ نتيجة نقص السيولة عنده بسبب تقديمه لقروض طويلة الأجل بمبالغ أكثر مما ينبغى ، ثم انشىء البنك الامبراطورى العثمانى عام ١٨٦٣ الذى أتخذ مركزا رئيسيا له فى تركيا وفروعا فى كل من انجلترا وفرنسا ومصر ثم البنك الانجليزى المصرى فى عام ١٨٦٤ ثم بنك الكنتوار الأهلى للخصم فى عام ١٨٧٣ ، ثم بنك الكريدى ليونيه عام ١٨٧٤ ثم البنك الايطالى المصرى ١٨٨٠ وبنك أثينا عام ١٨٩٥ .

وأهم مايميز هذه المرحلة هى أن جميع البنوك التى انشئت كانت بنوك أجنبية هدفها الأساسى الحصول على اكبر ربح ممكن دون مراعاة المصلحة القومية المصرية - كما أنها لم تغلغل هذه البنوك فى انحاء البلاد بل أقتصر تعاملها على المدن الرئيسية وخاصة فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وأخذ الكثير منها شكل البنك ذى الفرع الواحد .

٢ - المرحلة الثانية : بنك مصر ومرحلة التكوين المصرفى فى مصر (١٩٢٠ - ١٩٥٦):

وهذه المرحلة التى بدأ فيها ظهور بنك مصر كأول بنك برأسمال مصرى سنة ١٩٢٠ مع بداية تقلص نشاط البنوك التجارية الأجنبية خصوصا بعد سنة ١٩٥٢ . كما تأسس سنة ١٩٥٢ بنك القاهرة برأسمال عربى مصرى وفى عام ١٩٥٥ أنشىء بنك الجمهورية الذى تحول الى بنك بورسعيد بعد ذلك .

٣ - **المرحلة الثالثة : تمصير البنوك ١٩٥٦ - ١٩٥٩ :**

بدأت حركة تمصير البنوك التجارية فى مصر وكان من نتيجة ذلك أن تحول بنك باركليز الى بنك الاسكندرية ثم تلا ذلك عملية تأميم جميع البنوك فى مصر حيث أنتقلت رؤوس أموالها الى الدولة مع احتفاظها بشكلها القانونى كشركات مساهمة .

٤ - **المرحلة الرابعة : التأميم واعادة التنظيم (١٩٦٠ - ١٩٦٤):**

شهد عام ١٩٦٠ تطورا هاما فى تاريخ الجهاز المصرفى فى مصر فقد بدأت الحكومة جهودها نحو السيطرة على وسائل الانتاج والخدمات الأساسية فى الدولة بتأميم أكبر وحدات الجهاز المصرفى وهما بنك مصر والبنك الأهلى المصرى بمقتضى القانونين رقمى ٣٩ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٠ وذلك حتى تضمن الدولة تمويل احتياجات خطة التنمية الاقتصادية فى مصر كما شهد عام ١٩٦٠ أيضا صدور قانون تقسيم البنك الأهلى المصرى الى وحدتين مستقلتين أحدهما البنك المركزى المصرى والثانية البنك الأهلى المصرى ويمارس الأخير دوره كبنك تجارى وتم تنفيذ هذا التقسيم ابتداء من يناير سنة ١٩٦١ وقد شهد عام ١٩٦١ تأميما شاملا لجميع البنوك التجارية العاملة فى مصر وانشئت المؤسسة المصرية العامة للبنوك وقد تبعها وقتئذ ٢٧ بنكا .

٥ - **المرحلة الخامسة : اعتبارا من ١٩٧٢/٧/١ حتى ١٩٧٤ :**

بدأت حركة ادماج وتخصص لنشاط البنوك التجارية العاملة فى مصر وأصبحت كما يلى : .

أ - **البنك الأهلي المصرى :**

ويختص بشئون التجارة الخارجية وجميع المعاملات المصرية الخاصة بها .

ب - **بنك مصر :**

وقد ادمج فيه بنك بورسعيد ويختص بشئون التجارة الداخلية .

ج - **بنك الاسكندرية :**

وقد أدمج فيه البنك الصناعى ويختص بشئون الانتاج .

د - **بنك القاهرة :**

ويختص بشئون الخدمات .

٦ - **مابعد عام ١٩٧٤ حتى الآن :**

رؤى الابقاء على البنوك الأربعة السابقة كبنوك تجارية حكومية مع السماح بانشاء بنوك جديدة أو فروع لبنوك أجنبية فى مصر ، نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى وبناء على القانون ٤٣ لسنة ٧٤ ، مما كان من نتيجة ظهور العديد من البنوك التجارية (الاسلامية وبنوك التنمية الوطنية) .

ثانيا : **وظائف البنوك التجارية :**

١ - **تجميع الأموال :**

وذلك من خلال تلقى المدخرات والودائع من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين والبنك بقبوله للودائع (تحت الطلب أو زمنية) إنما يقوم بأداء خدمة لأصحابها تتمثل فى الحفاظ عليها من ناحية ، كما يتيح لهم الحصول على مقابلها ويضعها تحت تصرفهم حين الحاجة اليها من ناحية أخرى ويطلق

على هذه الوظيفة وظيفة الايداع .

٢ - **توظيف الأموال :**

وذلك عن طريق منح القروض والسلفيات وكذلك اقامة المشروعات أو المساهمة فيها ، ومن عمليات الاستثمار أوالتوظيف شراء وبيع الاوراق المالية لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك وخصم الأوراق التجارية وعيرها .

٣ - **أداء الخدمات المصرفية :**

ويتمثل ذلك فى مجموعة من الأعمال التى يقوم بها البنك بصفته وكيلا بالعمولة مثل (شراء الأوراق المالية وبيعها وتحصيل كوبوناتها وتحصيل الأوراق التجارية وغيرها من الخدمات المصرفية التى يحصل البنك فى مقابلها على عمولة .

ثالثا : **خصائص البنوك التجارية :**

تتسم البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة بعده خصائص تميزها عن غيرها من الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية .

١ - **السرية :**

حيث أن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفى العاملين لديه - لأن المودع عندما يودع أمواله فى البنك انمايعتبر ذلك سرا خاصا به لايجوز للبنك أن يذيعه كذلك المقترضين من البنك يعتبرون حاجاتهم الى القرض سرا خاصا بهم لايجوز للبنك أن يذيعه وهذا أمر يعتبر التزام

تقتضيه طبيعة عمل البنك .

٢ - السرعة :

تتسم عمليات البنوك بطابع السرعة حيث أنها عمليات صغيرة متعددة ومتلاحقة وهذا يتطلب من البنك تأدية الخدمة على وجه السرعة مع أخذ عنصر الدقة فى الاعتبار حيث أن كل مايهم العميل أن ينصرف من البنك فى أسرع وقت ممكن .

٣ - حسن المعاملة :

حيث أن حسن المعاملة التى يلقاها عميل البنك ضرورية حيث أنها الأساس فى جذب العملاء وخاصة العميل العرضى الى عميل دائم مع البنك وهذا يتطلب من ادارة البنك حسن اختيار العاملين به وتدريبهم مما يمكنهم من تقديم خدمة ممتازة الى عملاء البنك .

٤ - كثرة الفروع :

حيث أن كثرة فروع البنك معناها توسيع نشاطه وتقديم الخدمات المصرفية الى عدد كبير من العملاء . حيث أن كثرة الفروع تقلل من درجة المخاطرة التى يواجها البنك فى بعض الظروف أو المناطق .

والبنك التجارى فى مزاولته لنشاطه ووظائفة ينبغى أن يراعى عددا من المبادىء المحاسبية والمالية محاولا التوفيق بينها وهى :-

أولا : مبدأ السيولة :

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الاعمال الاخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ماعليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فان مجرد اشاعة عن عدم توافر سيولة كافية لدى البنك كفيله بزعزعة ثقة المودعين الأمر الذي يدفعهم فجأة الى سحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للافلاس ٠

لذلك فلتحقيق هذا المبدأ فيجب على البنك ضرورة الاحتفاظ بجزء كبير من موارده في شكل أصول حاضرة متمثلة في نقدية بخزينه البنك ونقدية لدى البنوك المحلية الاخرى ونقدية لدى البنك المركزي يضاف الى ذلك ضرورة استثمار البنك جزء من موارده في أوراق مالية حكومية أومضمونه من الحكومة ٠

وبذلك نجد أن احتفاظ البنك بأرصدة نقدية سائلة في خزائنة يعتبر خط دفاع أول واستثماره لجانب من الاموال في استثمارات سريعة وسهله التحول الى نقدية تعتبر خط دفاع ثان ٠ أما احتفاظة لدى البنك المركزي بالاحتياطي النقدي القانوني يعتبر خط دفاع ثالث ـ كل هذا يحد من قدرة البنك على تحقيق الأرباح فهو لصالح هدف السيولة على حساب هدف الربح وبذلك فان السيولة مقدمة على الربح البنك التجاري ٠

العوامل المؤثرة على حجم السيولة[1] :

إن حجم السيولة يختلف من بنك لآخر ومن مجتمع لاخر ، كما أنها تختلف باختلاف أنواع الودائع وشروطها ، فضلا عن مدى توافر الوعى المصرفى ، بالاضافة الى متطلبات القانون والبنك المركزى المصرى .

أ - **طبيعة الودائع :**

تحتاج الودائع بالضرورة الى اجراء دراسة تحليلية لأنواعها وشروط كل منها لما لذلك من أهمية عند تحديد حجم السيولة للازم توفرها بالبنك .

* فمثلا الودائع تحت الطلب التى تتيح لصاحبها السحب فى أى وقت يشاء يلزم أن يقابلها وجود قدر من السيولة النقدية يزيد عماتحتاجه أنواع أخرى من الودائع كما أن حاجة البنك للسيولة النقدية تختلف باختلاف نوعية المودعين ، فودائع الافراد تحت الطلب مثلا تتطلب درجة منالسيولة تزيد عمايلزم لودائع الشركات والهيئات والمصالح الحكومية .

* كما أن الفترة الزمنية للوديعة تؤثر أيضا فى تحديد حجم السيولة ، بمعنى أن الودائع لاجل أو باخطار أو دائع صغار المدخرين فى صناديق التوفير تعنى عدم قدرة المودعين على السحب الا فى نهاية أجل الوديعة لأجل أو عند اخطار البنك قبلها بفترة كافية . فى حين أن البنك يتنازل عن هذا الاخطار بالنسبة للودائع فى صناديق التوفير نظرا لأن صغار المدخرين يودعون

(١) د . مكرم عبد المسيح ، محاسبة المنشآت رؤية ادارية ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، سنة ١٩٩٠ .

فائض أموالهم فى هذا النوع من الايداع ولذا تقل معدلات السحب . وبالتالى لايحتاج الامر لتوفير نسبة كبيرة من السيولة لمواجهتها خلاف الحال بالنسبة للودائع تحت الطلب ويتضح مما سبق أن نوع الوديعة وفترة الايداع والجهة المودعة تحدد درجات السيولة الواجب توافرها فى البنك .

ب - الوعى المصرفى :

إن زيادة الوعى المصرفى فى بلد ما ... يعنى أن التعامل بالشيكات يحل محل التعامل بالنقود ، ممايؤدى الى زيادة خلق الائتمان ، وبمعنى أخر نجد أن التعامل بالشيكات يعنى أن هناك حركة دائمة للنقود من ايداع وسحب مما يتطلب ضرورة توفير قدر أكبر من السيولة لمقابلة سحب المودعين لجزء من ايداعاتهم والعكس صحيح فى حالة انخفاض الوعى المصرفى ، ممايعنى الاقبال على التعامل النقدى عن التعامل بالشيكات وهذا يعنى أن العملاء يودعون فائض أموالهم فى البنوك نقدا بعد استيفاء حاجاتهم الضرورية وبذلك تقل مسحوباتهم وتقل نسبة السيولة الواجب توافرها .

أى أن هناك تناسب طردى بين الوعى المصرفى ونسبة السيولة المطلوبة فكلما زادت درجة الوعى المصرفى زادت نسبة السيولة الواجب توافرها ، وكلما نقصت درجة الوعى المصرفى نقصت السيولة أيضا .

جـ - رقابة البنك المركزى :

رغم هذه العوامل الاقتصادية والمالية السابقة التى تؤثر بشكل ملموس فى

تحديد حجم السيولة فى بنك ما .... فان هناك عوامل قانونية تتدخل بشكل واضح فى تحديدها أيضا حيث :

* نصت المادة ٤٠ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ٥٧ على تحديد نسبة السيولة القانونية فى البنك التجارى بواقع ٣٠٪ على الاقل من قيمة الودائع المتنوعة لدية وهذه النسبة ليست ثابته فهى عرضة للتجاوز حسب مايحدده البنك المركزى وقد وصلت فى بعض الاحوال الى ٥٠٪ تقريبا منها احتياطى نقدى ٢٥٪ يحتفظ به لدى البنك المركزى بدون فوائد .

* كذلك فان البنك المركزى يفرض رقابته على البنوك التجارية عن طريق التدخل الصريح فى تحديد نسبته ونوعية الاموال السائلة ـ كذلك تحديد أوجه استثمار ودائع الافراد والشركات والهيئات . كذلك تحديد الاحتياطيات الواجب احتجازها من الارباح لمقابلة التقلب فى قيم الاصول فضلا عن تحديد حدود كل بنك فى تقديم القروض والسلفيات والاستثمارات للغير .

* اضافة الى ماتقدم حيث أن نسبة السيولة تعتبر الحد الادنى لما يجب على البنك التجارى أن يحتفظ به ـ فان هناك جزء من النقدية الحاضرة يلتزم البنك التجارى بايداعها فى البنك المركزى وهو مايسمى بالاحتياطى النقدى ، كذلك فان نسبة الاحتياطى النقدى تعتبر جزء من السيولة القانونية وهى عبارة عن نسبة الاموال النقدية التى يحتفظ بها البنك التجارى لدى البنك المركزى الى مجموع الودائع وبعض المستحق للبنوك

وهى تحسب من المعادلة التالية :

نسبة الاحتياطى = أموال نقدية لدى البنك المركزى
ودائع تحت الطلب + ودائع لأجل + ودائع لاخطار + ودائع التوفير + المستحق للبنوك الاخرى

وينبغى أن تكون هذه النسبة ٢٥٪ من جملة الودائع ٠

وهناك صعوبة فى احتساب نسبة الاحتياطى النقدى وفقا لارقام الميزانيات المنشورة نظرا للصورة الاجمالية التى تظهر بها والتى تعيق احتساب هذه النسبة وحيث أن نسبة الاحتياطى النقدى تعبر عن الارصدة النقدية التى يحتفظ بها البنك التجارى لدى البنك المركزى ، فان نسبة السيولة بمفومها الواسع (تجنب) نسبة الاحتياطى النقدى وتتضمن نسبة الاصول السائلة أو التى يمكن تحويلها الى نقدية بسرعة وبدون خسائر تذكر الى مجموع الودائع لدى البنك فضلا عن التزامات العارضة ٠

وبالتالى فان نسبة السيولة = الاصول السائلة / الخصوم المتداولة

حيث تشمل الأصول السائلة الارصدة النقدية ولدى البنك المركزى والذهب والاستثمارات من الدرجة الاولى والاوراق التجارية المخصومة والشيكات وحوالات وكوبونات أوراق مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل والمستحق على البنوك أما عن الودائع فهى تتضمن الودائع تحت الطلب والودائع لاجل أو باخطار وودائع التوفير والمستحق للبنوك والقيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان المصدرة وذلك على اعتبار أن هذه الخطابات تمثل التزاما قد يقدمه البنك

للعملاء

ثانيا : مبدأ الربحية :

إن درجة الربحية التى تحققها البنوك تقع بين نقطتين أدناهما تعنى عدم تحقيق أرباح على الاطلاق - وهى حالة السيولة الكاملة .

وأعلاهما تعبر عن أقصى قدر ممكن من الأرباح - وهى حالة الاستثمار الكامل ولاشك أن تحديد درجة الربحية المناسبة يحققها مدى التوازن بين هاتين النقطتين والتى يعتمد فى تحديدها على حجم الاموال السائلة وحجم الأموال المستثمرة ، وعائد الاستثمار المحقق .

ويتطلب الأمر اجراء دراسة تحليلية لطبيعة الودائع ومايرتبط بها من شروط ملازمة للوديعة ، والظروف الاقتصادية والقانونية المحددة لحجم الاستثمار مثل ظروف الكساد والرواج ومتطلبات البنك المركزى .

ولاشك أن الودائع الثابته (لأجل وباخطار) تحمل البنك أعباء كبيرة تتمثل فى الفوائد المدفوعة لأصحابها وفى نفس الوقت تتيح له فرصة استثمارها لفترة قصيرة دون أن يخشى قيام المودعين بسحبها أو جزء منها .

وهنايجب الموازنة بين أنواع الودائع وتكاليف الحصول على كل منها كذلك فى أوقات الكساد ، حيث تقل فرص الاستثمار ويصبح من الافضل للبنك عدم تشجيع الودائع الثابتة نظرا لأنها تتكلف كثيرا فى سبيل الحصول عليها أكثر من العائد الذى تدره فيما لو استثمرت .

والادارة الناجحة هي التي تأخذ كل هذه المتغيرات في الحسبان حيث يجب توزيع الاصول بطريقة تمكن البنك من تحقيق ربح كاف لدفع فوائد المبالغ المودعة لدية ومهايا موظفية وسائر مصروفاته ، بحيث يبقى فائض لتكوين بعض الاحتياجيات وتمكن البنك من توزيع ربح مناسب على المساهمين •

ثالثا : مبدأ الضمان (الحيطة والحذر) :

يرتبط هذا المبدأ ، بمبدأ السيولة ، حيث أن هناك تناسبا طرديا بينهما فكلما زادت درجة السيولة زادت ثقة واطمئنان وضمان المودعين لأموالهم والعكس صحيح •

الا أنه من ناحية أخرى ، نجد أنه كلما ارتفعت درجة الضمان كلما قلت فرص البنك في استثمار الودائع وتحقيق عائد مجز ، ويرجع ذلك الى أن مبدأ الضمان يتطلب توافر قدر كبير من الأموال في صورتها السائلة غير المستثمرة ، كذلك فان انخفاض درجة الضمان تعني زيادة عرض البنك في الاستثمار لزيادة درجة المخاطرة وزيادة فرص الربح •

لذلك فان ادارة البنوك التجارية الرشيدة تعمل على ايجاد الوضع الملائم بين الضمان المطلوب لتوفير ثقة واطمئنان العملاء في البنوك وبين فرص الربح التي لايجب التضحية بها ، فهي توازن بين المخاطرة في سبيل تحقيق أرباح مجزية وبين الاحجام عن المخاطرة حتى لاتفقد ثقة العملاء في البنك •اذن فان سياسة الاستثمار الرشيدة تعمل على ايجاد التوازن بين مبدأي الضمان والربحية رغم مابينهما من تناسب عكسي •

لذلك فان قيام البنك التجارى باستثمار موارده ، أو جزء منها يتطلب الأمر مايلى :-

* دراسة واعية متأنية للمركز المالى للعملاء الذى يتعامل معهم البنك سواء بالاقراض أو بشراء أوراق مالية لحسابهم . كذلك الحصول على ضمان عينى أو شخصى لضمان استيفاء حقوقه كاملة .
* تنويع محتويات الاوراق المالية بالبنك لتقليل عنصر المخاطرة .
* مراعاة تدخل الدولة فى بعض الاحيان لحماية البنوك من حالات السحب الفجائية فى أوقات الكساد خوفا من تدهور النظام المصرفى ـ فضلا عن تدخلها فى تحديد أوجه الاستثمار الملائمة للودائع الموجودة بالبنوك .
* كذلك يعتبر رأس المال عنصر الضمان الذى يزيد من ثقة واطمئنان المودعين رغم أنه لايمثل سوى ٢٪ من مجموع الخصوم ... فرغم أن رأس المال لدى كافة المنشآت تعتبر المؤشر على متانة المركز المالى الا أنه فى البنوك التجارية يتقلص الى حد كبير . وعلى الرغم من ضآلته فهذا يعنى صغر حافة الامان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار الا أنه يعتبر صمام الامان أمام المودعين ويجب على ادارة البنك التجارى مراعاة ان البنك لايستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فان زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين وتكون النتيجة هى اعلان افلاس البنك .

وتعتبر المبادىء الثلاثة السابقة أهدافا أساسية تهتدى بها ادارة البنك التجارى حيث يمثل الهدف الأول تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة Liquidity لما لذلك من تأثير على ثقة المودعين .

أما الهدف الثانى وهو تحقيق أقصى ربحية Profitability من خلال زيادة الايرادات طالما أن الجانب الاكبر من التكاليف هو من النوع الثابت وأن أى انخفاض فى الايرادات كفيل بأن يصحبه انخفاض أكبر فى الأرباح .

أما الهدف الثالث وهو الحيطة والحذر أو الامان Safety على أساس أن رأس المال صغير ولايكفى لتحقيق الحماية المنشودة لهم .

ومن المتوقع أن تؤثر الاهداف الثلاثة السابقة الربحية والسيولة والحيطة والحذر على تشكيل السياسات الرئيسية التى تحكم الأنشطة .الاساسية وهى جذب الودائع وتقديم القروض والاستثمار فى الأوراق المالية حيث يجب على البنوك التجارية أن توازن بين تلك الأهداف السابقة .

رابعا : <u>الأقسام الداخلية للبنوك التجارية :</u>

يتكون البنك التجارى ، داخليا من عدة أقسام (ادارات) وذلك تبعا للوظائف والأنشطة والمهام والخدمات التى يقوم بها البنك وتتوقف هذه الاقسام على الهيكل والتنظيم الادارى المتبع فى البنك .

ويمكن تقسيم تلك الاقسام :

١ - الاقسام الفنية (الانتاجية) .

٢ - الاقسام غير الفنية (أقسام الخدمات) .

١ - الأقسام الفنية (الانتاجية) :

وهى تلك الاقسام التى تقوم بانتاج النشاط الرئيسى للبنك فهى أقسام تقوم بالأعمال المصرفية ويكون بينها وبين عملاء البنك اتصال مباشر فهذه الأقسام تخدم بالدرجة الأولى وبصورة مباشرة عملاء البنك وبالتالى فهى أقسام تغل ايرادات البنك وهذه الاقسام هى :

أ - قسم الحسابات الجارية (بنوعيها الدائن والمدين) .

ب - قسم مراكز العملاء : وإن كان هذا القسم لايتعامل مع العملاء مباشرة الا أنه مساعد ومكمل لقسم الحسابات الجارية الذى يتعامل مباشرة مع العملاء فهو يقوم بمراقبة مركز كل عميل باستمرار ولايصرف أى شيك أو أمر دفع ولاتسحب سلفة الا بعد أخذ رأى قسم مراكز العملاء - فهو يتأكد من صحة التوقيع وكفاية الرصيد وحدود السلفة الى غير ذلك من الأمور المكملة والمساعدة لقسم الحسابات الجارية لذلك يدمج احيانا فى قسم الحسابات الجارية .

جـ - قسم صندوق التوفير (ودائع صندوق التوفير) .

د - قسم الودائع لأجل .

هـ - قسم الأوراق التجارية (كمبيالات - سندات اذنية) .

و - قسم الأوراق المالية .

ز - قسم البضائع (التسليف بضمان بضائع) .

حـ - قسم الاعتمادات المستندية ٠

ط - قسم خطابات الضمان ٠

ى - قسم الكامبـــــو ٠

ك - قسم تأجير الخزائن ٠

ل - قسم المقاصـــة ٠

م - قسم الخزينة (تلقى الأموال وصرفها) ٠

٢ - الأقسام غير الفنية (الخدمية) :

وهى الأقسام التى لاتمارس الأنشطة والوظائف والأعمال المصرفية الفنيـــة ولاتتصل اتصالا مباشرا ، بعملاء البنك وانما تقوم بمعاونة ومساعدة وخدمــة الأقسام الفنية - فهى أقسام تقدم الخدمات اللازمة لادارة البنك ولأقسام البنـك الفنية ولموظفى البنك ولعملائه ولكن بصورة غير مباشرة - وعلى ذلك فليـــس لهذه الأقسام دور مباشر فى تحقيق وجلب ايرادات البنك ٠

وأهم الأقسام غير الفنية فى البنك التجارى مايلى :

أ - قسم الحسابات العامة :

ويتركز فى هذا القسم كل العمليات المالية التى قامت بها الأقســـــام الانتاجية (الفنية) - حيث تسجل وتبوب فى الدفاتر والسجلات المحاسبيـــة العامة ، اذ تقيد بقيود اجمالية فى دفتر اليومية المركزية (العامة) وترحـل هذه القيود المركزية الى دفتر الأستاذ العام ، حيث تعد الموازين اليوميـــة

والشهرية والسنوية (الختامية) والميزانية العمومية السنوية .

أما اليوميات المساعدة ، ودفاتر الأستاذ المساعد فتوجد بكل قسم من الأقسام الفنية على حده ، حيث يسجل فيها ويرحل اليها كل قسم فنى عملياته المالية الخاصة به .

وعند معالجتنا المحاسبية لعمليات الأقسام الانتاجية (الفنية) فاننا سوف نعالجها من وجهة نظر قسم الحسابات العامة حيث تثبت هذه العمليات فى دفتر اليومية العامة (المركزية) وترحل الى دفتر الاستاذ العام .

ب - <u>قسم الاستعلامات</u> :

أى جمع المعلومات عن المركز المالى للعملاء بطريقة سرية وبجميع الوسائل

ج - <u>قسم الفروع</u> :

وهذا القسم حلقة اتصال بين الأدارة العامة والفروع حيث يراقب نشاط كل فرع حيث توجد فيه بيانات حركة الفروع مع المركز الرئيسى .

د - <u>قسم الحفظ</u> :

حيث تحفظ فيه الاوراق ذات القيمة مثل الاوراق المالية والتجارية التى يودعها العملاء والوثائق ذات القيمة والاشياء الثمينة التى يودعها العملاء كأمانة - أو كضمان سلف .

هـ - قسم البحوث الاقتصادية والاجتماعية والاحصائية لمساعدة ادارة البنك على اتخاذ القرارات على أسس سليمة ويلحق بذلك القسم مكتبة خاصة .

و - قسم المراسلات :

ويتلقى البريد الوارد ومتابعة الرد على الخطابات .

ز - قسم شئون العاملين (المستخدمين) .

ح - قسم الشئون القانونية (القضايا) .

ط - ايه أقسام معاونة خدمية أخرى :

مثل (التوريدات - المراجعة - العلاقات الخارجية - الصيانة - التفتيش - السكرتارية العامة - العلاقات العامة .... الخ .

وهذه الاقسام ذكرت على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر حيث أن هناك العديد من الاعتبارات يجب مراعاتها عند تحديد الأقسام الخدمية في أي بنك تجاري .

أنواع البنوك عامة :

يتصدر الجهاز المصرفي في الدولة البنوك المركزية وتوجد في السوق المصرفية للنقود

أنواع متعددة من البنوك من أهمها :

١ - البنوك المركزية .

٢ - البنوك التجارية •

٣ - البنوك غير التجارية (المتخصصة)

٤ - بنوك الاستثمار •

٥ - البنوك الاسلامية •

٦ - بنوك الادخار •

١ - البنوك المركزية :

البنك المركزى منشأة مصرفية لاتضع الربح فى اعتبارها بقدر ماتستهدف تدعيم النظام النقدى والاقتصادى فى الدولة ونظرا لأهمية هذا الهدف لذلك فيجب أن يكون مملوكا للدولة و فى البلاد التى لاتمتلكها الدولة تخضعها لرقابتها وبصفة عامة فان البنك المركزى يتصف بأنه بنك الاصدار وبنك البنوك وبنك الدولة فضلا عن كونه أداة اشرافية ورقابية على الجهاز المصرفى كله •

ويقوم بهذه المهمة فى مصر " البنك المركزى المصرى " ويمكن تلخيص مايقوم به كما يلى : •

أ - تقديم قروض للحكومة لتغطية ماقد يكون هناك من عجز موسمى فى ميزانية الدولة •

ب - تنشيط الاستثمار الاجنبى •

جـ - تدعيم النشاط الاقتصادى بصفة عامة •

د - تحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة سعر الصرف والرقابة على النقد •

هـ - اصدار أوراق النقد التى يحدد بيانها وزير الخزانة .

و - الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفى للدولة .

٢ - **البنوك التجارية :**

عرف المشرع المصرى البنوك التجارية بأنها " تلك البنوك " التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة - وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج والمساهمة فى انشاء المشروعات ومايتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للاوضاع التى يقررها البنك المركزى " (١).

ومع ازدياد تطور النشاط الاقتصادى امتد نشاط البنوك التجارية ليشمل العديد من العمليات والخدمات المصرفية ومن هذه العمليات أو الخدمات.

أ - **خدمات تحصيل :**

وتشمل هذه الخدمات تحصيل الشيكات والحوالات الداخلية والكمبيالات والسندات الاذنية وتحصيل الايرادات نيابة عن العملاء .

ب - **خدمات مصرفية ذات طابع تجارى :**

ومن هذه الخدمات شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها - وتحصيل وسداد الكوبونات المستحق عنها .

---

(١) القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ .

* فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان ، واستبدال النقد الاجنبي ٠
* تسوية الديون الخارجية وتسهيل عمليات استلام وتسليم النقود بين المستوردين والمصدرين ٠

٢ ـ البنوك غير التجارية (المتخصصة):

هي بنوك تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية أو زراعية أو عقارية أو صناعية ٠

ويختلف أجل ونوعية التسهيلات التي تمنحها هذه البنوك وفقا لنوع كل منها ففي بنوك التجارة الخارجية قد يصل أجل القروض الى ستة شهور بينما يصل في البنك العقاري الى مايقرب من ٣٠ سنة ـ أما موارد هذه البنوك فانها في معظم الاحوال لاتستقيها من الودائع كما هو الحال في البنوك التجارية واذا ماقبلت هذه البنوك بعض الودائع فهي لاتمثل موردا رئيسيا للتوظيف بها وهي غالبا تعتمد في مواردها على رأس المال أو مما يخصص لها في ميزانية الدولة إن كان اقتصادها موجها ومن هذه البنوك ٠

* البنوك العقارية ٠
* البنوك الزراعية ٠
* البنوك الصناعية ٠

أ - البنوك العقارية :

تقوم هذه البنوك بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل بضمان العقارات والأراضي الزراعية - ويتم سداد هذه القروض في العادة على اقساط متساوية ويعمل في مصر حاليا ثلاثة بنوك عقارية هي (البنك العقاري المصري والبنك العقاري العربي وبنك الاسكان) .

وتعتمد هذه البنوك في تمويل نشاطها على رؤوس أموالها وعقد القروض الطويلة الاجل . وتقوم باستثمارها في قروض طويلة الأجل أيضا بمعدلات فائدة مرتفعة حتى تحصل على عائد يغطي نفقات الحصول على مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية وأيضا تغطية المصاريف الادارية اللازمة .

ب - البنوك الزراعية :

تمنح البنوك الزراعية قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لاستصلاح الاراضي وقصيرة الاجل لتمويل المحاصيل حتى تنضج وتختلف سياسة البنك في منح هذه القروض وفقا لظروف الدولة التي يعمل في نظامها كما تختلف البنوك في تكوينها وأغراضها تبعا لذلك .

وبطبيعة الحال فان هذه البنوك تعتمد على مصادر تمويل داخلية وخارجية تمكنها من القيام بالاقراض للغير والحصول على عائد من هذه الخدمات يكفي لتغطية تكاليف الحصول على مصادر التمويل المناسبة ومايتبعها من نفقات ادارية أخرى .

ويوجد فى جمهورية مصر العربية البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعة بالمحافظات وكـذلـك بنـوك القرى والتى من أغراضها انشـاء الجمعيات التعاونية أوالمشاركة فيها •

جـ – **البنوك الصناعية :**

تختص هذه البنوك بتمويل النشاط الصناعى فى المجتمع وتقوم هذه البنوك بمنح التسهيلات الأ تمانية بضمان أرض المصنع ومبانية أو بضمان رهـن الآلات • كما يقوم البنك بتمويل العمليات الجارية فى مجال الصناعة عن طريـق تمويل شراء الخامات والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنـع وتختلف آجال الاستحقاق التى تمنحها هذه البنوك وفقا لنوع الائتمان المطلوب فبالنسبة لشراء أراضى المصنع وتجهيزات مبانية قد يصل أجل القروض لمـدة فيما بين ١٠ الى ٢٠ سنة وتقل هذه المدة الى نحو ٥ سنوات عند تمويـل التجهيزات الالية وينخفض الى مدة لاتجاوز سنة بالنسبة لتمويل شـراء ومستلزمات الانتاج • ويندرج تحت هذا النوع من البنوك ، البنك الصناعى •

٤ – **بنوك الاستثمار (الأعمال) :**

تقوم هذه البنوك بتقديم التسهيلات الائتمانية لكبار رجال الاعمال وأنشـاء لشركات الصناعية – هذا وقد استحدثت هذه البنوك فى مصر ، لأول مـرة بموجب قانون الاستثمار للمال العربى والاجنبى للمناطق الحرة اذ نص علـى امكانية انشاء هذه البنوك فى مصر وقد قصر القانون ١٢٠ لسنة ٧٥ أعمـال

هذه البنوك على مباشرة العمليات التى تتصل بتجميع وتنمية المدخرات (الودائع) لخدمة الاستثمار . وتقوم بنوك الاستثمار أو الاعمال ببعض أو كل الوظائف الآتية :

- قبول الأوراق التجارية التى تتراوح أجلها من ٦٠ : ١٨٠ يوم بهدف تمويل التجارة الداخلية .

- أعمال بيوت الاصدار عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة للشركات القائمة أو الجديدة وذلك عن طريق اصدار الاسهم والسندات فى الاسواق .

- أعمال سوق الصرف الاجنبى وذلك عن طريق توفير النقد الاجنبى بكميات كبيرة لعملائها من الوكالات السياحية وبعض البنوك الاخرى .

٥ - <u>البنوك الاسلامية :</u>

تلك البنوك حديثة النشأة تسعى الى نبذ سعر الفائدة (الربا) كأساس للتعامل بين البنك وعملائه واتباع قواعد الشريعة الاسلامية الغراء فى المعاملات المالية .

خصائص البنوك الاسلامية :

أ - أنها لاتتعامل بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء فهى تعتنق مبدأ " صفرية معدل الفائدة " حيث تعتبر الفائدة دائما صفر . ويترتب على ذلك أن نشاط البنوك الاسلامية لا يتمركز على الاقراض وانما يتركز على الاستثمار الحقيقى .

ب - أنها تستثمر أموالها باتباع نظام المشاركة ٠ فالبنوك الأسلامية مؤسسة مالية استثمارية تتبع أسلوب المشاركة في عمليات الاستثمار ويقتضي ذلك أن يشترك البنك مع عملية فيما حقق المشروع من ربح أو خسارة فانها شركاء في " الغنم والغرم " ٠

جـ - تتعامل مع المسلمين وغير المسلمين فهي تتعامل مع الجميع وفقا بمبادىء الدين الاسلامي الحنيف الذي يتفق مع الاديان الاخرى في تحريم الربا أخذا أوعطاء مهما كان شكله أو نسبته أو تسميته بل أن التعامل مع أهل الكتاب من مسيحين ويهود لصالح البنك وصالح المتعاملين أو فيه حيث أن نبي الاسلام محمد صلى الله عليه وسلم كان يتعامل مع يهود المدينة أخذا وعطاء كما كان يقترض منهم ويسدد لهم ما أقترض بدون فوائد أو منافع حتى لايؤخذ عنه أنه لايتعامل مع أهل الكتاب ومن ثم تصبح سنة من سنن الاسلام ٠ كما أنه عليه الصلاة والسلام لم ينه المسلمين صراحة أو ضمنا عن التعامل معهم ومن مزايا هذه الخاصية تدعيم النظام الاقتصادي للمجتمع وبالتالي القيام بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للبنك الاسلامي حيث يستفيد البنك من استثمارات المسلمين وغير المسلمين لما فيه صالح المجتمع كله ٠

د - **البنك الاسلامي لايتعامل في المحرمات :**

نجد أن البنك الاسلامي لايتعامل بالربا أخذا أو عطاء - كذلك لايتعامل مع شركات أو منشآت أو أشخاص بغرض أنشاء مشروع لانتاج سلع أو

خدمات محرمة شرعا مثل الخمور أو الخنازير أو ماشابه ذلك .

هـ - يكون بالبنك الاسلامي هيئة الرقابة الشرعية تتكون من فقهاء الشرع والقانون المؤمنين بفكرة البنك الاسلامي وتكون مهمتهم المشورة ومراجعة الأعمال فيما يتعلق بالناحية الشرعية الاسلامية مثل موقف مراقب الحسابات من وسائل واختصاصات ولها الحرية الكاملة فى الفتوى ولايمكن أن يقوم البنك بتنفيذ أى عمل لاتوافق عليه هيئة الرقابة الشرعية .

و - اختلاف أسلوب عمليات الاستثمار :

يتمثل مصادر التمويل فى رأس المال وودائع الأفراد والهيئات التى تتخذ شكل حسابات جارية دائنة أو ودائع استثمارية بالمشاركة أو بالمضاربة أو حسابات الادخار ويقوم البنك باستثمار تلك الأموال فى:

أ - المشاركة عن طريق المضاربة .

ب - المشاركة عن طريق المرابحة .

جـ - المشاركة عن طريق المساهمة .

ز - تحقيق أهداف اجتماعية :

اقراض المحتاجين (لغير الأغراض التجارية) بدون أيه فوائد وهو مايعرف باسم القرض الحسن - كما يقوم بمساعدة الفقراء والمحتاجين من حصيلة أموال الزكاة ويشارك من هذه الحصيلة أيضا فى مشروعات اجتماعية لخدمة المسلمين .

ح - تحقيق الربح :

إن تحقيق الاهداف الاجتماعية لايعني عدم تحقيق الربح لان المساهمين في رأسمال البنك الاسلامي يهمهم الحصول على عوائد مجزية على أسهمهم وهذا يتطلب تحقيق أرباح لاتقل عن البنوك الاخرى وذلك في اطار الشريعة الاسلامية .

ط - البنك الاسلامي متعدد الأغراض من حيث :

* الحسابات الجارية .
* صندوق التوفير (بدون فوائد - ولكن توزع أرباح أو حوافز عن مساهمات تلك المدخرات في أرباح البنك) .
* الودائع الاستثمارية .
* الحسابات الجارية باخطار سابق .
* المشاركة الجارية والاستثمارية تجارية - صناعية - زراعية ... الخ.
* الاستثمار المباشر .
* تحويل الأموال (الكامبيو) داخلي وخارجي (شيكات مصرفية وسياحية ...... الخ .) .
* خطابات الضمان عن عمليات مشاركة .
* تحصيل الكمبيالات .
* شراء وبيع وحفظ الاسهم وتحصيل الكوبونات واصدار الاسهم نيابة عن الشركات .
* صندوق الزكاة والقروض الحسنة .

والبنك الاسلامى يقوم بكل هذه الخدمات وفق الشريعة الاسلامية لذلك فهو لايقوم بوظيفة خصم الكمبيالات التى تقوم بها البنوك الربوية أو وظيفة التسليف بضمان كمبيالات أو أوراق مالية - كما أنه لايصدر سندات بفوائد ابتعادا عن شبهة الربا وتمشيا مع مبدأ لاربا ولاريبة .

٦ - بنوك الادخار

تتميز تلك البنوك بانخفاض الحد الادنى للايداع الى الحد الذى يمكن ضمن تجميع المدخرات الشعبية ولقد لاقت تلك البنوك تشجيعا فائقا لاقترابها من المدخرين واستثمار الجزء الاكبر من ايراداتها فى المنطقة التى يقع فيها البنك الامر الذى يشعر فيه أفراد المنطقة بالولاء البنك .

ولقد بدأ تأسيس بنوك الادخار فى مصر بعد منتصف عام ١٩٦٣ فى بعض عواصم المحافظات والمراكز وأحياء المدن الكبرى .

ونجد أن هذه التجربة لم يكتب لها الاستمرار - فألغيت هذه البنوك واندمجت فروعها فى البنوك لاسباب غير واضحة - وبالرغم من قصر عمر هذه التجربة فى مصر فان نتائجها كانت مبشرة - ولذلك فان اغلاق هذه البنوك على ما يبدوا انه تم دون أساس علمى سليم لذلك يجب اعادة هذه التجربة الناجحة لأنها أسفرت عن نمو الوعى الادخارى فى مناطق لم يطرقها النظام المصرفى من قبل .

الفصل الثاني

النظام المحاسبي في البنوك التجارية وخصائصه ومقوماته

أولا : خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية :

من المتعارف عليه في المجال المحاسبي أن المحاسبة هي النظرية التي تتضمن مجموعة من القواعد والمبادىء والفروض والسياسات المحاسبية التي يتم بمقتضاها تسجيل وتحليل وتلخيص الأحداث المالية بأسلوب علمي وفي صورة قيم مالية بقصد التوصل الى نتائج أعمال المنشأة من ربح أوخسارة عن فترة مالية معينة وتصوير المركز المالي في نهاية هذه الفترة

أما النظام المحاسبي فهو عبارة مجموعة من الترتيبات الخاصة بأمور المحاسبة في سبيل تصميم نظام محاسبي مستندي التي يمكن عن طريقها قياس وتحقيق وتقرير الأحداث المالية لعمليات المنشأة ... بذلك نجد أن النظام المحاسبي يعتمد الى حد كبير على الاحداث المالية لنشاط هذه المنشأة . كما أن تصميم نظام المحاسبة في البنوك التجارية يعتمد على عدد من المقومات أهمها المجموعةالمستندية . والمجموعة الدفترية والقوائم والتقارير الدورية والختامية لذلك ينبغي أن يصمم هذا النظام في ضوء عدد من المبادىء أهمها مبدأ القيد المزدوج تحقيقا للتوازن الحسابي سواء عند اثبات العمليات المصرفية أوعند تحليلها - ومبدأ التوازن الحسابي وحسابات المراقبة تحقيقا لأغراض الرقابة المالية والضبط الحسابي لنشاط البنك بصفة يومية . ومبدأ

الازدواج فى الحسابات بحيث تسجل العملية الواحدة فى أكثر من دفتر أو سجل من واقع نفس المستند حتى تكون الرقابة أدق وأشمل كما يجب مراعاة أن النظام المحاسبى فى البنوك التجارية يصمم على أساس أن الفترة المحاسبية هى يوما واحدا ويترتب على ذلك اعداد موازين مراجعة يومية ومن ثم اجراء مطابقات يومية بين الدفاتر والسجلات المختلفة وكذلك لتحقيق الرقابة والتأكد من سلامة العمليات المصرفية أولا بأول (يوميا) وهذا هو مايطلق عليه عملية الضبط الحسابى " ٠

لذلك يتضح لنا أن النظام المحاسبى لم يعد مجرد أداة لتسجيل العمليات أو المعاملات فقط بل هذا النظام يهدف لانتاج البيانات والمعلومات لترشيد عملية اتخاذ القرارات فى أى مستوى تنظيمي أو ادارى وعلى ذلك فلكى ينجح النظام المحاسبى فى تحقيق الهدف فانه ينبغى أن تتوافر فيه عدة اعتبارات منها : ٠

١ ـ الدقة فى انتاج البيانات المحاسبية حتى تصبح هذه البيانات ركيزة سليمة لعملية اتخاذ القرارات ويتطلب تحقيق هذه الثقة صحة قيد العمليات والمعاملات المالية وصحة التوجيه المحاسبى لها ٠

٢ ـ السرعة فى انتاج البيانات المحاسبية حيث أن هذه السرعة تفيد فى اتخاذ القرارات فى الوقت المناسب وخاصة القرارات التصحيحية والتى يستلزم أصدارها فى وقت يسمح بتحقيق الغرض من هذه القرارات ٠

٣ - أن يكون النظام المحاسبي اقتصاديا أي يبرر تكلفته ويقتضي ذلك التقييم الدوري لاختبار مدى فاعلية النظام المحاسبي ودراسة امكانية تعديلة أو تطويره حتى يحقق أهدافه بتكلفة مناسبة .

٤ - ضرورة أن يحقق النظام المحاسبي مقومات أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة كفاية آداء الاقسام والادارات داخل المنشأة والتأكد من دقة تطبيق السياسات المحددة والمرسومة .

واذا كان النظام المحاسبي لابد أن يتلائم مع صيغة النشاط فان النظام المحاسبي في بنك تجاري على سبيل المثال لابد وأن يلتصق بنوعية الخدمات المصرفية التي يؤديها هذا البنك التجاري وعلى ذلك يتميز النظام المحاسبي- في البنك التجاري بالخصائص التالية :.

١ - سرعة استخراج أرصدة الحسابات خاصة في الحسابات الجارية حيث يتم استخراج رصيد كل عميل بعد كل عملية سحب أوايداع وتتبع حركة الرصيد والتأكد من كفايته قبل صرف أي شيك .

٢ - اعداد ميزان مراجعة يومي للارصدة التي تغيرت خلال اليوم للتأكد من صحة القيود المحاسبية وسرعة اكتشاف أي خطأ يمكن أن يحدث هذا بالاضافة الى اعداد ميزان المراجعة الشهري .

٣ - اختلاف الاهمية النسبية لاستخدامات الأموال (الأصول) في البنك حيث تنخفض نسبة ماتمثله الأصول الثابته من اجمالي هذه الاستخدامات

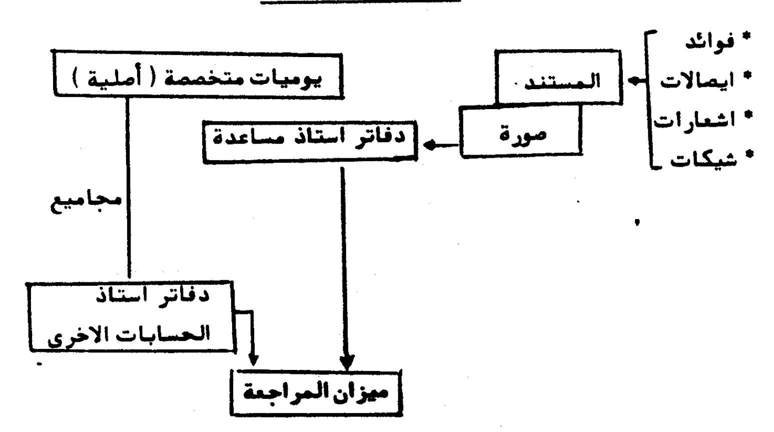
بينما ترتفع نسبة الاصول النقدية حتى تصل فى المتوسط من ٣٠ : ٤٥٪ من اجمالى الاصول وهذا التركيب النسبى لمكونات الاستخدامات (الأصول) يرجع الى أن طبيعة البنك التجارى تستلزم الاحتفاظ بقدر من النقدية يكفى لعمليات السحب واسترد ادات الأموال الخاصة بالمودعين وبالنسبة لمصادر الأموال تنخفض نسبة الاعتماد على رأسمال البنك ومصادر التمويل الداخلية فى تمويل الخدمات المصرفية ـ بينما تزداد نسبة المصادر الخارجية للتمويل (وهى تتمثل فى الودائع بصفة اساسية وهذا الشكل من تركيب مصادر الاموال (الخصوم) تحتمه طبيعة عمل البنك التجارى والتى تتلخص فى اعتماد البنك على توظيف واستثمار ودائعه حيث لايخرج دور البنك التجارى عن كونه وسيطا بين مودعى الاموال ومقترضيها •

٤ ـ طريقة المحاسبة : إن أكثر الطرق المحاسبية ، استخداما وشيوعا فى البنوك التجارية هى الطريقة الفرنسية ثم الطريقة الانجليزية فهما تناسبان أعمال وأنشطة البنوك التجارية اذ يمكن تطبيقهما بها وتساعدان على حسن سير العمل بهما ، وفى مصر تطبق الطريقة الفرنسية فى كافة البنوك التجارية تقريبا ويلاحظ أن الطريقتين الامريكية والايطالية يستحيل أو يتعذر تطبيقهما فى البنوك التجارية •

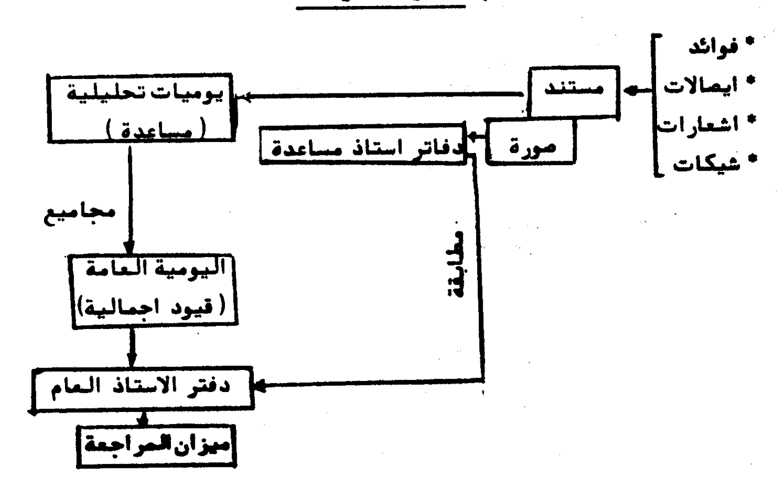
ومن ناحية أخرى فان الاتجاه الى استخدام نظام المحاسبة الالية من شأنه تحقيق تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية التى يؤديها البنك

لعملائه كذلك تحقيق أهداف النظام المحاسبي بطريقة أكثر كفاءة وبأقل تكلفة ممكنة وفيما يلي عرض مختصر لطبيعة العمل المحاسبي تحت كل من الطريقتين ٠

أ ـ الطريقة الانجليزية



ب ـ الطريقة الفرنسية



ومن أهم دفاتر الأستاذ المساعدة فى البنوك التجارية مايلى:

أ - الحسابات الجارية (مدينة ودائنة) .

ب - استاذ مساعد المصروفات .

جـ - استاذ مساعد الفروع .

د - استاذ مساعد أمانات .

هـ - استاذ مساعد حسابات نظامية .

٥ - ان الدفاتر والسجلات المحاسبية المستخدمة فى الأقسام الفنية للبنوك التجارية تتخذ شكل البطاقات أوالكروت أوالكشوف السائبة وليس شكل الدفاتر والسجلات المجلدة ، كما أن عدد دفاتر الاستاذ المساعد يكون كبيرا اذا ماقورن بعدد دفاتر الأستاذ المساعد بالمنشآت التجارية أوالصناعية .

فكل قسم من الأقسام الانتاجية (الفنية) بالبنك التجارى يحتفظ بدفاتر يومية مساعدة ، تسمى عادة (ملاحق اليومية) كما يحتفظ بدفاتر أستاذ مساعد ، وكلا من هذين النوعين من الدفاتر يكون على شكل كروت أو بطاقات سائبة ، وفى نهاية كل يوم يرسل كل قسم فنى صورة من ملاحق اليومية الى قسم الحسابات العامة للقيد بمقتضاها فى دفتر اليومية العامة والترحيل بعد ذلك الى دفتر الاستاذ العام وتتميز البنوك التجارية ، بكثرة عدد دفاتر الاستاذ المساعد منها على عكس الحال بالمنشآت التى تمارس أنشطة أخرى .

٦ - إن ترحيل الحسابات فى الاقسام الفنية بالبنوك التجارية يتم عادة من المستندات الى دفاتر الاستاذ المساعد رأسا اذ يتبع فيها أسلوب الترحيل المباشر لأنه يسهل العمل المحاسبى كثيرا ولايتبع فيها الأسلوب العادى الذى يتضمن القيد أولا فى اليومية المساعدة من واقع المستندات ثم الترحيل ثانيا من واقع اليومية المساعدة الى الاستاذ المساعد .

٧ - من سمات البنوك التجارية التوسع فى استخدام الحسابات النظامية وذلك لاثبات المسؤليات العارضة (الالتزامات العارضة) طرف البنك التى يلتزم بها بشكل عرضى ، خلال فترة محددة ثم ينقضى التزامه العرض فى نهاية تلك الفترة مثل حفظ أو ايداع الاوراق كأمانة أو ايداعه كتأمين سلف أو حفظ الأوراق التجارية كضمان سلف أو ارسالها للفروع أو للمراسلين لتحصيلها .

فالحسابات النظامية تعبر عن مسئوليات البنك العارضة المؤقتة التى لايكون لها أثر حقيقى على نتائج أعمال البنك ولاعلى مركزه المالى لذلك فانها فى الاصل أما ألا تسجل بقيود يومية ويكتفى بكتابة مذكرة احصائية مختصرة عنها واما أن تسجل بقيود نظامية ، تعكس عند انتهاء هذه المسئوليات العارضة ، واذا سجلت بقيود نظامية فان الحسابات النظامية تظهر بذيل الميزانية بعد جمع جانبيها فى جانبى الأصول والخصوم وبذات القيمة ، وهى تظهر مستقلة وفى مؤخرة الميزانية على هذا النحو ، لأنها لاتعبر عن التزامات حقيقية فهى مجرد شىء

طارئ وعارض .

٩ - يجب أن يقوم النظام المحاسبى بالبنوك التجارية بتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية فى شكل تحليلى .

٩ - يجب أن يوفر النظام المحاسبى بالبنوك التجارية نظاما محكما للضبط الداخلى والمراجعة الداخلية بحيث يقلل من الأخطاء والغش والاختلاس بل وتلافيها تماما والا اهتز ثقة المتعاملين مع البنك وانصراف عملائه عنه .

ثانيا : مقومات النظام المحاسبى فى البنوك التجارية :

يتكون النظام المحاسبى - شأنه فى ذلك شأن أى نظام - من أجزاء وأن هذه الأجزاء تترابط مع بعضها البعض وتعمل معا لتحقيق الهدف من وجوده وتتضمن أجزء النظام من :

أ - مجموعة مستندية :

وتشتمل المستندات المؤيدة أو المثبته للعمليات على البيانات المتعلقة بالعمليات التى تجريها المنشأة مع غيرها من المنشآت فى صورة صفقات مالية بين المشروعات المختلفة - كما تشتمل هذه المستندات على البيانات المتعلقة بالعمليات التى تتم بين الادارات والأقسام التى يتكون منا المشروع .

ب - مجموعة دفترية :

أما فيما يتعلق بالدفاتر والسجلات فانها تتضمن دفاتر يومية ويطلق

عليها دفاتر القيد الأولى ودفاتر الاستاذ بأنواعها المختلفة وتسمى بدفاتر القيد النهائى فضلا عن مجموعة من السجلات التحليلية يتباين عددها وتصميمها من منشأة لأخرى وفقا لأنواع البيانات التى يراد تحليلها .

جـ - مجموعة تقارير وقوائم :

حيث تتضمن تلك التقارير والقوائم عرض شامل لنتائج النشاط من ربح أو خسارة وعناصر المركز / المالى فضلا عن التقارير التى يتم اعدادها لأغراض أخرى .

ويعتبر الترابط بين المستندات والدفاتر والقوائم المالية من أهم الاعتبارات التى يتعين اعتبارها عند تصميم الانظمة المحاسبية اذ ترتبط المستندات بسجلات ودفاتر اليومية باعتبار (المستندات) مصدرا للتسجيل فى المجموعة الدفترية وأساس هذا الترابط مشتق من المبادىء العلمية لنظرية المحاسبة فكل بيان يتم اثباته فى الدفاتر يتعين أن يكون مستندا الى دليل موضوعى قابل للتحقيق والمراجعة - كما أن دفاتر الاستاذ ترتبط بدفاتر اليومية لأن القيم المالية التى تشتمل عليها الحسابات ماهى الاتبويب للقيم المالية التى سبق اثباتها بدفاتر اليومية بحيث تبرز بعض الحسابات عناصر المركز المالى والبعض الاخر نتائج الاعمال .

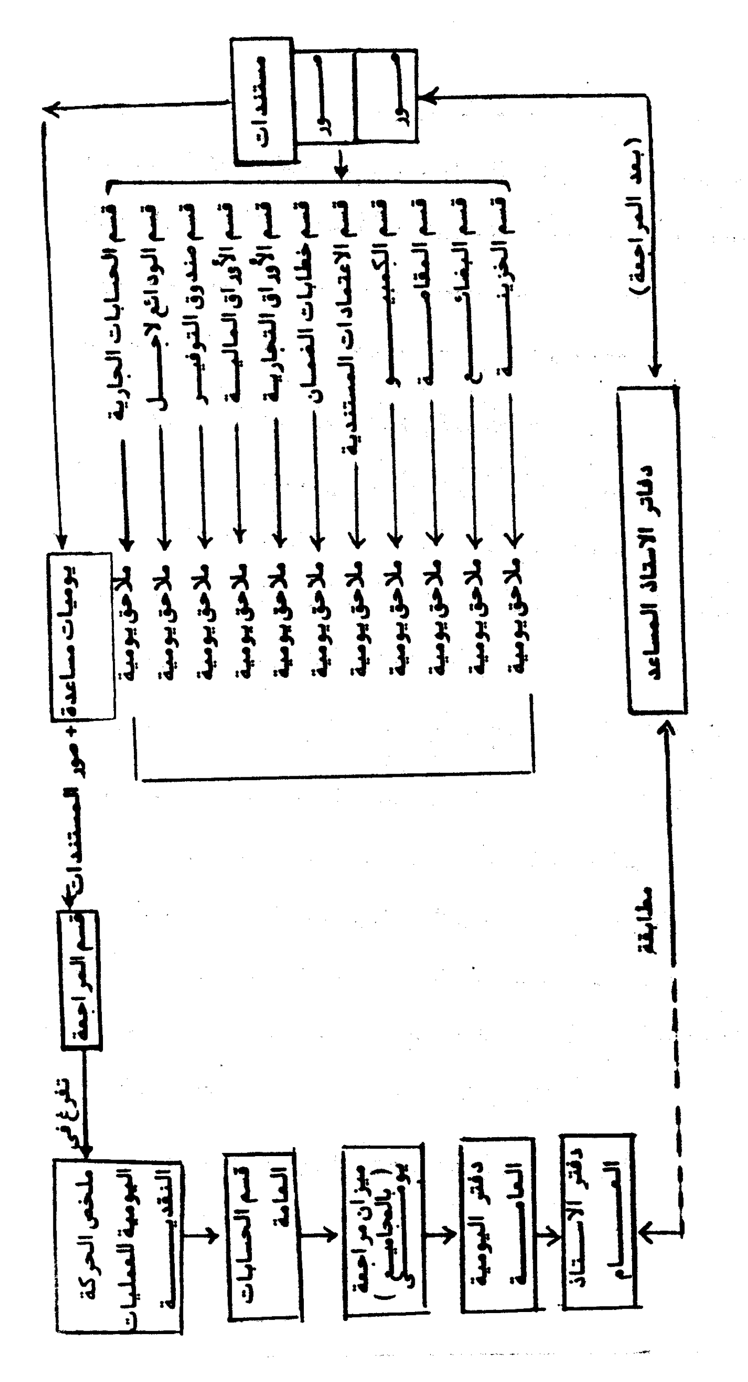
واذا كان النظام المحاسبى فى البنوك التجارية شأنه شأن أى نظام محاسبى يعتمد على المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية والقوائم والتقارير

الدورية والختامية . لذلك ينبغى أن يصمم هذا النظام فى ضوء عدد من المبادىء أهمها مبدأ القيد المزدوج تحقيقا للتوازن الحسابى وحسابات المراقبة تحقيقا لأغراض الرقابة المالية والضبط الحسابى لنشاط البنك بصفة يومية ومبدأ الازدواج فى الحسابات بحيث تسجل العملية الواحدة فى آكثر من دفتر أو سجل من واقع نفس المستند حتى تكون الرقابة أكثر دقة وشمولية .

ومما يجدر الاشارة اليه ان النظام المحاسبى فى البنوك التجارية يصمم على أساس الفترة المحاسبية هى يوما واحدا ويترتب على ذلك ضرورة اعداد موازين مراجعة يومية ومن ثم اجراء مطابقة يومية بين الدفاتر والسجلات المختلفة لتحقيق الرقابة والتأكد من سلامة العمليات المصرفية أولا بأول (يوميا) وهذا هو مايطلق عليه " عملية الضبط الحسابى " .

والواقع أن البنوك التجارية تستخدم مجموعة من اليوميات المساعدة المتخصصة لكل نوع من انواع النشاط حيث يتم تسجيل تاريخى لعمليات القسم أولا بأول - وايضا تخصص دفتر استاذ مساعد لكل مجموعة متجانسة من الحسابات على ان يتم الاثبات فى كل من اليوميات المساعدة ودفاتر الاستاذ المساعد من صور مختلفة للمستندات وذلك تحقيقا للسرعة والدقة فى التسجيل وعادة تستعين باحدى طريقتين هما الطريقة الفرنسية أو الطريقة الانجليزية وتطلق البنوك على اليوميات المساعدة " ملاحق اليومية " .

ومن الشكل التالى يتبين لنا مراحل الدورة المحاسبية كمايلى :



الدورة المحاسبية فى البنك التجارى

أولا : يتم اثبات عمليات كل قسم على حدة فى كشف الحركة اليومى (ملاحق اليومية) من واقع المستندات الخاصة بالقسم ، ثم ترسل صورة من ملاحق اليومية ومرفق بها كل المستندات الى قسم المراجعة الذى يقوم بالمراجعة المستندية .

ثانيا : بعد أن يقوم قسم المراجعة بعملية تجميع لجميع ملاحق اليومية الواردة من الاقسام الانتاجية (الفنية) للبنك كله تفرغ فى ملخص الحركة اليومية وذلك بالنسبة للعمليات النقدية أما ملاحق اليومية التى لاتتعلق بالعمليات النقدية فانها ترحل بعد المراجعة مع الملخصات الى قسم الحسابات العامة لقيدها فى اليومية العامة والاستاذ العام بحسب النظام المتبع فى كل بنك .

ومن الملاحظ فى البنوك أنها تستخدم عددا كبيرا من دفاتر الاستاذ المساعدة وهذه الدفاتر تكون ذات خانات تحليلية وكل دفتر من هذه الدفاتر له حساب اجمالى فى دفتر الاستاذ العام وتتم المطابقة بين المجموع والمفردات مع الاستاذ العام يوميا .

ثالثا : يقوم قسم الحسابات العامة بتسجيل مجاميع كل حساب فى ميزان يطلق عليه ميزان المراجعة اليومى بالمجاميع .

رابعا : يتم قيد صورة ميزان المراجعة اليومى فى دفتر اليومية العامة ويكون ذلك بمثابة قيد اجمالى لعمليات البنك .ويعد هذا الميزان بالمجاميع

خامسا : يتم الترحيل من اليومية العامة الى دفاتر الاستاذ العام المختصة ٠

سادسا : يخصص عدد من العاملين في قسم الحسابات العامة للقيد في دفاتر الاستاذ المساعد مباشرة من واقع المستندات الخاصة بكل قسم ثم تجرى المطابقة بين مجموع أرصدة دفتر الاستاذ المساعد مع اجمالي أرصدة دفتر الاستاذ العام والتأكد من تساوي مجموعها ٠

الباب الثاني

الاطار المحاسبى فى الأقسام الانتاجية فى البنوك التجارية

حيث تنقسم الدراسة فى هذا الباب الى دراسة لقواعد واجراءات الرقابة الداخلية والمعالجة المحاسبية لأهم أوجه النشاط الانتاجى فى البنك التجارى من خلال الأقسام الفنية التى تمارس هذا النشاط وذلك بغرض كيفية التسجيل للعمليات فى قسم الحسابات العامة .

وقد رأينا تناول نشاط الأقسام التالية :

الفصل الأول	: قسم الخزينة .
الفصل الثانى	: قسم الحسابات الجارية .
الفصل الثالث	: قسم صندوق التوفير .
الفصل الرابع	: قسم الودائع لأجل .
الفصل الخامس	: قسم الأوراق المالية .
الفصل السادس	: قسم الأوراق التجارية .
الفصل السابع	: قسم خطابات الضمان .
الفصل الثامن	: قسم الاعتمادات المستندية .
الفصل التاسع	: قسم الكمبيو .
الفصل العاشر	: قسم المقاصة .
الفصل الحادى عشر	: قسم تأجير الخزائن .
الفصل الثانى عشر	: قسم البضائع .
الفصل الثالث عشر	: قسم شهادات الاستثمار

الفصل الأول

قسم الخزينة

يمثل نشاط قسم الخزينة نشاطا أساسيا فى البنوك التجارية حيث يتضمن نشاط هذا القسم حركة النقدية الواردة والمنصرفة وغالبا مايتم فى البنوك تخصيص عدد من الخزائن فتوجد مثلا خزينة للحسابات الجارية وأخرى لصندوق التوفيروثالثه لأعمال الأوراق التجارية وكل خزينة من هذه الخزائن يمكن تقسيمها الى خزينة للوارد وأخرى للصادر ٠

وفيما يلى تفصيلا لما سبق:

أولا : عملية الأيداع : (عمليات الوارد) :

يتم الايداع فى الخزينة بموجب اذن توريد نقدية من أصل وصورتين يقوم العميل بتحريره وبعد المراجعة يتسلم العميل صورة من صراف الوارد بعد التوقيع عليه بمايفيد استلام النقدية كايصال من البنك يفيد استلامه المبلغ ٠

ويقوم أمين الخزنة باثبات النقدية الواردة من واقع أصل أذن توريد النقدية فى دفتر يومية النقدية الواردة (وهو دفتر بيانى يساعد الصراف فى ضبط عمله) ويتم قيد المستند السابق الاشارة اليه فى دفتر يومية الخزينة بعد اعطائه رقما خاصا قبل ارسالة الى أمين الخزينة ٠

ويقوم أمين الخزينة فى نهاية اليوم بتجميع حركة النقود الواردة ليعبر مجموعة عن النقدية الواردة الى الخزينة خلال اليوم ويجب أن يعادل هذا

المجموع النقدية الموجودة بالخزينة فعلا هذا اليوم ٠

ويكون القيد الاجمالى الخاص بعملية الايداع (النقدية الواردة) كما يلى:

×× من ح/ الخزينة

×× ح/ الحسابات الجارية
×× ح/ حسابات التوفير
×× ح/ الوادائع لأجل
×× ح / الفـــــروع
×× ح / البنك المركزى

ثانيا : عملية السحب (الصادر) :

مستندات عملية السحب أما أن تكون شيكات أو ايصالات أو أذن صرف وبعد مراجعة والتأكد من سلامة الشيك أو أذن الصرف والتأكد من كفاية رصيـــــــد الساحب للوفاء بقيمة الشيك والتوقيع عليها بما يفيد ذلك يتقدم المستفيد للخزينة للصرف ٠ ثم يقوم أمين الخزينة باثبات النقدية المنصرفة فى دفتــــــر يومية النقدية الصادر (وهو دفتر بيانى يساعد الصراف فى ضبط عمله) ترسل مستندات الصرف بعد ذلك الى الموظف المختص بقسم الخزينة العامة الـــذى يتولى قيدها فى دفتر يومية صادر الخزينة ٠

ويكون القيد المحاسبى الخاص بعملية السحب (النقدية الصادرة) :

×× من ح / الحسابات الجارية
×× من ح / حسابات التوفير
×× من ح / الودائع لأجل
×× من ح / الفـــــروع
×× من ح / البنك المركزى

×× الى ح / الخزينـــــة

ورصيد الخزينة فى نهاية العمل اليومى يمكن التعبير عنه بالمعادلـــــــة التالية :

رصيد الخزينة فى نهاية اليوم = رصيد أو اليوم + مجموع النقدية الواردة ـ مجموع النقدية المنصرفة ٠

ويمكن أن يشمل هذا القسم بالاضافة الى ماسبق ٠

* الاحتفاظ بالعملات الأجنبية لمقابلة احتياجات المسافرين للخارج ٠
* الاحتفاظ بالمجوهرات والامانات المملوكة للغير ٠
* الاحتفاظ بالأوراق المالية ٠

معالجة الزيادة أو العجز فى الخزينة :

قد يحدث زيادة أو عجز لدى صراف الخزينة بعد عملية المراجعة واخطـــار مراقب الخزينة وبعد تسجيل الزيادة أو العجز بسجل الخزينة يتم معالجـــــة الزيادة والعجز كما يلى: ٠

١ ـ اثبات العجز :

× من حـ / عجز عهدة الصراف (تحت التسوية)
× الى حـ / الخزينة

٢ ـ تسوية العجز :

أ ـ تحميل الصراف وتوريد الفرق دفعة واحدة :

× من حـ / الخزينة
× الى حـ / عجز عهدة الصراف (تحت التسوية)

ب - تحميل الصراف وتوريد الفرق على دفعات :

يتم تحويل العجز الى سلفة

× من حـ / سلف عن عجز عهدة الصراف
× الى حـ / عجز عهد الصراف (تحت التسوية)

جـ - تحميل البنك لقيمة العجز :

× من حـ / عجز الخزينة
× الى حـ / عجز عهدة الصراف (تحت التسوية)

ثم فى نهاية العام يقفل فى حـ/ الأرباح والخسائر كما يلى :

× من حـ / الأرباح والخسائر
× الى حـ / عجز الخزينة

٢ - اثبات وجود الزيادة :

× من حـ / الخزينة
× الى حـ / زيادة النقدية بالخزينة

وفى آخر العام تقفل فى حساب الأرباح والخسائر كما يلى:

× من حـ / زيادة النقدية بالخزينة
× الى حـ / الأرباخ والخسائر

الفصل الثانى

قسم الحسابات الجارية

يقوم هذا القسم بفتح حسابات جارية لعملائه بموجب اتفاق بينهما حيث يستطيع بموجبها هؤلاء العملاء الايداع أو السحب بصفة مستمرة ويترتب على ذلك ظهور رصيد مدين أو دائن لهؤلاء العملاء لدى البنك حسب طبيعة وحجم عمليات الايداع والسحب التى تمت .

والحساب الجارى " هو عبارة عن عقد بين البنك وصاحبه بموجبه تتحول الحقوق النقدية الى عناصر حسابية ينتج عن تسويتها ـ ايداعا وسحبا ـ رصيد دائن لصالح صاحب الحساب يكون مستحق الآداء عند الطلب ـ ويظل هذا الحساب مفتوحا مادام هنالك رصيد دائن للعميل " .

وقد يسمح البنك فى بعض الأحوال وبضمانات معينة أن يسحب على المكشوف وفى حدود معينة وهنا يكون رصيد الحساب مدينا .

أى يمكن تقسيم الحسابات الجارية الى نوعين :

أولا : **حسابات جارية دائنة :**

وهى تمثل قيمة ايداعات العملاء فى الحسابات الجارية التى تكون مستحقة الدفع أو الرد عند طلب العميل (أى تدفع عند الاطلاع) مادام رصيد العميل يسمح بذلك ولايحسب البنك لعملائه فوائد على هذه الايداعات الا أن بعض البنوك قد تعطى فوائد بسيطة لاتتعدى ١٪ فى حالات خاصة .

ثانيا : **حسابات جارية مدينة :**

وهى عبارة التسهيلات الائتمانية التى يقدمها البنك لعملائه أى أنها بمثابة سلفة يضعها البنك تحت تصرف عملائه ، وتصرف للعملاء هذه السلف مقابل شيكات بالاطلاع فى حدود رصيد السلفة الممنوحة للعميل وتقسم هذه الحسابات الجارية الى مجموعات يحسب نوع الضمان ، وأهم هذه الأنواع هى : .

* حسابات جارية مدينة بضمان شخصى .
* حسابات جارية مدينة بضمان كمبيلات (أوراق تجارية) .
* حسابات جارية مدينة بضمان أوراق مالية .
* حسابات جارية مدينة بضمان (محاصيل أو بضائع) .

ومن البديهى أن تكون هذه الحسابات الجارية المدينة (أو التسهيلات) بمقابل فوائد لصالح البنك (أى تعتبر فوائد دائنة بالنسبة للبنك) تدخل ضمن ايرادات النشاط الجارى له .

ويقتصر هذا الفصل على اثبات القيود المحاسبية الخاصة بالحسابات الجارية الدائنة ، والحسابات الجارية المدينة بضمان شخصى فقط وسوف نتناول باقى أنواع الحسابات الجارية المدينة فى أقسامها المختصة .

الحسابات الجارية الدائنة :

وتتمثل العمليات التى تتم فى قسم الحسابات الجارية الى مايلى :

أولا : فتح الحساب الجارى .

ثانيا : عمليات الايداع ٠

ثالثا : عمليات السحب ٠

رابعا : عمليات التحويل ٠

خامسا : عمليات المصاريف ٠

سادسا : عمليات الفوائد ٠

وسوف نقوم بشرح لكل عملية من العمليات السابقة :

أولا : فتح الحساب الجاري:

يقوم البنك بفتح حساب جاري للعملاء بعد التأكد من أهليتهم ، وبعد ايداع مبلغ معين كحد أدنى ، واجراءات فتح الحساب الجاري لاتتعدى طلب فتح حساب مبينا فيه شروط البنك وأخذ نموذج أو عدة نماذج من توقيع العميل يكتب عليها اسمه وعنوانه ، وأي معلومات ضرورية أخرى ، وكذلك نوع الحساب المفتوح وسعر الفائدة ثم يعطى للحساب رقم مسلسل يعرف به ٠

وترسل صورة من نماذج التوقيعات وطلب فتح الحساب الجاري الى قسم مراكز العملاء بالبنك الذى يقوم بمتابعة الحسابات الجارية للعملاء ٠

ثانيا : عمليات الايداع :

وتتم عمليات الايداع أما نقدا أو بموجب شيكات ٠

أ ـ الايداع نقدا : تتبع الخطوات التالية :

- يتم الايداع فى الخزينة بموجب اذن توريد نقدية يحرره العميل من أصل وصورتين
- يقوم العميل بتوريد النقدية الى الخزينة مقابل استلام أحدى صور اذن

التوريد موقعا عليها بمايفيد التوريد ٠

* يبقى أصل إذن التوريد بالحسابات الجارية وتبقى الصورة الثانية بالخزينة ٠
* ترحل القيمة الى الحساب الشخصي للعميل بدفتر استاذ الحسابات الجارية
* يتم في نهاية كل يوم حصر المبالغ المودعة بواسطة العملاء أما يدويا أو آليا ثم يجرى القيد المحاسبي التالي :

× من حـ / الخزينة
× الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة

ب - **الايداع بشيكات :**

وهذه الشيكات تكون :

١ - شيكات مسحوبة على نفس البنك ٠

٢ - شيكات مسحوبة على فروع أخرى لنفس البنك ٠

٣ - شيكات مسحوبة على بنوك أخرى ٠

١ - **الشيكات المسحوبة على نفس الفرع :**

في هذه الحالة يكون للساحب والمستفيد حسابين جاريين في نفس الفرع لذلك يطلق على هذه العملية " مقاصة العملاء " حيث أن هذه العملية في واقع الأمر لاتخرج عن كونها عملية مقاصة فيقيد الشيك في الجانب الدائن من حساب العميل المستفيد في حين تقيد في الجانب المدين من حساب العميل الساحب ولاتخرج أي نقدية من خزائن البنك ٠

× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
× الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة

٢ - **الشيكات المسحوبة على فروع أخرى لنفس البنك :**

قد يرغب عميل موجود (لسبب ما) فى القاهرة مثلا ويرغب فى صرف شيك من حسابه الجارى فى فرع البنك بالمنصورة مثلا - وفى هذه الحالة يتقدم العميل الى فرع البنك بالقاهرة الذى يتحقق من شخصية العميل ويتصل تلفونيا بالفرع الموجود فيه حـ / العميل بالمنصورة للتأكد من أن الرصيد يسمح بالصرف والاستئذان فى صرف الشيك ، ثم تقيد العملية على الحساب الجارى للفرع الموجود به الحساب الجارى بالمنصورة .

xx من حـ / جارى الفروع (المنصورة)

xx الى مذكورين

xx حـ/ الخزينة أو (الحسابات الجارية الدائنة)
xx حـ / المصروفات (التلفون) .
xx حـ / العمولة

على أن يتم تسوية حسابات الفروع فى فترات دورية ... واذا تم رفض الشيك لأى سبب من أسباب الرفض يجرى القيد التالى: .

xx من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

xx الى حـ / جارى الفروع (فرع .....)

أما فى دفاتر البنك الموجود به الحساب الجارى للعميل فانه يقيد القيد الآتى : .

xx من حـ / الحسابات الجارية للعملاء (الدائنة أو المدينة)
xx الى حـ / جارى الفروع

٣ - **شيكات مسحوبة على بنوك أخرى :**

يقوم قسم الحسابات العامة باجراء قيد مركزى فى دفتر اليومية العامـــــة ويتم ترحيله الى دفتر الاستاذ العام .

xx من حـ / البنوك المحلية
xx الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة

وقديرى بعض البنوك اثبات القيد السابق على مرحلتين .

أ - **عند ايداع الشيكات :**

xx من حـ / شيكات تحت التحصيل
xx الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة

ب - **عند تحصيل الشيكات:**

xx من حـ / البنوك المحلية
xx الى حـ / شيكات تحت التحصيل

وفى جميع الحالات السابقة تتخذ دورة ايداع الشيكات الخطوات التالية :.

* يحرر العميل حافظة ايداع شيكات من أصل وصورتين .
* تراجع الحافظة فى قسم الحسابات الجارية بواسطة موظف الشيكات مـــع مرفقاتها ثم بواسطة رئيس قسم المراجعة .
* يتسلم العميل صورة من الحافظة أو كعب الحافظة بعد التوقيع عليها .
* يقوم الموظف بتفريغ الشيكات فى حوافظ خاصة من أصل وصورة حسب الفروع المسحوبة عليها .

* تحرر حافظة ايداع الشيكات لتسجيل قيمتها على حساب العميل ٠
* تحرر حافظة خصم على حسابات العملاء بقيمة كل من عمولة التحصيل والدمغة والمصاريف ٠

ثالثا : عمليات السحب :

يتم السحب من الحساب الجارى عن طريق الشيكات التى يسحبها العملاء، أو عن طريق الايصالات التى يوقعون عليها أمام موظفى البنك أو عن طريق أوامر صرف صادرة من العملاء ٠

وفى جميع الحالات يتبع مايلى: ٠

* تظهير الشيك لأمر البنك اذا كان المستفيد غير الساحب ٠
* يتم مراجعة الشيك للتحقيق من سلامته وصحة بياناته ٠
* يستلم العميل نحاسة مقابل تسليم الشيك ٠
* يسجل الشيك فى يومية الخزينة بعد تسجيلة فى حساب العميل ٠
* يسلم الشيك الى الخزينة لصرف قيمته الى المستفيد واسترداد النحاسة ٠
* يقيد الشيك فى حساب العميل بالاضافة الى قيدة فى حساب الخزينة أو الفرع أو البنك المركزى ٠

ويكون القيد المحاسبى الخاص بعملية السحب كمايلى:

xx من حـ/ الحسابات الجارية (حسب نوعها) ٠
xx الى حـ / الخزينة

رابعا : عمليات التحويل :

قد يطلب العميل تحويل مبلغ من حسابه الجارى الى حساب عميل أخــــــر أو حساب من نوع آخر فى نفس البنك أو فى بنك آخر وفى هذه الحالة يتبع مايلى:

* يحرر العميل نموذج (أمر تحويل) يحتوى على كافة البيانات المطلوبة مـن المبلغ اسم المحول اليه - وهل فى نفس البنك أو فى فرع آخر أو فى بنك آخـر

* يتم مراجعة أمر التحويل بواسطة قسم الحسابات الجارية والتأشير بامكانية التحويل ٠

* تحرر حافظة خصم على الحساب الجارى للعميل المحول من حسابه ٠

* تضاف القيمة المطلوبة تحويلها الى الحساب الجارى المحولة اليه بموجب حافظة اضافة " ويتم التسجيل بموجبها فى بطاقة مراكز العملاء ويوميــــة الحسابات الجارية واستاذ الحسابات الجارية ٠

* يرسل اخطار للعميل المستفيد بماتم:

وتكون القيود المحاسبية الخاصة بهذه الحالة كما يلى:

* اذا كان التحويل فى نفس الفرع يكون القيد :

xx من حـ/ الحسابات الجارية (حسب نوعها)
xx الى حـ / الحسابات الجارية (حسب نوعها)

* اذا كان التحويل لصالح عميل فى فرع آخر ، يكون القيد :

×× من حـ / الحسابات الجارية (حسب نوعها)

×× الى حـ / الفروع ٠٠٠٠٠٠ فرع ٠٠٠٠٠

* اذا تم التحويل لصالح عميل فى بنك آخر يكون القيد :

×× من حـ / الحسابات الجارية (حسب نوعها)
×× الى حـ / البنوك المحلية (بنك ٠٠٠٠٠٠٠٠)

خامسا : عمليات المصاريف :

بعض البنوك تطلب من العملاء سداد قيمة المصاريف الخاصة بحساباتهم الجارية مثل مصاريف فتح الحساب الجارى ، ومصاريف اعداد ارسال كشوف الحسابات بالبريد والمصاريف البريدية الخاصة بارسال الاشعارات المختلفة لذلك يقوم قسم الحسابات الجارية شهريا باعداد قائمة بالمصاريف المستحقة على الحسابات الجارية للعملاء ويحرر بها اشعار خصم من أصل وعدة صور ترسل صورة الى العميل وصورة لقسم مراكز العملاء ويحتفظ قسم الحسابات الجارية بالأصل أما باقى الصور ترسل للاقسام المختصة ٠

ويقوم قسم الحسابات العامة باثبات القيد التالى:

×× من حـ/ الحسابات الجارية (حسب نوعها)
×× الى حـ / المصروفات (٠٠٠٠٠)

سادسا : عمليات الفوائد :

فى معظم حالات الحسابات الجارية الدائنة لايحتسب البنك فوائد لصالح عملائه الا فى الحالات التى يبلغ فيها هذا الرصيد حدا معنيا وبحث لايقل عن حد

معين أيضا • وهذه الفوائد مدينة بالنسبة للبنك لأنها تمثل اضافات على الحسابات الجارية الدائنة للعملاء وتثبت هذه الفوائد فى مواعيد استحقاقها بالقيد التالى:•

xx من حـ / الفوائد المدينة
xx الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة

وفى نهاية العام يقفل حـ / الفوائد المدينة بالقيد التالى:

xx من حـ / الأرباح والخسائر
xx الى حـ / الفوائد المدينة

ويكون الفوائد دائنة اذا حسبت على أرصدة الحسابات الجارية المدينة ويكون القيد فى هذه الحالة كما يلى:

xx من حـ / الحسابات الجارية المدينة (بضمان •••••••)
xx الى حـ / الفوائد الدائنة

وتعتبر تلك الفوائد من بنود ايرادات البنك أى أن الفوائد بالنسبة للبنك دائنة •

وترى بعض البنوك بخصوص الفوائد المدينة فتح حساب احتياطى فوائد مدينة شهريا ثم يعلى رصيد الاحتياطى بعد ذلك الى الحسابات الجارية الدائنة ونحن نتفق مع الرأى الذى يخالف فتح حـ / احتياطى فوائد مدينة فى مجال الحسابات الجارية وصندوق التوفير ولانؤيد الأخذ به الا فى قسم الودائع لاجل (1) ، ولعل السبب فى ذلك واضح وهو أن الفوائد فى القسم الاخير معلقة

(1) د• محمود السيد الناغى ، نظم المعلومات المحاسبية فى البنوك ، مكتبة الجلاء الجديدة ، ١٩٨٦ ، ص ٦٤ •

على شرط عدم سحب الوديعة الا فى نهاية المدة المتفق عليها - بينما هـــى نهائية فى قسم الحسابات الجارية وصندوق التوفير ومن هنا فلامبرر لتوســيط حـ / احتياطى الفوائد المدينة ٠

وتثبت القيود كما ذكرنا فى دفتر اليومية العامة ويتم ترحيله الى حسابات الاستاذ العام المختصة - كذلك يثبت بدفتر الاستاذ المساعدة ويرحل كل نــوع من الفوائد الى دفتر استاذ مساعد الفوائد وكذلك بالنسبة للعمـــــولات والمصروفات فترحل لحساب الاستاذ الخاص بكل منها على حدة ٠

مثال (١):

المعلومات التالية مستخرجة من دفاتر أحد البنوك التجارية المصرية عــن شهر نوفمبر سنة ١٩٨٩

أ - **بالنسبة للحسابات الجارية الدائنة:**

- رصيد ٨٩/١١/١		٣٠٠,٠٠٠
- ايداعات :		١٠٠,٠٠٠
ايداع نقدى بموجب قسائم ايداع	٤٠,٠٠٠	
ايداع شيكات على عملاء نفس الفرع	٣٠,٠٠٠	
ايداع شيكات على عملاء فروع أخرى	٢٠,٠٠٠	
ايداع شيكات على بنوك أخرى	١٠,٠٠٠	
وقد حصلت هذه الشيكات بعد خصم مبلغ ١٠٠ جنية		
- مسحوبات نقدية:		١٠,٠٠٠
- أوامر داخلية		٥,٠٠٠
- أوامر تحويل لصالح عملاء فى فروع أخرى		٤,٠٠٠
- أوامر تحويل لصالح عملاء بنوك محلية		٣,٠٠٠
- فوائد مستحقة لأصحــاب الحسابات الجارية الدائنة ٠		١,٥٠٠

ب - بالنسبة للحسابات الجارية المدنية:

- رصيد في ٨٩/١١/١ — ٢٢٠,٠٠٠ ح
- مسحوبات نقدية — ٢٠,٠٠٠
- فوائد مستحقة على أصحاب الحسابات الجارية المدينة — ١,٣٠٠

المطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية المركزية لاثبات العمليات السابقة

٢ - تصوير حسابات الاستاذ اللازمة

الحل:

١ - قيود اليومية المركزية:

منه	له	بيان
		من مذكورين :
٤٠,٠٠٠		ح / الخزينة
٣٠,٠٠٠		ح / الحسابات الجارية الدائنة
٢٠,٠٠٠		ح / الفـــروع
١٠,٠٠٠		ح / البنوك المحلية
		الى مذكورين:
	٩٩,٩٠٠	ح / الحسابات الجارية الدائنة
	١٠٠	ح / العمولـــة
		ما أودعة عملاء الحسابات الجارية الدائنة فـــي حساباتهم نقدا وبشيكات .....
١٠,٠٠٠		من ح / الحسابات الجارية الدائنة
	١٠,٠٠٠	الى ح / الخزينة
		مسحوبات العملاء النقدية
١٢,٠٠٠		من ح / الحسابات الجارية الدائنة
		الى مذكورين:
	٥٠٠٠	ح/ الحسابات الجارية الدائنة (تحويلات داخلية)
	٤٠٠٠	ح / الفروع (فرع .....)
	٣٠٠٠	ح / البنوك المحلية (بنك ...)

تابع قيود اليومية المركزية

١,٥٠٠	١,٥٠٠	من ح / الفوائد المدنية الى ح / الحسابات الجارية الدائنة الفوائد المستحقة على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	من ح / الحسابات الجارية المدينة الى ح / الخزينة مسحوبات العملاء النقدية
١,٣٠٠	١,٣٠٠	من ح / الحسابات الجارية المدينة الى ح / الفوائد الدائنة الفوائد المستحقة على أرصدة الحسابات المدينة

٢ - دفاتر الاستاذ :

ح / الحسابات الجارية الدائنة

١٠٠	الى ح / العمولة	٣٠٠,٠٠٠	رصيد ٨٩/١١/١
١٠,٠٠٠	الى ح / الخزينة	١٠٠,٠٠٠	من مذكورين:
١٢,٠٠٠	الى مذكورين:		٤٠,٠٠٠ ح/ الخزينة
	٥٠٠٠ ح/ الحسابات الجارية		٣٠,٠٠٠ ح/ الحسابات الجارية الدائنة
	٤٠٠٠ ح / الفروع		٢٠,٠٠٠ ح / الفروع
	٣٠٠٠ ح / البنوك المحلية		١٠,٠٠٠ ح / البنوك المحلية
٣٠,٠٠٠	الى ح / الحسابات الجارية الدائنة	١,٥٠٠	ح / الفوائد المدينة
٣٥٤٤٠٠	رصيد ٨٩/١١/٣٠	٥٠٠٠	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة
٤٠٦,٥٠٠		٤٠٦,٥٠٠	

ح/ الفوائد المدينة

١,٥٠٠	الى ح / الحسابات الجارية الدائنة	١,٥٠٠	رصيد ٨٩/١١/٣٠
١,٥٠٠		١,٥٠٠	

ح / الحسابات الجارية المدينة

٢٢٠,٠٠٠	رصيد ٨٩/١١/١	٢٤١,٣٠٠	رصيد ٨٩/١١/٣٠
٢٠,٠٠٠	الى ح / الخزينة		
١,٣٠٠	الى ح/ الفوائد الدائنة		
٢٤١,٣٠٠		٢٤١,٣٠٠	

ح/ الفوائد الدائنة

١,٣٠٠	رصيد ٨٩/١١/٣٠	١,٣٠٠	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة
١,٣٠٠		١,٣٠٠	

****

مثال (٢) :

استخرجت البيانات التالية من دفاتر فرع بنك مصر بالمنصورة عن عمليات تمت فى قسم الحسابات الجارية فى يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٩٠ كان رصيد الحسابات الجارية للعملاء ١,٠٠٠,٠٠٠ ورصيد ح/ الحسابات الجارية المدينة ٤٠٠,٠٠٠ فى اول العام ٠

١ ـ عمليات ايداع :

بلغ اجمالى المبالغ المودعة من العملاء بيانها كالاتى: ٠

- ايداعات نقدية من أصحاب الحسابات الدائنة ٢٠,٠٠٠ ج ٠
- ايداعات الحسابات الجارية المدينة نقدا ٤٠,٠٠٠ ج ٠
- ايداعات بشيكات على بنوك أخرى فى المنصورة ١٠,٠٠٠ ج ٠
- ايداع بشيكات ٢٠,٠٠٠ ج فى الحسابات الجارية المدينة منها قيمته ٥٠٠٠ ج ٠

شيكات مسحوبة على الحسابات الجارية للعملاء فى نفس الفرع والباقى يمثل ايداعات العملاء فى حساباتهم الجارية الدائنة بموجب شيكات لعملاء على بنوك أخرى ٠

(تابع مثال رقم ٢) :

- بلغت المبالغ المسحوبة نقدا ١٨٠٠٠ ج منها ١٥٠٠٠ ج من الحسابات الجارية المدينة ٠
- بلغت أوامر التحويل التى وصلت البنك فى نفس اليوم ٢٥,٠٠٠ ج تم تنفيذها كلها ماعدا أمر واحد قيمته ٥٠٠٠ ج لعدم كفاية الرصيد
- بلغت أوامر التحويل من الحسابات الجارية للعملاء الى الحسابات الجارية المدينة ٤٠٠٠ ج كما بلغت التحويلات من الحسابات الجارية المدينة الى الدائنة ٢٠٠٠ ج ٠
- بلغت الفوائد المحتسبة على الحسابات الجارية المدينة ٦٠٠٠ ج والفوائد المحتسبة على الحسابات الجارية للعملاء ٧٥٠٠ ج ٠

المطلوب :

أولا : اثبات قيود اليومية اللازمة فى دفتر اليومية المركزى للبنك المذكور
ثانيا : تصور حـ / الحسابات الجارية للعملاء و حـ/ الحسابات الجارية المدينة كما تظهر فى نهاية اليوم ٠

الحل :

١ - قيود اليومية المركزية :

منه	له	بيان
٢٠,٠٠٠		من حـ / الخزينة
	٢٠,٠٠٠	الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(جملة الايداعات النقدية للحسابات الجارية للعملاء ٠
٤٠,٠٠٠		من حـ / الخزينة
	٤٠,٠٠٠	الى حـ / الحسابات الجارية المدنية
		(جملة ايداعات النقدية للحسابات الجارية المدينة)
٢٠,٠٠٠		من حـ / جارى البنوك المحلية
	٢٠,٠٠٠	الى حـ / الحسابات الجاريـة الدائنة
		الايداع بشيكات مسحوبة على بنوك محلية أخرى بالمنصورة ٠

(تابع القيود اليومية المركزية):

٥,٠٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٥,٠٠٠	الى حـ / الحسابات الجارية المدينة
		شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى نفس الايداع ٠
١٠,٠٠٠		من حـ / جارى البنوك المحلية
	١٠,٠٠٠	الى حـ/ الحسابات الجارية المدينة
		شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك أخرى ٠
٣,٠٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٣,٠٠٠	الى حـ / الخزينة
		جملة المسحوبات النقدية من الحسابات الجاريةللعملاء ٠
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	من حـ / الحسابات الجارية الدائنة (طالبى التحويل)
		الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة(المستفدون)
		أوامر التنفيذ التى تم تنفيذها لنقل ٠٠٠٠٠٠٠
٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	من حـ / الحسابات الجاريةالدائنة
		الى حـ/ الحسابات الجارية المدينة
		تحويلات من الحسابات الجاريةالدائنة للعملاء الـــى الحسابات الجارية المدينة
٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	من حـ / الحسابات الجارية المدينة
		الى حـ/ الفوائد الدائنة
		الفوائد المحتسبة على الحسابات الجارية الدائنـــة (فوائد دائنة) ٠
٧,٥٠٠		من حـ / الفوائد المدينة
	٧,٥٠٠	الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		الفوائد المحتسبة على الحسابات الجارية الدائنـــة (فوائد مدينة) ٠

ثانيا : تصوير الحسابات الجارية الدائنة والمدينة للعملاء :

ح/ الحسابات الجارية الدائنة

منه		له	
٥,٠٠٠	الى ح/الحسابات الجارية المدينة	١,٠٠٠,٠٠٠	رصيد أو الشهر
		٢٠,٠٠٠	من ح / الخزينة
٣,٠٠٠	الى ح/ الخزينة	٢٠,٠٠٠	من ح/ جارى البنوك المحلية
٢٠,٠٠٠	الى ح / الحسابات الجارية الدائنة	٢٠,٠٠٠	من ح / الحسابات الجارية الدائنة
٤,٠٠٠	الى ح/ الحسابات الجارية المدينة	٢,٠٠٠	من ح / الحسابات الجارية المدنية
١,٠٣٧,٥٠٠	رصيد مرحل ٣٠/٤/٩٠	٧,٥٠٠	من ح / الفوائد المدينة
١,٠٦٩,٥٠٠		١,٠٦٩,٥٠٠	
		١,٠٣٧,٥٠٠	رصيد منقول

ح / الحسابات الجارية المدينة

منه		له	
٤٠٠,٠٠٠	رصيد أول الشهر	٤٠,٠٠٠	من ح / الخزينة
٢,٠٠٠	الى ح/ الحسابات الجارية الدائنة	٥,٠٠٠	من ح/ الحسابات الجارية الدائنة
٦,٠٠٠	الى ح/ الفوائد الدائنة	١٠,٠٠٠	من ح/ جارى البنوك المحلية
		٤,٠٠٠	من ح / الحسابات الجارية الدائنة
		٣٤٩,٠٠٠	رصيد مرحل ٣٠/٤/٩٠
٤٠٨,٠٠٠		٤٠٨,٠٠٠	
٣٤٩,٠٠٠	رصيد منقول ١/٥/٩٠		

الفصل الثالث

قسم صندوق التوفير

تساهم البنوك التجارية فى تشجيع صغار المدخرين فتقبل حفظ مدخراتهم وتمنحهم فوق ذلك فائدة (علما بأن تلك العمليات هى من أهم اختصاص بنوك الادخار) وذلك بهدف زيادة الموارد المالية للبنك . ونجد أن البنوك تضع بعض الشروط القاسية للحد من المسحوبات منها :

١ - ألا تحسب فوائد على المبالغ التى تودع أثناء شهر معين الا بتداء من أول الشهر التالى .

٢ - تجاهل الشهر الذى يتم فيه السحب عند حساب الفوائد .

وتنقسم الدورة المستندية فى هذا القسم الى:

أولا : عمليات الايداع .

ثانيا : عمليات السحب .

ثالثا : عمليات الفوائد .

أولا : عمليات الايداع :

١ - يتقدم العميل الى الموظف المختص ويقوم بالتوقيع ثلاث مرات على بطاقات الحساب وفى حالة توكيل العميل للغير يوقع العميل على التوكيل ويوقع الوكيل على بطاقة الحساب علاوة على توقيع العميل .

٢ — تحرر قسيمة ايداع من أصل وصورتين تبقى صورة مثبتة فى الدفاتر ، ويدرج

المبلغ المودع فى الخانة المخصصة لذلك بدفتر التوفير ويسلم للعميل نحاسة برقم .

٣ - يرفق أصل قسيمة الايداع بالدفتر وترسل للموظف المختص بامساك حسابات التوفير لقيد المبلغ ببطاقة العميل ومراجعة بيانات الدفتر ورقم العملية على المدرج بالبطاقة ويسجل الرصيد بعد العملية ثم يرسل أصل قسيمة الايداع ودفتر التوفير الى رئيس القسم للتوقيع بعد المراجعة .

٤ - يسلم رئيس القسم الدفتر وقسيمة الايداع لموظف دفتر يومية الصندوق لتسجيلها بالدفتر ، ثم يرسل القسيمة للصراف .

٥ - ينادى الصراف على العميل برقم النحاسة ويتسلم المبلغ والنحاسة منه مقابل تسليمه دفتر التوفير ، ثم يرسل الصراف القسيمة الى الحسابات الجارية لقيدها بيومية النقدية الخاصة بالقسم ثم الى قسم المراجعة لقيدها بالنسخة الثانية لحساب العميل .

القيود المركزية فى اليومية العامة:

يقوم قسم الحسابات العامة باجراء قيد مركزى فى اليومية العامة على النحو التالى: .

xx من حـ / الخزينة

xx الى حـ/ ودائع صندوق التوفير

وفى حالة طلب العميل تحويل مبلغا من حسابه الجارى الدائن لدى البنك الى حساب التوفير الخاص به ، يجرى القيد التالى:

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
×× الى حـ / ودائع صندوق التوفير

أما فى حالة ما اذا كان للعميل تسهيل ائتمانى (فى شكل حساب جـــارى مدين) وسحب منه مبلغا وأودعه فى حساب التوفير الخاص به لدى البنك يجرى القيد التالى:

×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....)
×× الى حـ / ودائع صندوق التوفير .

ثانيا : عمليات السحب :

١ - يتقدم العميل الى الموظف المختص ويسلم دفتر التوفير الخاص به مبديا رغبته فى السحب فيقوم الموظف بتحرير (ايصال صرف) من أصل وصورتين مبين به المبلغ المطلوب سحبه ويوقعها العميل .

٢ - يرسل الايصال + الدفتر ←——— الى قسم الخزينة ليسلم الصـــراف المبلغ المطلوب سحبه كما يسلمه الدفتر الخاص به ويحتفظ الصـراف بصورة الايصال .

٣ - يعاد الايصال وصورة منه الى ←—— الموظف المختص بقسم صنـــــدوق التوفير .

٤ - ترسل الايصالات الى قسم المراجعة لمراجعتها .

يقوم قسم الحسابات العامة باجراء القيد التالى فى اليومية العامة

×× من حـ / ودائع صندوق التوفير
×× الى حـ / الخزينة

واذا طلب العميل تحويل مبلغ من حساب صندوق التوفير الى حسابه الجارى بنفس البنك يجرى القيد التالى فى اليومية العامة .

×× من حـ / ودائع صندوق التوفير
×× الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة

وقد يطلب بعض العملاء سحب مبلغا من حسابات التوفير الخاصة بهم وايداعه فى حسابات الودائع لأجل أو باخطار ويجرى القيد التالى .

×× من حـ / ودائع صندوق التوفير
×× الى حـ / الودائع لأجل أو باخطار

كما قد يطلب بعض عملاء الحسابات الجارية المدينة استخدام جزء من حسابات التوفير الخاصة بهم فى سداد أو تسوية حساباتهم المدينة وفى هذه الحالة يجرى القيد التالى :.

×× من حـ / ودائع صندوق التوفير
×× الى حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان ..

ثالثا : <u>عمليات الفوائد :</u>

هناك طريقتان متبعتان فى البنوك لاثبات الفوائد :الاولى وهى تقوم على أساس اثبات الفوائد مرة واحدة فى نهاية العام وفى هذه الحالة يصل الى قسم الحسا بات العامة ملحق يومية واحدة فى نهاية السنة بقيمة الفوائد المستحقة ومن واقع هذا الملحق يجرى القيد التالى:

×× من حـ / الفوائد المدينة (توفير)
×× الى حـ / ودائع صندوق التوفير

أما الطريقة الثانية حيث يكون مخصص شهريا بقيمة الفوائد المدينـــة

×× من حـ / الفوائد المدينة (توفير)
×× الى حـ / احتياطى الفوائد المدينة (توفير)

ويتم تعليق هذه الفوائد على حـ / ودائع التوفير فى نهاية السنة الماليـة بالقيد التالى :

×× من حـ / احتياطى الفوائد المدينة (توفير)
×× الى حـ / ودائع صندوق التوفير

ونحن لانؤيد كما سبق أن ذكرنا الاخذ بهذا الرأى الا فى قسم الودائـــع الآجله حيث لامبرر لتوسيط حـ / احتياطى الفوائد المدينة فى هذا القسم وفـــى آخر العام يتم اقفال حـ / الفوائد المدينة (توفير) بالقيد التالى :

×× من حـ / الأرباح والخسائر
×× الى حـ / الفوائد المدينة (توفير)

مثال رقم (١) :

فيما يلى العمليات التى تمت بقسم صندوق التوفير لدى أحد البنـــوك التجارية خلال شهر مايو سنة ١٩٨٩ .

- أودع أحد العملاء فى حـ / التوفير مبلغ ٦٠٠٠ ج نقدا ، ٨٠٠٠ بشيكـــات على عملاء فى نفس فرع البنك .
- سحب ٥٠٠٠ ج نقدا .
- تم تحويل ٤٠٠٠ ج من أرصدة عملاء التوفير الى ودائع لأجل .

- بلغت الفوائد ٦٨٠ ج ٠

فاذا علمت أن رصيد حـ / عملاء صندوق التوفير بلغ فى أول شهر مايــــو ٩,٠٠٠ ج ٠

المطلوب :

١ ـ اجراء قيود اليومية اللازمة ٠

٢ ـ تصوير حـ / ودائع صندوق التوفير

الحل :

منـــه	لـــه	بيان
		من مذكورين
٦,٠٠٠		حـ/ الخزينة
٨,٠٠٠		حـ / الحسابات الجارية
	١٤,٠٠٠	الى حـ / ودائع صندوق التوفير
		ما أودعة عملاء التوفير نقدا وبشيكات
٥,٠٠٠		من حـ / ودائع صندوق التوفير
	٥,٠٠٠	الى حـ / الخزينة
		مسحوبات عملاء التوفير نقدا
٤,٠٠٠		من حـ / ودائع صندوق التوفير
	٤,٠٠٠	الى حـ / الودائع لأجل
		تحويل عملاء التوفير الى حساب ودائع لأجل
٦٨٠		من حـ / الفوائد المدينة
	٦٨٠	الى حـ / ودائع صندوق التوفير
		قيمة الفوائد المستحقة العملاء التوفير

ح / ودائع صندوق التوفير

٥,٠٠٠	الى ح / الخزينة	٩,٠٠٠	رصيد أول الشهر ٥/١
٤,٠٠٠	الى ح / الودائع لاجل	١٤,٠٠٠	من مذكورين
١٤,٦٨٠	رصيد مرحل ٥/٣١	٦٨٠	من ح / الفوائد المدينة
٢٣,٦٨٠		٢٣,٦٨٠	

الفصل الرابع

قسم الودائع لأجل

يتلقى هذا القسم الودائع النقدية من عملائه للاحتفاظ بها لديه لأجل معين ويقوم البنك باستثمار هذه الودائع فى أنشطة مختلفة محققا بذلك فوائد وأرباح ثم يقوم بدفع جزء منها الى عملاء الودائع لأجل فى صورة فائدة محددة ومتفق عليها مقدما ويمتنع على صاحب الوديعة ألا يسحبها الا بعد الموعد المحدد لذلك ، فاذا احتاج العميل ـ صاحب الوديعة ـ الى أموال وقام بالسحب فقد الحق فى الحصول على الفوائد ـ معنى ذلك أن الفوائد لاتعتبر نهائية الا بعد انتهاء الأجل المتفق عليه ٠

وقد يتفق العميل مع البنك على اقراضه بضمان الوديعة ـ وبمعدل فائدة أعلى من معدل الفائدة المحسوبة على الوديعة ٠

وهذه الودائع تنقسم الى ثلاث أنواع :

١ ـ حسابات ودائع لأجل ثابت :

وهى التى لايمكن للمودع أن يقوم بسحبها الا بعد حلول أجل معين ، وفى هذه الحالة يحصل المودع على فائدة منسوبة الى قيمة وديعته وبحسب المدة وتتراوح هذه المدة مابين ثلاث شهور وسنة ويمكن تجديدها لفترة أكثر من السنة ولايجوزللعميل سحبها الا فى نهاية مدة الوديعة المتفق عليها واذا احتاج العميل الى مبالغ نقدية فانه يمكنه الاقتراض من البنك بشروط سهلة وبضمان وديعته ، أما عند الضرورة القصوى فانه يمكنه سحب وديعته بعد اخطار البنك بفترة متفق عليها وقد يحسب عليه غرامة ويحرم من بعض الفوائد ٠

٢ - ودائع بالعملات الأجنبية :

وهى مثل الودائع لأجل ثابت ولكن الودائع بالعملة الأجنبية تكون بعملات أجنبية وترد للعميل فى نهاية مدة الوديعة بنفس العملة وتكون الفوائد أيضـــا بنفس العملة الأجنبية .

٣ - ودائع البنوك :

وهى ودائع مودعة فى بنك ما لصالح بنك آخر وقد تكون مودعة لأجل ثابـت حسب الاتفاق .

الدورة المستندية:

تنقسم الدورة المستندية الى ثلاثة أقسام هى :

أولا : عمليات الايداع .

ثانيا : عمليات السحب .

ثالثا : عمليات الفوائد

أولا : عمليات الايداع :

وتكون أغلب عمليات الايداع فى الصورتين التاليتين :

* نقدا (بخزينة البنك) .
* التحويل من الحساب الجارى الدائن .

الايداع نقدا :

* يقوم العميل بكتابة طلب فتح حساب ايداع لأجل ويحرر قسيمة ايداع مـن

أصل وصورة ٠

* يتولى أمين الخزينة (الصراف) استلام النقدية من العميل وتدوين فئاتها ويحصل العميل على أصل قسيمة الايداع ويحتفظ أمين الخزينة بالصورة ويقوم باثبات المبلغ المستلم فى كشف حركة النقدية الواردة ثم يرسل الصورة الى قسم الودائع ٠

* يتحقق قسم الودائع من استلام أمين الخزينة لمبلغ الوديعة بعد اضافة رسوم الدمغة النوعية والنسبية المقررة ثم يقوم القسم بقيدها فى سجل الودائع بعد بيان معدل الفوائد وكيفية التصرف فيها (هل يتم صرفها نقدا ، أم يتم تعليتها على حساب الوديعة) ثم يرحل من السجل المشار اليه الى دفتر استاذ مساعد الوادئع لاجل ، وترسل صورة قسائم الايداع الى قسم المراجعة الداخلية ٠

* يقوم قسم المراجعة الداخلية بمراجعة صورة قسائم الايداع على ماتم اثباته (بواسطة أمين الخزينة) فى كشف النقدية الواردة ، ويقوم القسم بعمل ملخص للايداعات واعتماد هذه المستندات وارسالها الى قسم الحسابات العامة ٠

* ثم يقوم قسم الحسابات العامة باثبات قيد مركزى فى اليومية العامة للبنك ويرحل منه لدفتر الأستاذ العام كما يلى: ٠

xx من حـ / الخزينة

الى مذكورين

xx حـ / الودائع لأجل

xx حـ / رسوم الدمغة (أمانات ضرائب)

الايداع بالتحويل من الحسابات الجارية الدائنة :

وتمر قسيمة الايداع على قسم الحسابات الجارية (بدلا من الخزينة) ويتم التوقيع عليها بمايفيد كفاية الرصيد ، ويتم تعديل حـ / العميل من واقع هـــذه القسيمة - وتقيد هذه العملية فى " ملحق اليومية " وفى دفتر أستاذ الحسابات الجارية الدائنة المساعد .

وتستكمل نفس الاجراءات السابقة والخاصة بالايداع النقدى ويكون القيـد فى دفتر اليومية العامة

xx من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

الى مذكورين:

xx حـ / الودائع لأجل

xx حـ / رسوم الدمغة

ويتم تحصيل رسوم الدمغة لصالح مصلحة الضرائب ويتم توريدها علـــى فترات .

ثانيا : عمليات السحب :

١ - فى نهاية مدة الوديعة يتقدم العميل الى قسم الودائع مبرزا ايصال الايداع

مظهرا منه وطالبا من البنك تسليمه قيمة الوديعة اما نقدا أو ايداعها في حسابه الجاري ويقوم الموظف المختص بمراجعة الايصال ، ويرسل الى قسم المراجعة بالبنك للمراجعة •

٢ - يعاد الى قسم الودائع الذى يعد "أمر دفع" من أصل وصورة ويوقع عليه العميل أما بايداعة حسابه الجارى أو بالاستلام النقدى وفى الحالة الاولى يرسل الايصال الى قسم الحسابات الجارية للقيد ويقوم قسم الحسابات الجارية باعداد إشعار إضافة وتسليمه للعميل •

٣ - وفى حالة استلام قيمة الوديعة نقدا ، فان الصراف الذى يقوم بتسليمة قيمة الوديعة ويحتفظ بالصورة ويعاد الأصل الى قسم الودائع لأجل للقيد بموجبه فى السجلات •

٤ - يعد القسم ملحق يومية وترسل صورة منه الى قسم الحسابات العامة بالقيد ويكون القيد فى دفتر اليومية العامة كما يلى: •

×× من حـ / الودائع لأجل
×× الى حـ/ الخزينة

أو

×× من حـ / الودائع لأجل
×× الى حـ / الحسابات الجارية للعملاء

ثالثا : <u>الفوائد</u> :

١ - عند حلول ميعاد استرداد الوديعة يقوم قسم الودائع لاجل بحساب قيمة

الفوائد المستحقة لهذه الوديعة ويقيدها فى حساب صاحب الوديعة .

٢ - غالبية البنوك تقوم بحساب الفوائد المستحقة على جميع لودائع شهريا نظرا لآثارها على حساب الارباح والخسائر الذى تعده البنوك كل شهر .

٣ - يقوم القسم بعمل ملحق شهرى بالفوائد المستحقة على جميع الفوائد وكذلك ملحق آخر بالفوائد المحتسبة للودائع التى انتهت آجالها والتى قيدت فى حساب صاحب الوديعة .

ويجب ملاحظة أنه عند تجديد مدة الايداع تعتبر الوديعة كأنها وديعة جديدة وتكتب البنوك عادة خطابات لعملائها قبل انتهاء أجل الوديعة للاستفسار عما اذا كانوا يرغبون فى تجديد قيمة الوديعة .

القيود المحاسبية :

* يتم حساب الفوائد المستحقة على البنك شهريا لحساب العملاء ويفضل هنا عدم تعليتها على أرصدتهم الا عندما يحل موعد سحب الوديعة ويكون القيد كما يلى :.

xx من حـ / الفوائد المدينة (ودائع لأجل)
xx الى حـ / احتياطى فوائد مدينة (ودائع لأجل)

ويعالج حساب الفوائد المدينة فى نهاية الشهر عن طريق اقفاله فى حساب الارباح والخسائر فى حين أن حـ / احتياطى الفوائد المدينة كرصيد مفتوح برحل الى خصم المركز المالى .

xx من حـ / الارباح والخسائر
xx الى حـ/ الفوائد المدينة (ودائع لأجل)
ويظهر رصيد حساب احتياطى الفوائد فى الميزانية

وعند انتهاء أجل الوديعة أى فى تاريخ الاضافة يجب تعلية حـ / احتياطى الفوائد المدينة (ودائع لاجل) الى حساب الودائع لأجل بالقيد الاتى : ٠

xx من حـ / احتياطى فوائد مدينة (ودائع لأجل)
xx الى حـ / الودائع لأجل

وعند سحب الوديعة مضافا اليها الفوائد يكون القيد كمايلى:

xx من حـ / الودائع لأجل
xx الى حـ / الخزينة

أما فى حالة احتساب غرامات على العملاء بسبب سحب ودائعهم قبل موعدها فان هذه الغرامات تعتبر ربحا للبنك يعوضه عن الخسارة الناتجة عن سحب الوديعة من الاستثمار ويكون القيد كالآتى :

xx من حـ / الودائع لأجل
xx الى حـ / غرامات الودائع لأجل

وفى نهاية السنة يجرى القيد الآتى:
xx من حـ / غرامات الودائع لأجل
xx الى حـ / أ٠خ ٠

كما قد يحدث - وهذا نادرا أن يسحب العميل الوديعة قبل موعد استحقاقها وهنا يسترد الوديعة فقط ، أما رصيد احتياطى فوائد الودائع لأجل فنحن نتفق مع الرأى الذى ينادى باقفاله فى حـ / أ٠خ ٠ كمايلى :

×× من حـ / احتياطى فوائد مدينة ودائع لأجل

×× الى حـ / الأرباح والخسائر

مثال رقم (١) :

تمت العمليات الاتية بقسم الودائع لأجل بفرع بنك مصر بالمنصورة

١ - فى أول فبراير سنة ١٩٨٩ بلغ مجموع ايداعات العملاء فى حساب الودائع الثابتة ٣٤٠,٠٠٠ ج ٠ وترد هذه الودائع بعد سنة تاريخ الايداع مع الفوائد المستحقة عليها (معدل الفائدة ١٢٪ سنويا) وقد حصل البنك من عملائه رسوم تمغة قدرها ٨٠ ج ٠

٢ - فى أول يوليو سنة ١٩٨٩ أودع أحد العملاء ٣٠,٠٠٠ ج لمدة ستة شهور على أن ترد هذه الوديعة فى نهاية الفترة مع الفوائد (معدل الفائدة ١٠٪)٠

٣ - فى أول يناير سنة ١٩٩٠ تم صرف الودائع المستحقة وفوائدها نقدا ٠

المطلوب :

أولا : اجراء قيود اليومية اللازمة ٠

ثانيا : تصوير الحسابات الآتية :

أ - حـ/ الفوائد المدينة (ودائع لأجل)

ب - حـ / احتياطى الفوائد المدينة (ودائع لأجل) ٠

جـ - حـ / الودائع لأجل ٠

أولا : قيود اليومية:

٣٤٠,٠٨٠		من حـ / الخزينة
		الى مذكورين
	٣٤٠,٠٠٠	حـ/ الودائع لأجل
	٨٠	حـ / رسوم تمغة (أمانات ضرائب) ٠
		اثبات استلام الودائع لمدة ٦ شهور بمعدل فائدة ١٢٪ مع سداد رسوم التمغة ٠

تابع قيود اليومية:

٣٠,٠٠٠ من حـ / الخزينة

٣٠,٠٠٠ الى حـ / الودائع لأجل

اثبات استلام وديعة لأجل لمدة ٦ شهور بمعدل ١٠٪

١ - الوديعة الأولى المدة التى يستحق عنها الفوائد هى ١١ شهر ولم يحين ميعاد استحقاقها وذلك فى أول فبراير سنة ١٩٩٠ .

الفائدة = ٣٤٠,٠٠٠ × $\frac{١٢}{١٠٠}$ × $\frac{١١}{١٢}$ = ٣٧٤٠٠

٢ - الوديعة الثانية المدة التى يستحق عنها فوائد هى ٦ شهور وهى مستحقة السداد .

الفائدة = ٣٠,٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$ = ١٥٠٠

تكوين احتياطى الفوائد المدينة (ودائع لأجل):

٣٧٤٠٠ ج فائدة الوديعة الاولى

١٥٠٠ ج فائدة الوديعة الثانية

٣٨٩٠٠

٣٨٩٠٠ من حـ / الفوائد المدينة (ودائع لأجل)

٣٨٩٠٠ الى حـ / احتياطى الفوائد المدينة (ودائع لأجل)

وفى نهاية العام تقفل الفوائد المدينة فى الحساب الختامى:

٣٨٩٠٠ من حـ / الارباح والخسائر

٣٨٩٠٠ الى حـ / الفوائد المدينة (دوائع لأجل) .

وفى ٨٩/١٢/٣١ تعلى الفوائد المستحقة على الودائع المستحقة كمايلى :

وهى فائدة الوديعة الثانية وقدرها ١٥٠٠ ج .

١٥٠٠ من حـ / احتياطى الفوائد المدينة (ودائع لأجل)
١٥٠٠ الى حـ / الودائع لأجل

وعند حلول ميعاد استحقاق الوديعة الثانية ١ يناير سنة ١٩٩٠ يجرى القيد التالى حيص تصبح الودائع لأجل (ا

حيث تصبح الودائع لاجل (الثانية) = ٣٠,٠٠٠ + ١٥٠٠ = ٣١٥٠٠

٣١٥٠٠ من حـ / ودائع لأجل
٣١٥٠٠ الى حـ / الخزينة

حـ/ الفوائد المدينة (ودائع لأجل)

٣٨٩٠٠	الى حـ/ احتياطى فوائد مدينة	٣٨٩٠٠	من حـ / أ٠خ ٨٩/١٢/٣١
٣٨٩٠٠		٣٨٩٠٠	

حـ/ احتياطى فوائد مدينة (ودائع لأجل)

١٥٠٠	الى حـ/ الودائع لاجل	٣٨٩٠٠	من حـ / الفوائد المدينة
٣٧٤٠٠	رصيد مرحل		
٣٨٩٠٠		٣٨٩٠٠	
		٣٧٤٠٠	رصيد منقول

حـ/ الودائع لأجل

٣١,٥٠٠	الى حـ/ الخزينة	٣٤٠,٠٠٠	من حـ / الخزينة
٣٤٠,٠٠٠	رصيد مرحل	٣٠,٠٠٠	من حـ / الخزينة
		١,٥٠٠	من حـ / أ٠ فوائد مدينة
٣٧١,٥٠٠		٣٧١,٥٠٠	

الفصل الخامس

قسم الأوراق المالية

يقوم قسم الأوراق المالية بالعمليات المتعلقة بالأوراق المالية وهى الأسهم والسندات ويقوم قسم الاوراق المالية بعديد من الخدمات منها :٠

أولا : شراء وبيع الأوراق المالية ٠

ثانيا : الاحتفاظ بالأوراق المالية الخاصة بالعملاء كأمانة ٠

ثالثا : التسليف (الاقراض) بضمان الأوراق المالية ٠

رابعا : تحصيل وصرف الكوبونات نيابة عن العملاء ٠

خامسا : التأمين ضد استهلاك السندات ٠

وفيما يلى المعالجة المحاسبية لكل نوع منها على حدة :

المبحث الأول

شراء وبيع الأوراق المالية

يقوم قسم الأوراق المالية بشراء وبيع الأوراق المالية بناء على أوامر من عملائه مقابل عمولة عن هذه العمليات ، كذلك يقوم ذلك القسم بشراء الأوراق المالية الخاصة بالبنك للاحتفاظ بها فى محفظة الأوراق المالية كاستثمار لجزء من أموال البنك ويلاحظ أن الأوراق المالية الخاصة بالبنك تكون من الدرجة الأولى حتى لاتؤثر نسبة السيولة التى يحتاجها البنك لمواجهة طلبات السحب من الودائع التى تقدم من عملاء البنك ٠

* **شراء الأوراق المالية :**

الدورة المستندية :

١ - يتقدم العميل الى قسم الأوراق المالية طالبا شراء أوراق مالية لحسابه وذلك بملء (طلب شراء أوراق مالية) ويذكر بهذا الطلب نوع الأوراق المالية المطلوبة وفائدتها - وكذلك السعر الذى يمكن الشراء به كذلك يتم ملء هذا الطلب فى حالة ما اذا طلب أحد الفروع من البنك شراء أوراق مالية له ، أو رغبت ادارة البنك فى شراء أوراق مالية لايداعها فى محفظة البنك ٠

٢ - يرسل الطلب الى قسم الحسابات الجارية (فى حالة طلب العميل) للتأكد من صحة توقيع العميل على الطلب والتأكد من كفاية رصيد العميل لاتمام عملية الشراء ويوقع الموظف المختص على طلب الشراء بمايفيد ذلك ٠

٣ - يعاد الطلب الى رئيس القسم الذى يقوم بتبليغ طلب الشراء الى السماسرة بموجب اشارة تلفونية ويقوم بتعبئة بيانات خاصة فى طلب الشراء وهى تتعلق باسم السمسار وبيانات عنه ويراعى السرعة فى تبليغ أوامر الشراء حتى لاتفوت فرصة الشراء بسعر مناسب ٠

٤ - يبلغ السمسار رئيس القسم بموجب اشارة تلفونية بأنه قد تم تنفيذ العملية وتخطره بالسعر الذى تم التنفيذ عنده الذى يسجل فى المكان المخصص لذلك فى أمر الشراء ٠

٥ - يرسل السمسار (وكل سمسار يتعامل معه البنك) اخطارات بالعمليات التى قام بتنفيذها لحساب القسم فيه كل البيانات الخاصة بالأوراق المشتراه لكل عميل على حده كما يرسل عادة الفاتورة والأوراق المشتراه الى القسم فى نفس اليوم ٠

٦ - من واقع فواتير الشراء يحرر قسم الأوراق المالية اشعارات خصم للعملاء يخطرهم فيها باتمام عملية الشراء والسعر والقيمة التى خصمت من حسابهم الجارى وهذا الاشعار من أصل وصورتين ٠

يرسل الأصل ← الى العميل ويطلب منه الحضور لاستلام الأوراق أو ترسل له بريديا ٠

صورة ← الى الحسابات الجارية للخصم من حساب العميل ٠

صورة ← يحتفظ بها القسم للقيد بموجبها فى السجلات (سجل طلبات الشراء المنفذة) ٠

٧ - تقيد مجموع اشعارات الخصم فى كشف الحركة اليومية (ملاحق يومية) تحتوى على جانبين فى الجانب المدين تحتوى على بيانات الحسابات الجارية للعملاء وفى الجانب الدائن على خانات لحساب السماسرة والعمولة والمصروفات ٠ وترسل الملاحق يوميا الى الحسابات العامة للقيد ٠

٨ - يقوم قسم الحسابات العامة باجراء القيود التالية فى دفتر اليومية العامة ويتم ترحيلها الى دفتر الاستاذ العام ٠

أ - **بالنسبة لمشتريات الأوراق المالية لحساب عملاء البنك :**

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق تجارية أو مالية) .

الى مذكورين :

×× حـ/ سماسرة الأوراق المالية

(ثمن الشراء + عمولة السمسار)

×× حـ / عمولة شراء الأوراق المالية (عمولة البنك)

يلاحظ أن عمولة شراء الاوراق المالية تكون بنصيب البنك فقط من عمولة الشراء التى يتحملها طالبوا الشراء ، أما نصيب السماسرة من عمولة الشراء هذه فتعلى (تضاف) على حساب سماسرة الأوراق المالية . ذلك أن هذا الحساب يتضمن مفردتين هما ثمن شراء الأوراق المالية وحصة السماسرة فى عمولة الشراء كمبالغ مستحقة لهم لقاء عملية الشراء أما حـ/ الحسابات الجارية الدائنة أو حـ / الحسابات الجارية المدينة فيكون بقيمة مجموع مفردات حسابات الطرف الدائن للقيد . وفى نهاية المدة المحاسبية تحمل عمولة شراء الأوراق المالية كايراد على حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ / عمولة شراء الأوراق المالية

×× الى حـ/ الأرباح والخسائر

بَ - **بالنسبة لمشتريات الأوراق المالية بالنسبة للفروع :**

×× من حـ / الفروع

×× الى حـ/ سماسرة الأوراق المالية

(بثمن الشراء + عمولة السمسار)

ملحوظة : يلاحظ أن البنك لا يحصل على عمولة لان هذه خدمات متبادلة مع الفروع

جـ ـ **بالنسبة لمشتريات الأوراق المالية للبنك نفسه :**

xx من حـ/ محفظة الأوراق المالية
xx الى حـ/ سماسرة الأوراق المالية

ونتيجة لأنه فى الواقع العملى غالبا مايطلب البنك من سمسار الأوراق المالية بتنفيذ طلبات الشراء مرة واحدة فانه يمكن اجراء القيود (السابقة فى شكل قيد واحد على النحو التالى):

من مذكورين :

xx من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
xx من حـ / الفـروع
xx من حـ / محفظة الأوراق المالية
الى مذكورين
xx حـ / سماسرة الأوراق المالية
(بثمن الشراء الاجمالى + عمولة السمسار)
xx حـ / العمولة (عمولة البنك)

وفى حالة عدم وجود حساب للعميل يتعين ايداع مبلغ امانة على ذمة " شراء الأوراق المالية " وفى هذه الحالة تكون القيود كما يلى :٠

xx من حـ / الخزينة
xx الى حـ / أمانات لذمة شراء أوراق مالية
(ايداع مبالغ لذمة شراء أ ٠ مالية)

وعند تنفيذ عملية الشراء عن طريق سماسرة الأوراق المالية تكون القيود كما يلى:٠

×× من حـ / أمانات لذمة شراء أوراق مالية
الى مذكورين
×× حـ / سماسرة الأوراق المالية
(ثمن الشراء + عمولة السمسار)
×× حـ / العمولة (عمولة البنك) .

وقد يكون المبلغ الذى يودعه العميل لذمة شراء الأوراق المالية أكبر من المبلغ الذى تم به الشراء فعلا بعد اضافة كافة المصروفات والعمولات وهنا يجرى القيد التالى بالفائض المتبقى بعد ذلك :

×× من حـ / أمانات لذمة شراء أوراق مالية
×× الى حـ / الخزينة
(رد باقى الأمانات الى العميل)

- <u>بيع الأوراق المالية</u> :

يقوم أيضا قسم الأوراق المالية ببيع الأوراق المالية لحساب العملاء،أو لحساب عملاء الفروع كطلب الفروع أو لحساب البنك نفسه ولايختلف الوضع من حيث الدورة المستندية ولكن الخلاف فى القيود المحاسبية فقط .

<u>وتمر الدورة المستندية لعملية بيع الأوراق المالية بالمرحلة التالية</u> :

- يحرر العميل (أمر بيع) موضحا به طبيعة وعدد الأوراق المطلوب بيعها والحد الأدنى للسعر الممكن البيع به .

- يسجل (أمر البيع) بدفتر أوامر البيع الواردة .

* يبلغ أمر البيع الى السمسار مع تفاصيله ٠
* تحرر حافظة (سحب أوراق مالية) يوقع عليها السمسار بالاستلام ٠
* بعد تنفيذ عملية البيع يقوم السمسار بارسال (كشف حـ / بيع أوراق مالية) لقسم الأوراق المالية بالبنك متضمنا هذا الكشف ثم بيع هذه الأوراق مخصوما منه كافة المصروفات والعمولة الخاصة بالسمسار ويعتبر كشف البيع هـــذا مستند للقيد ٠
* يعد قسم الأوراق المالية :
  - اشعار اضافة لحساب العميل أو اذن صرف نقدية) ٠
  - اشعار خصم على حساب السمسار

وفيما يلى القيود المحاسبية:

أ - **بيع أوراق مالية مملوكة للعملاء :**

xx من حـ / سماسرة الأوراق المالية (بالصافى)
(بصافى القيمة البيعية أى ثمن بيع أوراق ماليـــــة
مخصوما منها عمولة السمسار) ٠
الى مذكورين :

xx حـ / الحسابات الجارية الدائنة
xx حـ / العمولة (عمولة البنك)

ب - **بيع أوراق مالية مملوكة للفروع :**

xx من حـ / سماسرة الأوراق المالية (بصافى القيمة البيعية)

الى حـ/ الفروع

ملحوظة : يتم البيع دون احتساب عمولات للبنك ٠

ج - بيع أوراق مالية خاصة بالبنك نفسه :

xx من حـ / سماسرة الأوراق المالية
(بصافى القيمة البيعية)
xx الى حـ/ محفظة الأوراق المالية

ولكن يلاحظ على هذا القيد أنه لايوضح نتيجة بيع الأوراق المالية الخاصة بالبنك هل هى ربح أو خسارة ولذلك نفضل اجراء هذا القيد على مراحل معينة

فلو فرضنا أن الأوراق المالية الخاصة بالبنك والمراد بيعها تكفلتها ٣٠٠٠ ج وتم بيعها بمبلغ ٣١٢٠ وحصل السمسار على عمولة قدرها ٢٠ ج فان القيود المحاسبية يمكن أن تظهر كما يلى :

أ - تحويل الأوراق المالية المباعة من المحفظة بثمن التكلفة :

٣٠٠٠ من حـ / مبيعات محفظة الأوراق المالية
٣٠٠٠ الى حـ / محفظة الأوراق المالية

ب - قيد ثمن البيع الفعلى :

٣١٠٠ من حـ / سماسرة الاوراق المالية
(بصافى القيمة البيعية)
الى مذكورين :

٣٠٠٠ حـ / مبيعات محفظة أوراق مالية .
١٠٠ حـ / أرباح بيع أوراق مالية

ومن البديهى اتباع نفس الخطوات فى حالة بيعها بخسارة (وهذا أمر نادر حدوثه) حيث أن تلك الأوراق تكون مضمونة بحيث لاتؤثر على المركز النقدى

للبنك ٠

أما اذا لم يكن للعميل حسابا جاريا لدى البنك تكون القيود كمايلى:

xx من حـ / سمسارة الأوراق المالية
(بصافى القيمة البيعية)

الى مذكورين

xx حـ / أمانات لذمة بيع أوراق مالية (بالصافى)
xx حـ /العمولة

وعند سداد القيمة المستحقة للعميل :

xx من حـ / أمانات لذمة بيع أوراق مالية
xx الى حـ / الخزينة

المبحث الثاني

الاحتفاظ بالأوراق المالية الخاصة بالعملاء كأمانة

يقوم البنك التجارى بتقديم خدمات أخرى من خلال قسم الأوراق المالية وهى الاحتفاظ بالأوراق المالية الخاصة بالعملاء كأمانة لدية فى مقابل عمولة أو رسوم ايداع بسيطة ٠ كذلك يقوم البنك بخدمات أخرى تتعلق بعملية الحفظ مثل تحصيل الكوبونات عند استحقاقها ، وتحصيل هذه الأوراق عند استهلاكها وتكون هذه الأوراق التى يتم ايداعها لدى البنك كأمانة :

- إما أن يكون البنك قد اشتراها بناء على طلب العميل ٠
- وأما أن يكون سبق شراؤها ويقوم العميل بايداعها طرف البنك ٠

ويلاحظ أن هذه العملية لاتخرج من كونها حفظ فقط وليست تنازل وعلى ذلك تظل الأوراق المالية ملكا للعميل ولاتنتقل ملكيتها للبنك وتكون مسئولية البنك عنها مسئولية مؤقتة (أو عرضية) .

ونتيجة لذلك لاتظهر هذه الأوراق ضمن أصول البنك لأنه لايمتلكها بل يجرى لها قيد نظامي يظهر ضمن التزامات البنك العرضية .

* يحرر العميل حافظة ايداع أوراق مالية بصفة أمانة مرفقا بها الأوراق المطلوب ايداعها ويسلم للعميل أصل الحافظة كايصال استلام وتبقى الصورة بالقسم .

* تراجع الحافظة مع مستنداتها بواسطة قسم الأوراق المالية .

* يحرر ايصال استلام أوراق مالية من أصل وصورتين .

الأصل : يسلم للعميل .

الصورة الأولى : ترفق مع الأوراق .

الصورة الثانية : تستخدم كمستند للقيد .

* تسجل الأوراق فى يومية خاصة بها .

* فى نهاية كل شهر تحسب قيمة الرسوم المستحقة ويحرر بقيمتها أشعار خصم على حساب العميل .

وفيما المعالجة المحاسبية:

* عند ايداع الأوراق المالية بصفة أمانة يجرى القيد النظامى التالى: .

xx من حـ / أوراق مالية مودعة كأمانة
xx الى حـ/ أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة

ويكون القيد الخاص برسم الايداع كمايلى:

xx من حـ / الحسابات الجارية (أو من حـ / الخزينة)
xx الى حـ/ رسوم (أو أجور ايداع أوراق مالية)

وعند استرداد العميل للأوراق المالية يلغى القيد النظامى الخاص باستلام الأوراق بالقيد التالى:

xx من حـ/ أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة
xx الى حـ/ أوراق مالية مودعة كأمانة

المبحث الثالث

التسليف (الأقراض) بضمان الأوراق المالية

من أهم أوجه استثمار الأموال فى البنك التسليف بضمان أوراق مالية ومن المعروف أن الأموال المتراكمة بالبنك هى أموال عملاء البنك ، لذلك فان البنك يعمل للمحافظة على هذه الأموال ، وعليه فهو لايقبل جميع الأوراق كضمان ولكن يشترط بعض الاشتراطات ويقوم بمايلى فى هذا المجال :

١ - دارسة المركز المالى للعميل دراسة تحليلية بقصد التعرف على سلامة المركز المالى له وقدرته على السداد ٠

٢ - وضع شروطا معينة لقبول الأوراق المالية التى تضمن السلفة كأن تكون هذه الأوراق مدرجة بسوق الأوراق المالية حتى يمكن للبنك أن يبيعها وفاء

لقيمة السلفة فى حالة توقف أو عجز العميل عن سداد السلفة فى موعدها كذلك لايقبل البنك أوراقا تصدرها شركات تحقق خسائر أو تكون هذه الشركات حديثة المنشأة .

٣ - تحديد نسبة من قيمة الأوراق المالية المودعة كتأمين - أو كضمان للسلفة التى يحددها البنك أقل من القيمة السوقية بشكل يسمح بتغطية أخطار تقلبات الأسعار فمن البديهى الا يمنح البنك سلفة تعادل قيمة الأوراق المالية بالكامل بل يمنحها بنسبة معينة من قيمة هذه الأوراق وفقا لمركز العميل وسمعته المالية .

هذا ويتم استبعاد نسبة معينة من القيمة السوقية للاوراق المالية تتراوح بين ٢٠٪ وبين ٤٠٪ حسب مركز العميل (المقترض) وحسب مركز أوراقه المالية وتسمى هذه النسبة المستبعدة بنسبة عدم التسليف - أو بنسبة عدم الأقراض ، أو بنسبة المارج (الاحتياطى) أو بنسبة الأمان أو الهامش الأمان ، أو بنسبة الغطاء اذ باستقطاع هذه النسبة ، يكون هناك ضمان وأمان فى العملية الاقراضية ، وتكون القيمة السوقية قد غطت القيمة التسليفية (قيمة السلفة) وزيادة ، وذلك للحطية والحذر - ويتم طرح مقابل هذه النسبة من القيمة السوقية للأوراق المالية للتوصل الى القيمة التسليفية بضمان هذه الأوراق المالية .

٤ - متابعة اسعار الأوراق المالية فاذا انخفضت هذه الأسعار انخفاضا ملحوظا يطلب البنك من العميل صاحب السلفة والأوراق أن يدفع الفرق اللازم

لاستكمال الضمان أو ايداع أوراق مالية جديدة بالفرق •

٥ - عند قبول الأوراق المالية كتأمين للسلفة يجب الحصول بجانب فاتورة الشراء - على أقرار من العميل بالتنازل عن هذه الأوراق حتى يتمكن البنك من بيعها فى حالة توقف - أو امتناع - العميل عن الدفع ومن هنا لايكون للعميل الحق فى سحب بعض أو كل هذه الأوراق الابعد سداد قيمة السلفة أو بعد التأكد من أن الباقى لدى البنك من أوراق يكفى لتغطية ماسحبه العميل من مبالغ •

وتتلخص الدورة المستندية لهذه العملية كمايلى :

١ - يتقدم العميل بطلب سلفة بضمان أوراق مالية ويرفق به حافظة بالأوراق موضوع الضمان - كما يرفق به فاتورة الشراء وآخر ميزانية عمومية ويسلم الجميع للموظف المختص ويعطى للعميل ايصالا باستلام الأوراق المالية •

٢ - تبدأ بعد ذلك دراسة وفحص الأوراق المالية والاستعلام عن الاوراق وعن المركز المالى للعميل ، ويعد تقريرا بنتيجة الدارسة والتوصية الخاصة بالقبول أو الرفض ونسبة المارج •

٣ - يقوم قسم الأوراق المالية بابلاغ العميل بموافقة البنك على السلفة •

٤ - يعد عقد خاص يوقعه العميل وينص على الاتى :

* سعر الفائدة وموعد حسابها •
* المارج •

* مدة العقد وهى فى العادة قابلة للتجديد .
* الحد الأقصى للسلفة .

٥ - فى حالة الأوراق الاسمية فان العميل يقدم اقرار بالتنازل عنها لصالح البنك وذلك حتى يتمكن البنك من تسجيل اسمه فى سجل المساهمين للشركة المصدرة للأوراق تمهيدا لبيعها فى حالة توقف العميل عن الدفع وعدم سداد السلفة فى موعدها .

٦ - يخطر قسم الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية) بذلك لمراقبة عملية سحب السلفة .

٧ - عند تقديم أحد الشيكات المسحوبة من السلفة فان قسم الحسابات الجارية يخطر قسم الأوراق المالية للحصول على بيان مركز العميل وهل تعدى المارج من عدمه - أو هل هبطت قيمة الأوراق فى السوق بدرجة محسوبة .

٨ - يعد ملحق يومية بقيمة الأوراق المودعة كتأمين وبقيمة السلفيات لقسم الحسابات العامة للقيد فى دفتر اليومية العامة والترحيل الى دفتر الأستاذ العام .

وتتم القيود المحاسبية كمايلى: -

عند قبول الأوراق المالية كضمان فان مسئولية البنك عن هذه الأوراق تكون مسئولية عرضية ، فهى مودعة لدية كأمانة لاتنتقل ملكية الأوراق الى البنك الا فى حالة عدم سداد السلفة فى موعدها وحسب شروط العقد لذلك .

- عند استلام أو ايداع الأوراق المالية يكون القيد النظامى كمايلى:

xx من حـ / أوراق مالية تأمين سلف
xx الى حـ / أصحاب أوراق مالية ـ تأمين سلف

- وعند السماح للعميل بالسلفة فانه لايجرى أى قيد ولكن القيد يتم عنـــــد سحب السلفة بالكامل أو لجزء منها ممايلى:

xx من حـ / الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
xx الى حـ / الخزينة
أو
xx الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة (اذا أضيفت للحساب الجارى) ٠

- ويتم قيد الفوائد والمصاريف كمايلى كل شهر :

xx من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
xx الى مذكورين :
xx حـ / فوائد دائنة (فوائد سلف بضمان أوراق مالية)
xx حـ / العمولــة
xx حـ / المصاريف

- عند سداد قيمة السلفة وفوائدها فى نهاية المدة أو على دفعات كمايلى:

xx من حـ / الخزينة
أو
xx من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
xx الى حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق مالية ٠

• **عند استرداد الأوراق :**

حيث يمكن للعميل استرداد الاوراق المودعة اذا قام بسداد السلفة بالكامل كما يمكن أن يسترد جزء من الأوراق بحيث تكون الأوراق المتبقية لدى البنك كافية لضمان رصيد السلفة الغير مسدد ويثبت السحب بالقيد التالى :

xx من حـ / أصحاب أوراق مالية ـ تأمين سلف
xx الى حـ/ أوراق مالية ـ تأمين سلف .

أما فى حالة التوقف عن رد المبالغ التى تم سحبها بضمان أوراق مالية فيجرى اثبات القيود التالية (بفرض أن العميل سحب مبالغ قدرها ١٠,٠٠٠ ج بلغت الفوائد عليها ١٠٠ ج سدد منها ٢٠٠٠ ج فقط قام البنك نتيجة لتوقف العميل عن الدفع ببيع الأوراق المالية المودعة كتأمين للسلفة بمبلغ ٢٠٥٠٠ ج يستحق للسمسار عمولة قدرها ٣٠٠ ج ويستحق للبنك عمولة ٢٠٠ ج وبفرض رد الباقى نقدا

رصيد السلفة = ١٠,٠٠٠ + ١٠٠ ـ ٢٠٠٠ = ٨١٠٠

٢٠٢٠٠ من حـ/ سماسرة أوراق مالية
الى مذكورين
٨١٠٠ حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق مالية
٢٠٠ حـ / العمولة
١١٩٠٠ حـ / الخزينة

المبحث الرابع

تحصيل وصرف الكوبونات نيابة عن العملاء

أولا : تحصيل الكوبونات لحساب العملاء :

يقوم البنك من خلال قسم الأوراق المالية ـ بتقديم هذه الخدمة نيابة عن

العملاء أى تحصيل كوبونات الاوراق المالية والتى تكون مودعة بالبنك كأمانة أو كضمان (كتامين) للسلف ، كما يقوم هذا القسم بتحصيل كوبونات الأوراق المالية التى يمتلكها البنك ، والتى تعد أحد أوجه استثمارات البنك .

وفيمايلى ملخص الدورة المستندية لهذه العملية :

١ - عند تاريخ استحقاق هذه الكوبونات أو عند الاعلان عنها لدى الجهات والشركات مصدرة الأوراق المالية بتوزيع أرباح على أصحاب الكوبونات يقوم الموظف المختص بالكوبونات داخل قسم الأوراق المالية باعداد بطاقة لكل عميل تحوى بيانات تفصيلية عن نوع الأوراق التى تستحق أرباحها وأعلن عن توزيعها . ويقوم قسم الأوراق المالية بتفريغ هذه الكوبونات فى كشف " كوبونات تحت التحصيل " من أصل وصورة .
حيث يرسل الأصل + الكوبونات الى الشركة الموزعة أو البنك الذى ينوب عنها فى الصرف مقابل ايصال مؤقت بالاستلام .
صورة : للقيد فى ملحق اليومية فى قسم الأوراق المالية .

٢ - يتسلم قسم الأوراق المالية اشعار اضافة من البنك الموزع بقيمة الكوبونات المرسلة اليه .

٣ - يقوم القسم باعداد حافظة اضافة من أصل وصورتين تخص كل عميل على حدة ويرسل الأصل الى العميل لاخطاره بالتحصيل ، وصورة لقسم الحسابات الجارية لاجراء القيد ، ويحتفظ القسم بالصورة الثانية للقيد بموجبها

في سجلاته ودفاتره

وتكون القيود المحاسبية كمايلي :

* عند استلام الكوبونات بغرض تحصيلها يكون القيد النظامي كمايلي :

xx من حـ / كوبونات تحت التحصيل
xx الى حـ / أصحاب كوبونات تحت التحصيل

* عند وصول اشعارات التحصيل من البنوك أو الشركات التي قامت بصرف قيمة الكوبونات يجرى القيد التالي :

xx من حـ / البنوك المحلية (بنك ......)
أو xx من حـ / الحسابات الجارية (شركات المساهمة .....)
أو xx من حـ / الخزينة
أو xx من حـ / الفروع
الى مذكورين :
xx حـ / الحسابات الجارية (بالصافي)
أو xx حـ / الخزينة (بالصافي)
xx حـ / عمولة ومصروفات تحصيل كوبونات أوراق مالية

واذا كانت هذه الكوبونات خاصة بالأوراق المالية الخاصة بالبنك والمملوكة له فمن البديهي عدم ادراج قيمتها ضمن القيد النظامي ويجرى لها قيد واحد هو :

xx من حـ / البنوك المحلية (حـ / بنك .....)
أو xx من حـ / الخزينة
أو xx من حـ / الحسابات الجارية (حـ / شركة .....)
xx الى حـ / ايراد الاستثمارات

وحيث أن كوبونات محفظة الأوراق المالية تعد ايراد حقيقيا بالنسبة

لذلك يفرد لها حساب خاص باسم حـ / ايرادات الاستثمارات ويقفل فى نهايـــة المدة المالية ، كايراد فى حـ/ الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

xx من حـ /ايراد الاستثمارات
xx الى حـ/ الأرباح والخسائر

وبعد انتهاء عملية التحصيل يتم الغاء القيد النظامى على النحو التالى:

xx من حـ/ أصحاب كوبونات تحت التحصيل
xx الى حـ/ كوبونات تحت التحصيل

ثانيا : صرف الكوبونات بالنيابة عن الشركات :

من الخدمات التى يؤديها هذا القسم صرف قيمة الكوبونات نيابة عـــــن الشركات خصما من الحسابات الجارية لهذه الشركات .

وتتلخص الدورة المستندية لتلك العملية كمايلى:

١ - يتم توقيع عقد خاص بين البنك والشركات يحدد التزام كل منها فيمـــا يتعلق بصرف الكوبونات .

٢ - يخطر قسم الحسابات الجارية (فى حالة خصم قيمة الكوبون من الحســـاب الجارى للشركة) والتى تفيد بسماح الحساب الجارى للشركة بصرف القيمة وبعمل اشعار خصم بذلك .

٣ - فى حالة سداد قيمة الكوبون نقدا يقوم مندوب الشركة بتسليم المبلــــغ لخزينة البنك بعد الحصول على ايصال من الخزينة مختوم بمايفيد السداد وهذا الايصال يعد من أصل وصورتين فى قسم الأوراق المالية ويرسل للخزينـة

ويعد ختمها وتسليم الاصل لمندوب الشركة يحتفظ قسم الخزينة بصورة ويعيد الصورة الى قسم الأوراق المالية ٠

٤ - يخصص شباك بالبنك لصرف قيمة الكوبون للجمهور ، وهو يمثابة خزينة خاصة بخلاف الخزينة العامة للبنك ٠

٥ - يتقدم الجمهور لصرف قيمة الكوبون ويجب أن يبرز صاحب الكوبون من الجمهور للموظف المختص الأوراق المالية نفسها أو مستندا لشراء للتأكد من ملكية الشخص للأوراق المالية ٠

٦ - يقوم الموظف باعداد (ايصال استلام كوبونات) يوقعه العميل بما يفيد استلام قيمة الكوبونات التى تخصه ويبين فيه أرقام الأوراق المالية والقيمة المدفوعة واسم العميل ٠

٧ - فى حالة الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك فانه يتسلم من القسم (حافظة تفريغ) السابق ذكرها ويتم عمل مذكرة ترسل لقسم الحسابات الجارية لاضافة القيمة للحساب الجارى لكل عميل ويرسل للعميل اشعار اضافة يخطرهم باضافة قيمة الكوبونات لحسابهم الجارى ٠

٨ - فى حالة تقديم الكوبونات من مندوبى البنوك المحلية الاخرى فانه يعد ايصال مؤقت يعطى المندوب على أن يرسل له بعد ذلك اشعار أضافة٠

٩ - فى نهاية كل يوم يعد ملحق يومية ويرسل صورة منه لقسم الحسابات العامة للقيد فى دفاتره ٠

وتتم القيود المحاسبية كمايلي:

١ - خصم قيمة الكوبون من حـ / جارى الشركة التى تقوم بالتوزيع

xx من حـ / الحسابات الجارية (حـ / شركة ....)
الى مذكورين:
حـ / الكوبون رقم .... لشركة ....
حـ / العمولة

٢ - بعد تمام صرف قيمة الكوبون يكون القيد :

xx من حـ / الكوبون رقم .... لشركة ....
الى مذكورين :
حـ / الحسابات الجارية للعملاء
حـ / البنوك المحلية
حـ / الفروع (فرع .....)
حـ / الخزينة

وعلى ذلك يمثل الرصيد الدائن لحساب الكوبون رقم ...... قيد المبالـغ يتقدم أصحابها لاستلامها ، حيث يعاد ذلك الرصيد الى الحساب الجارى للشركة التى تلتزم بدفعة للمستحقين من مساهميها فيما بعد ، ويجرى فى النهاية قيـد اقفال حساب الكوبون بقيد كالاتى :

xx من حـ/ الكوبون رقم .... لشركة ......
الى حـ / الحسابات الجارية للعملاء (شركة ......)

أما اذا كان للبنك نفسه نصيب فى الكوبونات الموزعة نتيجة لامتلاكه أوراق مالية فى محفظته فيكون القيد :

×× من حـ / الكوبون رقم ٠٠٠٠٠٠ لشركة
×× الى حـ / ايراد الاستثمارات

ملحوظة : يلاحظ أن الرصيد الدائن لحساب الكوبون رقم (٠٠٠٠٠) يمثل قيمة الكوبونات المستحقة التى لم يتقدم أصحابها لتسليمها .

المبحث الخامس

التأمين ضد استهلاك السنوات

تقوم بعض الشركات باصدار سندات تستهلك على عدد من السنوات هى سندات قرض السندات ، وتستخرج السندات المستهلكة بطريقة السحب .

ولما كان من صالح حاملى السندات عدم استهلاك سنداتهم لارتفاع قيمتها السوقية بمضى المدة عن القيمة الاسمية لها فضلا استمرار حقهم فى الحصول على فوائد تلك السنوات لذلك لجأت البنوك الى الدخول فى الاشتراك فى المخاطرة مع العميل بالتأمين ضد استهلاك هذه السنوات وذلك بالتزام البنك بأن يدفع لعميلة القيمة السوقية للسندات الظاهرة فى السحب و ليست القيمة الاسمية أو استبدالها بسندات أخرى من نفس النوع مقابل دفع العميل لقسط عن جميع السندات المؤمن ضد استهلاكها . وقد تعود هذه العملية بالربح على البنك أو بالخسارة حسب الأحوال .

وتتلخص الدورة المستندية كمايلى:

* يتقدم العميل بطلب تأمين ضد استهلاك سنداته ويقدم الطلب الى قسم

الأوراق المالية وتكون هذه السندات أما محفوظة لدى البنك بصفة أمانة ،أو مرفقة مع طلب التأمين المتقدم .

* يقوم العميل بملء نموذج للتأمين من أصل وصورة ويحتوى النموذج على بيانات عن السندات (القيمة الاسمية ، الارقام ، الأنواع) كذلك طريقة سداد قسط التأمين (نقدا أو خصما من الحسابات الجارية) .

* ترسل صورة نموذج التأمين الى قسم الحفظ حيث يتولى دراسة الطلب وتحديد قسط التأمين وتاريخ استحقاقه - وقيمة مبلغ التأمين .

* يتلقى قسم المراجعة طلبات ونماذج التأمين ونتائج الدراسة التى قام بها قسم الحفظ والتوقيع عليها بمايفيد ذلك ويتم اخطار العميل بشروط وموافقة البنك وقيمة وتاريخ استحقاق قسط التأمين ثم يعد ملخص بكل هذه العمليات يقدم الى قسم الحسابات العامة .

* يقوم قسم الحسابات العامة باجراء قيود اليومية المركزية بدفتر اليومية العامة ثم يرحل منه القيود الى دفتر الأستاذ العام .

وتتم القيود المحاسبية كمايلى:

١ - يقوم البنك بشراء سندات من بورصة الأوراق المالية من نفس النوع المؤمن ضدا استهلاكه :

xx من حـ/ محفظة الأوراق المالية
xx الى حـ/ سماسرة الأوراق المالية

٢ - عند تحصيل أو خصم قيمة القسط من الحسابات الجارية يكون القيد :

xx من حـ / الحسابات الجارية للعملاء أو (الخزينة)
xx الى حـ/ التأمين ضد استهلاك السندات

٣ - عند استهلاك بعض السندات المؤمن عليها يكون القيد :

xx من حـ / السندات المستهلكة (بالقيمة الأسمية)
xx الى حـ / التأمين ضد استهلاك السندات

٤ - عند قيام البنك بدفع القيمة الحالية للسندات المستهلكة أو استبدالها بغيرها :

xx من حـ / التأمين ضد استهلاك السندات
xx الى حـ/ الخزينة أو محفظة الأوراق المالية

٥ - يقوم البنك بتحصيل قيمة السندات المستهلكة من الشركة المصدرة :

xx من حـ / الخزينة (من حـ / الحسابات الجارية لشركة ....)
الى حـ/ السندات المستهلكة

ويتم توسيط حـ / الشركة المصدرة للسندات اذا اختلف تاريخ ارسال السندات عن تاريخ التحصيل للشركة المصدرة للسندات .

٦ - اقفال حـ / التأمين ضد استهلاك السندات فى حـ/ الأرباح والخسائر وهذا الاقفال يعبر عن نتيجة عملية التأمين من ربح أو خسارة ويكون القيد :

xx من حـ / التأمين ضد استهلاك السندات
xx الى حـ/ الارباح والخسائر
(فى حالة ربح)

أو ×× من حـ / الأرباح والخسائر

×× الى حـ/ التأمين ضد استهلاك السندات

(فى حالة الخسارة)

ملحوظة:

يظهر حساب التأمين ضد استهلاك السندات كمايلى

حـ/ التأمين ضد استهلاك السندات

××	القيمة السوقية للسندات المستبدلة (القيمة الاسمية الجديدة)	××	قيمة أقساط التأمين
××	الرصيد الدائن (الى حـ/ أ٠خ)	××	القيمة الاسمية للسندات المستهلكة
		××	الرصيد المدين من حـ / أ٠خ ٠
××		××	

مثال رقم (١) على قسم الاوراق المالية :

استخرجت البيانات التالية من سجلات قسم الاوراق المالية بأحد البنوك التجارية :

أولا : **عمليات الشراء :**

١ - ١٠٠ سهما من أسهم شركة الحديد والصلب ، ثمن شراء السهم الواحد ٢٠٠ ج ، عمولة الشراء ٨٠ جنيها يخص السماسرة منها ٥٠ ج وقد أودع العميل مبلغ ٤٠٠٠ ج على ذمة الشراء ، وقد رد البنك اليه الباقى بعد خصم ١ ج رسم التمغة و ٥ جنيهات مصروفات البريد .

٢ - ٦٠ سهما من أسهم شركة الحرير الصناعى بناء على طلب أحد العملاء وقد نفذ البنك العملية بسعر السهم ٥٠ جنيها وعمولة الشراء ١٪ يخص البنك منها ٦٠٪ والباقى للسمسار ، وقد خصمت تكاليف الشراء من الحساب الجارى الدائن للعميل علاوة على رسم التمغة وقدره ١,٥ جنيها ومصروفات البريد وقدرها ٣,٥ جنيها .

٣ - ٣٠٠ سهما من أسهم شركة راكتا ، بناء على طلب بعض الفروع وقد تم الشراء بسعر السهم ٤٠ ج والعمولة عشرة قروش عن السهم الواحد يخص السمسار منها ٦٠٪

٤ - ٥٠٠ سهما من أسهم شركة الفنادق لحساب محفظة الاوراق المالية فى البنك ، وقد تم الشراء بسعر السهم ٢٠ ج وعمولة السمسار ½ ٪

ثانيا : **عمليات البيع :**

١ - ٨٠ سندا من سندات البنك العقارى ، مملوكة لمحفظة الاوراق المالية بسعر السند ١٠ جنيهات وعمولة السمسار ½٪ وتكلفة الشراء ٦٠٠ ج

٢ - ٦٠٠ سهم من اسهم شركة راكتا بيعت لحساب أحد الافراد من غير عملاء البنك بسعر السهم ٣٠ ج وعمولة ١٪ تقسم مناصفة بين البنك والسمسار وقد سدد الصافى الى هذا الشخص نقدا .

٣ - ٤٠٠ سهم من أسهم شركة راكتا بيعت لحساب أحد العملاء بالشروط السابقة .

ثالثا :

١ - بلغت مودعات عملاء البنك من كوبونات الاوراق المالية ١٠٠٠ ج .
٢ - بلغت مودعات عملاء الفروع من كوبونات أوراق مالية ١٤٠٠ ج .
٣ - بلغت كوبونات أوراق مالية لصالح محفظة البنك ١٢٠٠ ج .

وقد تم تحصيل الكوبونات واحتسب البنك عمولة تحصيل ½٪ من قيمة الكوبونات .

رابعا : قام البنك بصرف الكوبون رقم ٧ لسنة ١٩٨٨ من الحساب الجاري لشركة النصر بالمحلة وقدره ١٢٥٠٠٠ ج وقد كانت عمولة البنك ٣٠٠ ج وكان ملخص الكوبونات التي تم صرفها كالاتي :-

٣٧٥٠٠	نقدا
٤٢٥٠٠	لحساب عملاء البنك
١٧٥٠٠	لحساب عملاء الفروع
١٢٥٠٠	لحساب عملاء البنوك الاخرى
١٥٠٠٠	لحساب محفظة أوراق مالية .

خامسا : التسليف بضمان أوراق مالية :

أودع أحد العملاء ٣٠٠ سندا من سندات البنك العقاري ، القيمة الاسمية للسند ١٠٠ ج ، والقيمة السوقية ١٠٥ ج ، وقد قبل البنك هذه السندات كتأمين سلفة وسمح للعميل أن يسحب بضمانها في حدود ٨٠٪ من القيمة وبفائدة ٩٪ سنويا تحتسب على مسحوبات العميل في نهاية كل شهر ، وقد سحب العميل خلال الشهر ١٢٠٠٠ جنية ، وفي نهاية الشهر سدد رصيد حسابه الجاري المدين نقدا واسترد السندات الخاصة به .

المطلوب :

اثبات العمليات السابقة بقيود في اليومية المركزية .

الحل :

منه	له	بيان
		أولا : (١)
٤٠٠٠		من حـ / الخزينة
	٤٠٠٠	الى حـ/ أمانات لذمة شراء أوراق مالية
		المبالغ المودعة على ذمة شراء أوراق مالية
٢٠٨٦		من حـ/ امانات لذمة شراء أوراق مالية
		<u>الي مذكورين</u>
	٢٠٥٠	حـ/ سمسرة الاوراق المالية (قيمة الشراء + عمولة السمسار).
	٣٠	حـ / العمولة (عمولة البنك)
	٥	حـ / مصروفات البريد
	١	حـ / رسم التمغة
		أوامر الشراء المنفذة يوم ....
١٩١٤		من حـ/ أمانات لذمة شراء أوراق مالية
	١٩١٤	الى حـ / الخزينة
		رد المبالغ المتبقية بعد تنفيذ عملية الشراء
		(٢)
٣٠٣٥		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		<u>الي مذكورين :</u>
	٣٠١٢	حـ/ سماسرة الاوراق المالية (ثمن الشراء + العمولة ٣٠٠٠+٣٠٠٠× ١/١٠٠ × ٤٠٪
	١٨	حـ / العمولة (عمولة البنك) ٣٠٠٠×٦٠٪
	٣,٥	حـ / مصروفات البريد
	١,٥	حـ / رسم التمغة
		أوامر الشراء المنفذة لحساب العملاء يوم ......

١٢١٨		(٣) من حـ / الفروع
	١٢١٨	الى حـ/ سماسرة الاوراق المالية (بثمن الشراء + العمولة) أوامر الشراء المنفذة لحساب الفروع يوم ....
١٠٠٥		من حـ / محفظة الاوراق المالية
	١٠٠٥	الى حـ / سماسرة الاوراق المالية أوامر الشراء المنفذة لحساب البنك ـ قرار مجلس الادارة رقم ....
٧٩٦		ثانيا : (١) من حـ/ سماسرة الاوراق المالية (بالصافى)
	٧٩٦	الى حـ / محفظة الاوراق المالية أوامر البيع المنفذة لحساب البنك ـ قرار مجلس الادارة رقم ....
١٩٦		من حـ / محفظة الاوراق المالية
	١٩٦	الى حـ/ أرباح بيع أوراق مالية أرباح بيع أوراق مالية
٦٠٠		حل آخر : من حـ / مبيعات محفظة الاوراق المالية
	٦٠٠	الى حـ/ محفظة الاوراق المالية تحويل الاوراق المباعة من المحفظة بثمن التكلفة
٧٩٦		من حـ / سماسرة الاوراق المالية (بالصافى) الى مذكورين :
	٦٠٠	حـ / مبيعات محفظة الاوراق المالية
	١٩٦	حـ / أرباح بيع أوراق مالية أوامر البيع المنفذة لحساب البنك قرار مجلس الادارة رقم ..... واثبات أرباح بيع الاوراق المالية ......

		(٢)
١٧٩١٠		من حـ / سماسرة الاوراق المالية (بالصافى)
		الى مذكورين:
	١٧٨٢٠	حـ / أمانات لذمة بيع أوراق مالية (بالصافى)
	٩٠	حـ / العمولة
		أوامر البيع المنفذه لحساب أفراد من الجمهور
١٧٨٢٠		من حـ/ امانات لذمة بيع أوراق مالية
	١٧٨٢٠	الى حـ / الخزينة
		صرف صافى المستحق للافراد من عملية البيع
١١٩٤٠		(٣) من حـ/ سماسرة الاوراق المالية (بالصافى)
		الى مذكورين :
	١١٨٨٠	حـ / الحسابات الجارية للعملاء
	٦٠	حـ / العمولة
		أوامر البيع المنفذه لحساب العملاء يوم ......
		ثالثا (١)
١٠٠٠		من حـ / كوبونات تحت التحصيل
	....	الى حـ/ أصحاب كوبونات تحت التحصيل
		قيد نظامى لاستلام الكوبونات بغرض تحصيلها .
١٠٠٠		من حـ/ البنوك الداخلية (والمحلية .... بنك ...)
		الى مذكورين:
	٩٩٥	حـ / الحسابات الجارية للعملاء
	٥	حـ / العمولة
		تحصيل الكوبونات من البنوك الاخرى
١٠٠٠		من حـ / أصحاب كوبونات تحت التحصيل
	١٠٠٠	الى حـ/ كوبونات تحت التحصيل
		الغاء القيد النظامى بعد التحصيل

(٢)		
من حـ/ كوبونات تحت التحصيل		١٤٠٠
الى حـ/ أصحاب كوبونات تحت التحصيل	١٤٠٠	
قيد نظامي لاستلام الكوبونات بغرض التحصيل		
من حـ/ البنوك الداخلية (أو المحلية بنك ٠٠ الذي قام بالصرف).		١٤٠٠
الى مذكورين :		
حـ / الفروع	١٣٩٣	
حـ / العمولة	٧	
(٣)من حـ/ البنوك الداخلية (بنوك محلية ٠٠٠٠ بنك ٠٠)		١٢٠٠
الى حـ/ ايراد الاستثمارات	١٢٠٠	
اثبات كوبونات الخاصة بمحفظة البنك		
ملحوظة: * لا يتم اجراء قيد نظامي للكوبونات الخاصة بالبنك .		
* كما لايتم بالطبع احتساب عمولة تحصيل		
رابعا :		
من حـ / الحسابات الجارية (حـ/ شركة النصر بالمحلة)		١٢٥٣٠٠
الى مذكورين :		
حـ / الكوبون رقم ٨٨/٧	١٢٥٠٠٠	
حـ / العمولة	٣٠٠	
خصم قيمة الكوبون من حـ / جارى الشركة		
من حـ/ الكوبون رقم ٨٨/٧ لشركة النصر بالمحلة		١٢٥٠٠٠
الى مذكورين :		
حـ/ الخزينة	٣٧٥٠٠	
حـ / الحسابات الجارية للعملاء	٤٢٥٠٠	
حـ / الفروع	١٧٥٠٠	
حـ / بنوك محلية (داخلية)	١٢٥٠٠	
حـ / ايراد الاستثمارات	١٥٠٠٠	
قيمة الكوبونات المنصرفة من حـ/ الكوبون رقم ١٩٨٨/٧		

٣٠٠٠٠		خامسا : من حـ/ أوراق مالية تأمين سلف
	٣٠٠٠٠	الى حـ/ أصحاب أوراق مالية ـ تأمين سلف قيد نظامى بالقيمة الاسمية للسندات المقدمة كتأمين سلف
١٢٠٠٠		من حـ / الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
	١٢٠٠٠	الى حـ / الخزينة مسحوبات العملاء نقدا من حساباتهم المدينة
٩٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
	٩٠	الى حـ/ الفوائد الدائنة الفوائد على حساب العملاء المدينة لمدة شهر
١٢٠٩٠		من حـ / الخزينة
	١٢٠٩٠	الى حـ / الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية) سداد قيمة السلفة + فوائدها نقدا
٣٠٠٠٠		من حـ/ أصحاب أوراق مالية ـ تأمين سلف
	٣٠,٠٠٠	الى حـ/ أوراق مالية تأمين سلف الغاء القيد النظامى بمناسبة سداد السلفة

مثال (٢)

فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الاوراق المالية فى أحد البنوك التجارية خلال شهر أبريل سنة ٩٠

١ - طلب أحد العملاء من البنك (قسم الاوراق المالية) أن يبيع له ٧٠٠٠ سهما مملوكة له ، وقد تم البيع بسعر ٤ ج للسهم الواحد ، وبلغت العمولة ٢٠٠ج يخص السمسار منها ٦٠٪ وقد قام البنك بناء على طلب العميل باضافة صافى حصيلة البيع لحسابه الجارى ، كما قام السمسار بسداد ١١٫٠٠٠ ج نقدا . علما بأن هذه الاوراق كانت مودعة لدى البنك على سبيل الامانة وتبلغ القيمة الاسمية ٢ ج .

٢ - تقدم أحد الافراد الذين ليس لهم حساب جارى لدى البنك وطلب منه بيع ١٠٠ سهما مملوكة له (القيمة الاسمية للسهم ٤ ج) وقد تم البيع بسعر ٦ ج للسهم الواحد ، وبلغت العمولة ٥٠ جنيها وقد تم سداد حصيلة البيع نقدا ، بينما قام السمسار بسداد ثمن البيع (بعد استقطاع عمولته) للبنك نقدا .

٣ - طلب البنك من سمساره بيع ٢٠٠٠ سهما مملوكة له قيمتها الدفترية ١٥٠٠٠ ج وقد تم البيع بمبلغ ١٢ جنيها للسهم الواحد

المطلوب :-

١ - اجراء القيود المركزيه فى اليومية العامة

حل المثال الثاني :

المطلوب الاول اجراء القيود المركزية فى اليومية العامة

العملية رقم (١)

لا يجرى قيد نظامى يفيد ايداع الاوراق المالية المطلوب بيعها على سبيل الامانة لانها موجودة بالفعل وقد تم اجراء ذلك القيد عند الايداع .

ـ عند استلام مستندات البيع من السمسار يجعل السمسار مدينا بثمن البيـــع مطروحا منه عمولته

ـ ثمن البيع ٧٠٠٠ × ٤ = ٢٨٠٠٠

العمولة ٣٠٠ × $\frac{٦٠}{١٠٠}$ = ١٨٠

صافى ثمن البيع = ٢٨٠٠٠ ـ ١٨٠ = ٢٧٨٢٠

ويكون القيد المحاسبى فى اليومية العامة

٢٧٨٢٠ من حـ / سماسرة الاوراق المالية

الى مذكورين

٢٧٧٠٠ حـ/ الحسابات الجارية للعملاء

١٢٠ حـ/ عمولة بيع أ. مالية (عمولة البنك ٣٠٠ × $\frac{٤٠}{١٠٠}$ = ١٢٠)

(اثبات عملية بيع الاوراق الماليـــــة)

ـ الغاء القيد النظامى بالقيمة الاسمية للاوراق المباعة

١٤٠٠٠ من حـ/ أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة

١٤٠٠٠ الى حـ / أوراق مالية مودعة كأمانة

ـ عند تحصيل جزء من ثمن البيع من السمسار نقدا

١١,٠٠٠ من حـ/ الخزينـــة

١١,٠٠٠ الى حـ/ سماسرة الاوراق المالية

العملية رقم (٢)

ـ عند ايداع الاوراق المالية من الافراد لدى البنك كأمانة تمهيدا لعمليـــــة البيع (يجرى قيد نظامى بالقيمة الاسمية للاوراق المودعة).

٤٠٠٠ من حـ/ أوراق مالية مودعة كأمانة

٤٠٠٠ الى حـ/ أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة

- وعند وصول مستندات البيع مرفقاتها يحصل السمسار مدينا بصافي ثمن البيع وهو = ٦٠٠٠ _ ٣٠ = ٥٩٧٠

- ثمن البيع ١٠٠٠ × ٦ = ٦٠٠٠

عمولة السمسار ٥٠ × $\frac{٣}{٥}$ = ٣٠

٩٥٧٠ من ح/ سماسرة الاوراق المالية

الى مذكورين

٥٩٥٠ ح/ أمانات لذمة بيع أوراق مالية (بالصافى)

٢٠ ح/ عمولة بيع أوراق مالية (عمولة البنك ٥٠ × $\frac{٢}{٥}$ = ٢٠ ج

وعند سداد القيمة المستحقة للعميل نقدا

٥٩٥٠ من ح/ أمانات لذمة بيع أوراق مالية

٥٩٥٠ الى ح/ الخزينة

عند تحصيل ثمن البيع من السمسار نقدا

٥٩٧٠ من / الخزينة

٥٩٧٠ الى ح/ سماسرة الاوراق المالية

- الغاء القيد النظامى الخاص بايداع الاوراق المالية المباعة (بالقيمة الاسمية)

٤٠٠٠ من ح/ أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة

٤٠٠٠ الى ح/ أوراق مالية مودعة كأمانة

<u>العملية رقم (٢)</u>

القيمة الدفترية للاوراق المباعة (التكلفة) = ١٥٠٠٠

صافى ثمن البيع = ٢٠٠٠ × ١٢ _ ١٥٠ = ٢٣٨٥٠

وبذلك يكون البنك قد حقق ربحا من بيع الاوراق المالية قدره

٢٣٨٥٠ _ ١٥٠٠٠ = ٨٨٥٠

وتكون القيود المحاسبة فى دفتر اليومية العامة كما يلى

— تحويل الاوراق المالية المباعة من المحفظة بثمن التكلفة

١٥٠٠٠ من حـ/ مبعات محفظة الاوراق المالية

١٥٠٠٠ الى حـ/ محفظة الاوراق المالية

— قيد ثمن البيع الفعلى

٢٣٨٥٠ من حـ/ سماسرة الاوراق المالية

(بصافى القيمة المبيعة)

الى مذكورين

١٥٠٠٠ حـ/ مبيعات محفظة الاوراق المالية

٨٨٥٠ حـ/ أرباح بيع الاوراق المالية

المثال رقم (٣)

فيما يلى بيان ببعض العمليات التى قام بها قسم الاوراق المالية ببنك مصر فرع المنصورة خلال الستة أشهر المنتهية فى ٨٩/٦/٣٠

١ - قدم أحد العملاء الى البنك أوراقا مالية قيمتها ٨٠,٠٠٠ ج للحصول على سلفة بضمان هذه الاوراق ، وقد وافق البنك على منحه سلفة فى حدود ٧٠٪ من قيمة هذه الاوراق ، لمدة شهرين بفائدة ٩٪ سنويا ، وقد قام العميل بسحب السلفة نقدا ، وفى تاريخ الاستحقاق سدد قيمتها نقدا وأستلم الاوراق المالية موضوع الضمان .

٢ - وافق البنك على منح أحد عملائه سلفة قيمتها ٤٠,٠٠٠ ج نقدا لمدة شهر مقابل تقديم أوراق مالية قيمتها الاسمية ٧٠,٠٠٠ ج (وهى نفس القيمة السوقية فى هذا التاريخ) وفى نهاية المدة قام العميل بسداد السلفة وفوائدها التى بلغت ٨٠٠ ج ، وطلب من البنك الاحتفاظ بالاوراق المالية لديه على سبيل الامانة .

٣ - بلغت قيمة الاوراق المالية التى قدمها احد العملاء كتأمين لسلفة ٨٠٠٠٠ ج وقد وافق البنك على منحه سلفة نقدية قيمتها ٤٨٠٠٠ ج لمدة شهر بفائدة ٨٪ سنويا .

وفى تاريخ الاستحقاق توقف العميل عن السداد ، فقام البنك ببيع الاوراق المالية محل الضمان بمبلغ ٦٠,٠٠٠ ج ، وبلغت عمولة السمسار ٣٠٠ج وبلغت عمولة البنك ١٥٠ ج ، وقد قام البنك بتسوية السلفة وفوائدها وأضاف الباقى للحساب الجارى الخاص بالعميل لدية

المطلوب :

١ - اجراء القيود المركزية فى اليومية العامة .

٢ - تصوير حساب الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق مالية فى الاستاذ العام.

حل المثال الثالث :

المطلوب الاول : القيود المركزية فى اليومية العامة

العملية رقم (١)

قيد نظامى يفيد ايداع العميل للاوراق المالية كتأمين للسلفة

٨٠,٠٠٠ من حـ/ أوراق مالية تأمين سلف

٨٠,٠٠٠ الى حـ/ أصحاب أوراق مالية ـ تأمين سلف

ـ اثبات قيام العميل بسحب السلفة نقدا

ـ قيمة السلفة ٧٠٪ من قيمة الاوراق المالية محل الضمان

$= ٨٠,٠٠٠ \times \frac{٧٠}{١٠٠} = ٥٦٠٠٠$ ج

٥٦٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

٥٦٠٠٠ الى حـ/ الخزينة ٠

ـ اثبات الفائدة المستحقة على السلفة عن الشهر الاول وتعليتها على رصيد السلفة

قيمة الفائدة $= ٥٦٠٠٠ \times \frac{٩}{١٠٠} \times \frac{١}{١٢} = ٤٢٠$ ج

٤٢٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان اوراق مالية)

٤٢٠ الى حـ/ الفوائد الدائنة (فوائد سلف بضمان أوراق مالية)

ـ اثبات الفائدة المستحقة على رصيد السلفة عن الشهر الثانى وتعليتها على رصيد السلفة (٥٦٠٠٠ + ٤٢٠ = ٥٦٤٢٠ ج)

قيمة الفائدة $= ٥٦٤٢٠ \times \frac{٩}{١٠٠} \times \frac{١}{١٢} = ٤٢٣$ ج تقريبا

٤٢٣ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

٤٢٣ الى حـ/ الفوائد الدائنة (فوائد سلف بضمان أ ٠ مالية)

ـ اثبات سداد رصيد السلفة نقدا فى تاريخ الاستحقاق (فى نهاية الشهرين)

٥٦٨٤٣ من حـ/ الخزينة

٥٦٨٤٣ الى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

ثم يتم الغاء القيد النظامي الخاص بقيد الاوراق المالية كضمان

٨٠,٠٠٠ من ح/ أصحاب أوراق مالية ـ تأمين سلف

٨٠,٠٠٠ الى ح/ أوراق مالية تأمين سلف

العملية رقم (٢)

٧٠,٠٠٠ من ح/ أوراق مالية ـ تأمين سلف

٧٠,٠٠٠ الى ح/ أصحاب أوراق مالية ـ تأمين سلف

قيد نظامي خاص بايداع أ ٠ مالية تأمين سلف

٤٠,٠٠٠ من ح/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أ٠ مالية)

٤٠,٠٠٠ الى ح/ الخزينــة

اثبات قيام العميل بسحب السلفة نقـــدا

---

٨٠٠ من ح/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أ٠ مالية)

٠٠ الى ح/ فوائد دائنة (سلف بضمان أ٠ مالية)

اثبات اضافة فوائد السلفة لرصيد السلفة فى نهاية الشهر

٤٠٨٠٠ من ح/ الخزينة

٤٠٨٠٠ الى ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أ٠ مالية

اثبات تحصيل السلفة وفوائدها نقدا من العميــل

٧٠,٠٠٠ من ح/ اصحاب أ مالية ـ تأمين سلف

٧٠,٠٠٠ الى ح/ أوراق مالية ـ تأمين سلف

الغاء القيد النظامي الخاص بايداع أ ٠ مالية تأمين سلف ـ

٧٠,٠٠٠ من ح/ أ ٠ مالية مودعة كأمانة

٧٠,٠٠٠ الى ح/ أصحاب أ٠ مالية مودعة كأمانة

اثبات ايداع نفس الاوراق المالية كأمانة لدى البنك (قيد نظامي بالقيمــة الاسمية للاوراق الماليـــة ٠

العملية رقم (٣)

٨٠,٠٠٠ من حـ/ أ مالية ـ تأمين سلف
٨٠,٠٠٠ الى حـ/ أصحاب أ ٠ مالية ـ تأمين سلف
ايداع أ مالية كتأمين لسلفة ـ (قيد نظامـــى)

٤٨٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة ـ بضمان أ مالية
٤٨٠٠٠ الى حـ/ الخزينة
اثبات سحب العميل للسلفة نقدا

فى نهاية الشهر (وهو نهاية مدة السلفة) تثبت الفائدة المستحقة على رصيـد السلفة وتعلى عليها :

الفائـدة ـ $٤٨٠٠٠ \times \frac{٨}{١٠٠} \times \frac{١}{١٢} = ٣٢٠$ ج

٣٢٠ من حـ/ الحسابات الجارية ـ المدينة بضمان أ ٠ مالية
٣٢٠ الى حـ/ الفوائد الدائنة (فوائد سلف بضمان أ ٠ مالية)

اثبات عملية بيع الاوراق المالية :

عند وصول مستندات البيع من السمسار بالصافى (٦٠,٠٠٠ ـ ٣٠٠)
٥٩٧٠٠ من حـ/ سماسرة الاوراق المالية (بالصافى)
الى مذكورين
٤٨٣٢٠ حـ/ الحسابات الجارية ـ المدينة بضمان أ ٠ مالية
١٥٠ حـ/ عمولة بيع أ ٠ مالية
١١٢٣٠ حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
استخدام حصيلة البيع فى تسوية السلفة واضافة الباقى لحساب جارى العميل

ـ الغاء القيد النظامى بقيمة الاوراق المالية المباعة
٨٠,٠٠٠ من حـ/ أصحاب أ ٠ مالية ـ تأمين سلف
٨٠,٠٠٠ الى حـ/ أ ٠ مالية ـ تأمين سلف

المطلوب الثاني :

منه ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أ ٠ ماليـــة له

٥٦٠٠٠	الى ح/ الخزينة	٥٦,٨٤٣	من ح/ الخزينة
٤٢٠	الى ح/ الفوائد الدائنة	٤٠,٨٠٠	من ح/ الخزينة
٤٢٣	الى ح/ الفوائد الدائنة	٤٨٣٢٠	من ح/ سماسرة أ ٠ مالية
٤٠,٠٠٠	الى ح/ الخزينة		
٨٠٠	الى ح/ الفوائد الدائنة		
٤٨٠٠٠	الى ح/ الخزينـــة		
٣٢٠	الى ح/ الفوائد الدائنة		
١٤٥٩٦٣		١٤٥٩٦٣	

الفصل السادس

قسم الأوراق التجارية (الكمبيالات)

الأوراق التجارية هى عبارة عن الكمبيالات والسندات الاذنية ، ويطلق عادة على هذا القسم قسم الكمبيالات حيث أن غالبية الأوراق التى يتم التعامل بها تتمثل فى الكمبيالة لما تتمتع به من ضمانات .

ويقوم قسم الأوراق التجارية بالأعمال الرئيسية التالية :

أولا : تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء .

ثانيا : خصم الأوراق التجارية .

ثالثا : التسليف بضمان الأوراق التجارية .

المبحث الأول

تحصيل الأوراق التجارية

يستخدم قسم الأوراق التجارية لاثبات عملية تحصيل الأوراق التجارية التالية :

١ - دفتر التحصيل :

ويسجل فى هذا الدفتر البيانات الأساسية للأوراق التجارية (المبلغ ، عنوان المدين ، تاريخ الاستحقاق ، اسم المسحوب عليه ....) .

ويقيد فى الجانب المدين من هذا الدفتر الأوراق التجارية التى سلمت للبنك للتحصيل من واقع حوافظ ايداع أوراق تجارية بينما يسجل فى الجانب الدائـــن

الأوراق التي يتم تحصيلها سواء تم التحصيل نقدا أو بشيكات ، أو بالخصم من الحسابات الجارية ويعبر رصيد هذا الدفتر عن قيمة الأوراق الموجودة لدى البنك ولم تحصل .

٢ - دفتر الاستحقاق :

وفي هذا الدفتر يتم ترتيب تواريخ الاستحقاق الخاصة بالأوراق التجارية في بطاقات تحوى كل بطاقة الى جانب تاريخ الاستحقاق كيفية وتاريخ تحصيل قيمتها .

٣ - دفتر استاذ العملاء عن أوراق تجارية :

في هذا الدفتر يتم تخصيص صفحة لكل عميل يثبت في الجانب الدائن الأوراق التجارية الخاصة بالعميل والتي قدمت منه للتحصيل ويثبت في الجانب المدين الأوراق التي تم تحصيلها أو المرتدة اليه دون تحصيل . ويمثل رصيد حـ / العميل قيمة الأوراق الخاصة به والتي مازالت تحت التحصيل .

٤ - دفتر أستاذ الفروع والمراسلين :

قد يكون المدين بالأوراق التجارية غير مقيم ببلد المستفيد (الموجود بها البنك عادة) وفي هذه الحالة يرسلها البنك الى فرعه أو مراسلة الموجود هناك للقيام بعملية التحصيل .

وفي الجانب المدين من هذا الدفتر يثبت الأوراق التي ترسل لكل فرع أو مراسل وفي الجانب الدائن يثبت قيمة الأوراق التي حصلت فعلا أو رفض

سدادها ويعبر رصيد هذا الدفتر عن الأوراق التى مازالت تحت التحصيل لـــدى الفرع أو المرسل .

٥ - **دفتر اليومية المستخدمة :**

وهذه الدفاتر بمثابة يومية مساعدة ويمكن بيان هذه الدفاتر كمايلى:

أ - **يومية أوراق تجارية تحت التحصيل :**

يثبت فيها قيمة الأوراق المقدمة للبنك للتحصيل والعمولة المستحقة للبنك.

ب - **يومية أوراق تجارية محصلة :**

ويثبت فيها قيمة الأوراق التى تم تحصيلها يوميا .

جـ - يومية الأوراق التجارية المعادة أو المرفوضة .

الدورة المستندية لعملية التحصيل:

تتمثل الدورة المستندية لعملية تحصيل الأوراق التجارية فى المراحل التالية

* يحرر العميل الراغب فى تحصيل أوراقه التجارية حافظة تحصيل أوراق تجارية مرفقا بها الكمبيالات والسندات ويقوم العميل بالتوقيع علـــى الأوراق التجارية بما يفيد تظهيرها تظهيرا توكيليا .

* يقوم الموظف المختص باستلام الحافظة بمراجعة بياناتها ومطابقتها مع الأوراق التجارية المرفقة بها والتأكد من توافر الشروط الشكلية اللازمة لصحة هذه الأوراق ثم يقوم بتسليم أصل هذه الحافظة للعميل (كمستنـــد يثبت استلام البنك للأوراق) .

- يقوم الموظف المختص بحفظ الأوراق التجارية باستلام صورة من حافظة التحصيل مرفقا بها الأوراق التجارية المدونة بها والذى يقوم بمراجعتها مرة أخرى ثم يتم ترتيبها حسب تواريخ الاستحقاق وقيد هذا التاريخ فى دفتر الاستحقاق ويتم عمل هذه البطاقة من أصل وعدة صور حيث يوضع الأصل فى دفتر الاستحقاق ثم صورة للموظف الذى يمسك الدفاتر المحاسبية وصورة لقسم المراجعة وأخرى للحسابات العامة والأخيرة تحفظ لارسالها للموظف المختص بالتحصيل فى ميعاد استحقاقها .

- يقوم الموظف المختص بالقيد فى الدفاتر اثبات قيمة هذه الأوراق فى دفتر اليومية المساعدة (يومية أوراق تجارية تحت التحصيل) وتصنف هذه الأوراق كما يلى:

  × أوراق تجارية يكون المسحوب عليه فى نفس البلد الموجود به البنك .

  × أوراق تجارية يكون المسحوب عليه خارج البلد وبالمنطقة فروع البنك .

  × أوراق تجارية يكون المسحوب عليه خارج البلد وبالمنطقة بنوك محلية.

  ومن واقع دفتر اليومية المساعد يتم الترحيل لدفتر أستاذ مساعد عملاء الأوراق التجارية .

- يتولى المختص بدفتر الاستحقاق متابعة حلول تواريخ الاستحقاق واخطار المدينين قبل حلول ميعاد الاستحقاق بأسبوع يذكرهم فيه بموعده .

- وتتم هذه العملية مقابل عمولة يحصل عليها بعض البنوك مقدما والبعض الآخر يؤجل لحين التحصيل .

وتتم القيود المحاسبية بالشكل التالى:

أولا : الأوراق مستحقة الآداء فى بلد مقر البنك :

أ - فى حالة سداد المدين فى تاريخ الاستحقاق :

١ - عند استلام البنك الأوراق تحت التحصيل:

نظرا لأن مسئولية البنك عن هذه الأوراق مسئولية عرضية فانه يجرى القيد النظامى التالى:

xx من حـ / أوراق تجارية تحت (برسم) التحصيل
xx الى حـ/ مودعى أوراق تجارية تحت (برسم) التحصيل

٢ - إثبات عمولة التحصيل :

يتم اثبات هذه العمولة خصما من الحسابات الجارية للعملاء بغض النظر عن تحصيل - أو عدم تحصيل الأوراق - كذلك اذا لم يكن العميل استوفى رسم الدمغة النسبية المستحقة على الأوراق فيقوم البنك بخصمها من الحسابات الجارية للعملاء بالقيد التالى: .

xx من حـ / الحسابات الجارية الدائنة .
أو xx من حـ / الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية مثلا)
أو xx من حـ/ الخزينة

الى مذكورين:

x حـ/ عمولة تحصيل (أوراق تجارية)
x حـ / رسم الدمغة

٣ _ **عند تحصيل الأوراق:**

يتم ذلك نقدا أو خصما من الحسابات الجارية الدائنة للمسحوب عليهم هذه الاوراق أو تعليتة على حساباتهم الجارية المدينة.

xx من حـ / الخزينة

أو xx من حـ / الحسابات الجارية الدائنة (خصما من حـ/ المدين بالورقة).

أو xx من حـ / الحسابات الجارية المدينة (تعلية حـ / المدين بقيمة الورقة).

xx الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة

٤ _ **يتم الغاء القيد النظامي السابق اثباته وذلك لانتهاء عملية التحصيل:**

xx من حـ / مودعى أوراق تجارية تحت (برسم) التحصيل

xx الى حـ / أوراق تجارية تحت (برسم) التحصيل

ب _ **في حالة رفض المدين دفع قيمة الأوراق التجارية:**

١ _ يقوم البنك باتخاذ اجراءات البروتستو :

xx من حـ/ مصاريف برتستو

xx الى حـ / الخزينة

٢ _ قيد قيمة مصاريف البرتستو خصما من الحسابات الجارية للعملاء (المستفدين):

xx من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

xx الى حـ / مصاريف البرتستو

٣ - الغاء القيد النظامى:

×× من حـ/ مودعى أوراق تجارية تحت (برسم) التحصيل
×× الى حـ/ أوراق تجارية تحت (برسم) التحصيل

ثانيا : الأوراق مستحقة الآداء فى بلد خارج بلد البنك:

أ - عندما يقوم الفرع - أو المراسل بالتحصيل:

١ - استلام البنك للأوراق:

×× من حـ/ أوراق تجارية تحت (برسم) التحصيل
×× الى حـ / أصحاب أوراق تجارية تحت(برسم) التحصيل

٢ - اثبات العمولة المستحقة للبنك وللمراسل :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
×× الى حـ/ العمولة

ثم بعد ذلك تجعل هذه العمولة مدينة فى قيد آخر حيث تعلى على حـ/ جارى المراسلين أو جارى الفروع بنصيب كل منهم فيها .

٣ - ارسال الأوراق للمراسل أو الفروع:

يجرى القيد النظامى التالى:

×× من حـ/ المراسلين (الفروع) أوراق تجارية تحت(برسم) التحصيل
×× الى حـ/ أوراق تجارية تحت (برسم) التحصيل مراسلين أو فروع .

٤ - عند قيام المراسل بالتحصيل وخصم العمولة:

٤ - عند قيام المراسل بالتحصيل وخصم العمولة :

xx من حـ / المراسلين أو الفروع (بالصافى بعد العمولة)
الى مذكورين:
xx حـ / الحسابات الجارية الدائنة
xx حـ / العمولة

٥ - الغاء القيد النظامى الأول والثانى:

xx من حـ/ أوراق تجارية تحت التحصيل - مراسلين أو فروعه
xx الى حـ/ المراسلين - أوراق تجارية تحت التحصيل

xx من حـ / أصحاب أوراق تجارية تحت التحصيل
xx الى حـ/ أوراق تجارية تحت التحصيل

ب - <u>فى حالة توقف المدين عن الدفع وعمل البرتستو :</u>

٤ - اثبات العمولة المستحقة للمراسل وكذلك رسوم البرتستو :

xx من مذكورين:
xx حـ / العمولة (عمولة المراسل)
xx حـ / رسوم البرتستو
الى حـ / المراسلين (الفروع)

ثم تحميل العملاء أصحاب الأوراق التجارية تحت التحصيل المرفوضة بالعمولة ومصروفات البرتستو :

xx من حـ/ الخزينة
أو xx من حـ / الحسابات الجارية
الى مذكورين:
xx حـ / العمولة . (عمولة المراسل)
xx حـ / رسوم البرتستو (مصاريف قضائية)

٥ - الغاء القيد النظامى الأول والثانى:

×× من حـ/ أوراق تجارية تحت التحصيل - مراسلين
×× الى حـ/ المراسلين - أوراق تجارية تحت التحصيل

×× من حـ / أصحاب أوراق تجارية تحت التحصيل
×× الى حـ/ أوراق تجارية تحت التحصيل

ج - في حالة التوقف عن الدفع وعدم عمل البرتستو :

فى هذه الحالة يكتفى بالقيد رقم (٤) بقيد العمولة المستحقة للمراسل وذلك كمايلى:

×× من حـ / العمولة
×× الى حـ/ المراسلين (الفروع)

ويتم الغاء القيد النظامى الأول والثانى كما سبق .

المبحث الثانى

خصم الأوراق التجارية

خصم الأوراق التجارية يعنى حصول المستفيد على القيمة الحالية لهذه الأوراق والتى هى بالطبع أقل من القيمة الاسمية وذلك قبل موعد استحقاق هذه الأوراق ولاتخرج هذه العملية عن كونها عملية شراء البنك للأوراق التجارية من أصحابها وبالتالى يعتبر البنك هو المالك والحائز لهذه الأوراق وله حق التصرف فيها ومن ثم تدخل هذه الأوراق ضمن أصول البنك المتداولة القابلة للتحويل للنقدية بأقل قدر ممكن من الخسارة حيث أن للبنك الحق فى استيفاء

حقه فى هذه الأوراق بالرجوع الى كافة الأطراف فيها .

ويمكن للبنوك التجارية ، التى تقوم بخصم الأوراق التجارية لحساب العملاء، أن تعيد خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزى اذا احتاجت الى نقدية سائلة بصورة سريعة ملحة ومفاجئة .

وتتلخص الدورة المستندية فيمايلى:

* يحرر العميل حافظة (خصم كمبيالات) يوضح بها جميع البيانات المتعلقة بالكمبيالات المطلوب خصمها .
* بعد مراجعة الحافظة مع الكمبيالات المرفقة ، تسلم الحافظة لقسم الاستعلامات لاجراء التحريات اللازمة عن الخاصم والمسحوب عليه .
* تعرض الحوافظ بعد ذلك على لجنة خاصة لأقرار أو عدم اقرار الخصم .
* يحصل العميل عن القيمة الحالية للكمبيالات بعد تظهيرها لأمر البنك بما يفيد استلام القيمة نقدا .
* تثبت الأوراق المخصومة فى كشوف تفصيلية مبوبة بحسب مصادرها .
* فى نهاية اليوم يتم عمل كشوف تفريغ جزئية من واقع الكشوف التفصيلية فيتم عمل كشف مستقل لكل مصدر من مصادر الكمبيالات المخصومة .
* توضع الأوراق المخصومة فى " حوافظ الخصم " ويمكن للبنك أن يتصرف فيها كمايلى:.

أ ـ أن يحتفظ بالكمبيالات ويقوم بتحصيلها بنفسه فى تاريخ الاستحقاق ٠

ب ـ أن يقوم بارسالها لأحد فروعه أو مراسلية ليقوم بتحصيلها فى تاريخ الاستحقاق ٠

الدفاتر المستخدمة فى القسم :

١ ـ دفتر الأوراق التجارية المخصومة:

ويتم القيد فى هذا الدفتر من واقع حوافظ الخصم التى يقدمها العملاء ٠

٢ ـ دفتر أصحاب أوراق تجارية مخصومة :

ويخصص فى هذا الدفتر صفحة لكل عميل يثبت فيها بيانات تفصيلية عن الأوراق المقدمة من الخصم ٠

٣ ـ دفتر الفروع:

ويقيد بهذا الدفتر الأوراق المخصومة والمرسلة للفروع لتحصيلها فى ميعاد الاستحقاق ٠

٤ ـ دفتر يومية الأوراق التجارية المخصومة :

وهو بمثابة دفتر يومية مساعدة يتم اثبات صافى قيمة الأوراق التى تم خصمها لحساب العملاء ٠

القيود المحاسبية تتم كمايلى:

١ ـ اثبات صافى قيمة الأوراق المخصومة :

أ ـ وقد تصرف هذه القيمة ـ نقدا بناء على طلب العميل ويجرى القيد التالــى لاثبات ذلك :

×× من حـ / أوراق تجارية مخصومة

الى مذكورين:

×× حـ/ الآجيــــو

×× حـ / الخزينة

ب ـ أو قد يعلى صافى القيمة على الحساب الجارى للعميل بناء على طلبه :

×× من حـ / أوراق تجارية مخصومة

الى مذكورين:

×× حـ / الآجيــــو

×× حـ / الحسابات الجارية (بالصافى)

وقبل موعد استحقاق الأوراق التى تم خصمها بأسبوع يقوم البنك باخطــــار المدين ـ أو المسحوب عليه ـ يذكره فيه بميعاد الاستحقاق ويخطره أنــه (أى البنك) قد أصبح المستفيد •

ويتحدد مصير الأوراق التجارية المخصومة وفقا للحالات الثلاثة التالية:

الحالة الاولى:

أن يحتفظ البنك بالأوراق حتى تاريخ الاستحقاق ويقوم بتحصيلها بنفسه •

الحالة الثانية:

أن يقوم البنك بارسالها للفروع أو للمراسلين لتحصيلها فى ميعـــــــاد استحقاقها •

الحالة الثالثة:

أما أن يقوم البنك باعادة خصمها لدى البنك المركزي ٠

وفيما يلي القيود المحاسبية الخاصة بكل حالة من الحالات السابقة:

الحالة الاولى : أن يحتفظ البنك بالأوراق حتى تاريخ الاستحقاق:

أ - عند دفع المدين لقيمة الأوراق :

xx من حـ / الخزينة
الى حـ / أوراق تجارية مخصومة ٠

ب - **عند امتناع المدين عن الدفع :**

يقوم البنك بعمل برتستو ويجرى القيد التالي:

xxمن حـ / مصاريف البرتستو
xx الى حـ/ الخزينة

ثم يقوم البنك بخصم قيمة الأوراق المرفوضة ، ومصاريف البرتستو من الحسابات الجارية للعملاء بالقيد التالي:

xx من حـ / الحسابات الجارية (مدينة / دائنة)
الى مذكورين :
xx حـ / أوراق تجارية مخصومة
xx حـ / مصاريف البرتستو

الحالة الثانية : إرسال الأوراق للفروع أو المراسلين لتحصيلها :

١ - دفع المدين لقيمة الأوراق في ميعاد الاستحقاق:

- عند ارسال هذه الأوراق للفروع أو المراسلين ليتم تحصيلها يجرى قيد نظامي

عند ارسال الورقة كمايلي:

xx من ح/ الفروع (فرع ٠٠٠) أوراق تجارية مخصومة مرسلة للتحصيل
xx الى ح/ أوراق تجارية مخصومة مرسلة للتحصيل

* عند ورود من الفرع أو المراسل ما يفيد بتحصيل القيمة من المدين أو المسحوب عليه يتم اثبات القيمة على ح / الفرع بعد خصم عمولة هذا الفرع وذلــــك بالقيد التالي:

من مذكورين:

xx ح / الفروع ٠٠٠٠ فرع ٠٠٠٠ (بالصافى)
xx ح / العمولــة
xx الى ح / أوراق تجارية مخصومة

* ثم يلغى القيد النظامى السابق الخاص بارسال الأوراق للتحصيل

٢ - عند امتناع المدين عن الدفع:

يجرى البنك القيود التالية:

xx من ح / الحسابات الجارية (مدينة / دائنة
الى مذكورين:
xx ح / أوراق تجارية مخصومة
xx ح / الفروع - المراسلين (بقيمة رسوم البرتستو)

الحالة الثالثة : اعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي:

أ - عند اتمام عملية اعادة خصم الأوراق :

من مذكورين :
xx ح / جارى البنك المركزى
xx ح / الاجيو (مدين)
xx الى ح/ أوراق تجارية مخصومة

وعند تحصيل الأوراق لايجرى أية قيود لدى البنك التجارى

ب - أما اذا رفضت الورقة :

من مذكورين :

×× حـ / أوراق تجارية مخصومة

×× حـ / مصاريف البرتستو

×× الى حـ/ جارى البنك المركزى

* ثم يتم اثبات قيمة الأوراق المرفوضة ومصاريف البرتستو على الحسابات الجارية للعملاء بالقيد التالى:

×× من حـ/ الحسابات الجارية (مدينة / دائنة)

الى مذكورين:

×× حـ / أوراق تجارية مخصومة

×× حـ / مصاريف برتستو

ويمكن اختصار العمليتين السابقتين فى قيد واحد كمايلى:

×× من حـ/ الحسابات الجارية (مدينة / دائنة)

×× الى حـ/ جارى البنك المركزى

ملحوظة هامة:

فى حالة رفض الكمبيالات المخصومة وعند الرجوع الى الحسابات الجارية للعميل ويفرض عدم وجود رصيد فيها - وفى حالة افلاس العميل وقيام البنك باعدام الدين يكون القيد المحاسبى:

×× من حـ/ الديون المعدومة

×× الى حـ/ الحسابات الجارية (مدينة / دائنة)

المبحث الثالث

التسليف بضمان أوراق تجارية

يقوم البنك التجارى أحيانا بالتسليف بضمان الأوراق التجارية ، وفى هـذه الحالة يتعين على العميل كتابة حافظة أوراق تجارية خاصة بتأمين سلف ترفق بها الأوراق وتظهر للبنك تظهيرا تأمينيا ويعطى للعميل صورة منها كايصال على استلام الأوراق • ثم يحدد البنك قيمة السلفة الممكن منحها للعميل - وتتخذ الاجراءات الخاصة بصرفها - بعد التوقيع من العميل على عقد السلفة وعلى ايصال استلام قيمتها •

وفى نهاية المدة يقوم العميل بسداد ماعلية واسترداد أوراقة واذا ماحدث وكانت هناك أوراق تستحق أثناء مدة السلفة فان البنك يقوم بتحصيلها - أما اذا رفضت - طالب البنك عميلة باستبدالها بأخرى بعد تسليمة الأوراق المرفوضة•

الدفاتر المستخدمة :

تتطلب عملية التسليف بضمان أوراق تجارية أمساك الدفاتر التالية :

١ - دفتر أوراق تجارية تأمين سلف :

وهذا الدفتر يعتبر بمثابة يومية مساعدة أو ملحق يومية ويتم فيه اثبات الأوراق التجارية المقبولة كتأمين للسلف •

٢ - دفتر أستاذ عملاء الأوراق التجارية تأمين سلف :

ويخصص فيه صحفة لكل عميل يحتفظ البنك بأوراقة لتجارية تأمينا للسلفة التى يحصل عليها .

تتلخص الدورة المستندية لتلك العملية كمايلى:

* يتقدم العميل بطلب الحصول على سلفة بضمان الأوراق ويرفق به الأوراق المذكورة الى قسم الأوراق التجارية .

* يحرر الموظف المختص (حافظة خصم كمبيالات) تشمل بيانات الاوراق المقدمة من العميل للخصم .

ويشمل على اسم العميل وتاريخ تقديم الأوراق للبنك وعنوان العميل ورقم مسلسل الحافظة وما الى ذلك من معلومات - وفيها عدد من الخانات عن الساحب والمحسوب عليه والمستفيد والمظهرين وتواريخ الكمبيالات وما الى ذلك كما توضع خانات لحساب الآجيو تملأ بعد قبول خصم الكمبيالات ويرفق بها الكمبيالات مظهرة للبنك تظهيرا ناقلا للملكية .

* يراعى فى تحرير حافظة الخصم أن يكتب أولا الكمبيالات التى تدفع فى نفس البنك ، ثم الكمبيالات التى تدفع فى مدينة بها فرع لنفس البنك ثم التى تدفع فى مدينة بها فرع البنك المركزى وأخيرا الكمبيالات التى تدفع فى بلاد أخرى .

* يقوم القسم بمراجعة الأوراق من حيث استيفاء الشروط القانونية للورقة ثم

فحصها من ناحية مركز أشخاص الورقة وكل العوامل التى تؤثر على الورقـــة وعلى قيمة الآجيـــو .

- فى حالة قبول الخصم يخطر العميل باشعار قبول خصم كمبيالة الذى يحرر من :

يحتفظ القسم بالأصل : للقيد .

صورة ترسل الى : العميـــل

صورة ترسل الى : الحسابات الجارية لاضافة قيمة الكمبيالة المخصومـــــة للحساب الجارى للعميل . وارسال اشعار اضافة اليه .

صورة ترسل مع الأوراق الى : القسم المخصص لحفظ الأوراق فى محفظة الأوراق التجارية .

- يرسل للمسحوب عليهم والضامنـين اخطارا عن تحويل الكمبيالة اليه تمهيدا للتحصيل .

<u>وتتم القيود المحاسبية كمايلى:</u>

١ - عند ايداع الأوراق التجارية كتأمين للسلفة يكون القيد النظامى:

×× من حـ/ أوراق تجارية ـ تأمين سلف
×× الى حـ/ مودعى أوراق تجارية ـ تأمين سلف

٢ - فى كل مرة يسحب العميل فيها مبلغا من قيمة السلفة المصرح بها يكـــون القيد :

×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية
×× الى حـ/ الخزينة

٣ - يقوم البنك شهريا باثبات الفوائد الدائنة المستحقة على قيمة المبالغ التى سحبها العميل ويثبت ذلك بالقيد التالى:

×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية
×× الى حـ / الفوائد الدائنة .

٤ - عندما يقوم العميل بسداد جزء من رصيد حسابه المدين بالبنك أو جزء منه يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الخزينة
×× الى حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية .

٥ - أما اذا استحقت قيمة بعض الأوراق التجارية فتستخدم القيمة المحصلة لسداد جزء من السلفة وهنا يجب مراعاة النسبة المسموح بها للتسليف بعد عملية التحصيل ويجرى القيد التالى :

×× من حـ / الخزينة
×× الى حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية

٦ - ثم يسترد العميل الأوراق التجارية المودعة كتأمين للسلفة بعد أتمام السداد للسلفة . وهنا يتم الغاء القيد النظامى الأول كمايلى :

×× من حـ / مودعى أوراق تجارية ـ تأمين سلف
×× الى حـ / أوراق تجارية ـ تأمين سلف

٧ - فى حالة رفض مدينى الأوراق التجارية أوالمسحوبة عليهم دفع قيمتها

يكون هناك أسلوبان :

* قد يكتفى البنك برد الأوراق المرفوضة للعميل وتخفيض حجم الضمان وبالتالى تخفيض قيمة الحدود المصرح بها للسلفة وهنا يجرى البنك قيد رد الأوراق المرفوضة كمايلى: ٠

×× من ح / مودعى أوراق تجارية ـ تأمين سلف
×× الى ح / أوراق تجارية تأمين سلف

* وقد يقوم العميل بدفع قيمة الأوراق التجارية المرفوضة نقدا كتخفيض أو لسداد لجزء من حسابه المدين (وهذا يؤدى الى تخفيض حجم الضمان وبالتالى تخفيض حدود السلفة ٠

×× من ح / الخزينة
×× الى ح/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية ٠

ملحوظة هامة:

فى حالة رفض الأوراق التجارية التى يحل ميعاد استحقاقها من بين الأوراق المودعة لدى البنك كضمان للسلفة ، يقوم البنك بعمل البرتستو اللازم نيابة عنالعميل (اذا تم الاتفاق بينهما على ذلك) وتسلم الأوراق المرفوضة للعميل بشرط أن يقوم أوراقا تحل محلها بنفس القيمة أو أن يقوم بسداد جزء من السلفة بما يحافظ على القيمة التسليفية كما هى: ٠

ويمكن اثبات الخطوات السابقة كمايلى:

* سداد البنك لمصاريف البرتستو

×× من حـ / مصاريف البرتستو
×× الى حـ/ الخزينة

* تحميل العميل بقيمة مصاريف البرتستو

×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية (تعليتها على رصيد السلفة)
أو ×× من حـ / الخزينة (تحصيل قيمتها نقدا بخزينة البنك)
أو ×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة (خصما من الحساب الجارى الدائن) ٠
×× الى حـ/ مصاريف البرتستو

مثال (١)

فيما يلى بعض العمليات المصرفية التى قام بها قسم الاستثمارات فى بنك مصر خلال شهر ابريل سنة ١٩٩٠ ٠

١ ـ بلغت قيمة الأوراق التجارية التى قدمها العملاء للتحصيل خلال الشهر ١٠,٠٠٠ ج حصل منها البنك ماقيمته ٤٥٠٠ ج وأضيف الصافى بعد خصم العمولة بواقع ١٪ الى الحسابات الجارية للعملاء ـ كما استحقت كمبيالات قيمتها ٠٠٠ ج ورفضت ، فقام البنك بعمل برتستو عدم الدفع الذى تكلف ١٠ ج خصمت من الحسابات الجارية للعملاء ٠

٢ ـ بلغت الأوراق التجارية المودعة كأمانة لدى البنك ١,٥٠٠ ج

٣ ـ أودع العملاء كمبيالات تأمين سلف قيمتها ٥٠,٠٠٠ ج وقد بلغت نسبة المارج ٤٠٪ ٠

٤ ـ خصم البنك أوراقا تجارية قيمتها الاسمية ٢٠,٠٠٠ ج وكان متوسط الآجيو ٦٪ صرف البنك نصف قيمتها نقدا وأضيف الباقى للحسابات الجارية للعملاء ٠ وقد حصل البنك من هذه الأوراق ماقيمته ٥٠٠٠ ج نقدا ، ٦٠٠ ج خصما من الحسابات الجارية للعملاء ـ كما أعاد البنك خصم ماقيمته ١٠,٠٠٠ ج لدى البنك المركزى مقابل عمولة اعادة خصم ٢٪ بعد أن رفض

البنك المركزى خصم ماقيمته ٢٠٠٠ ج منها :

المطلوب :
اجراء القيود المحاسبية فى اليومية العامة بالبنك ؟

نموذج الاجابة:

منه	له	بيان
١٠,٠٠٠		من حـ / أوراق تجارية تحت التحصيل
	١٠,٠٠٠	الى حـ/ مودعى أوراق تجارية تحت التحصيل
٤,٥٠٠		من حـ / الخزينة
		الى مذكورين
	٤,٤٥٥	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٤٥	حـ / عمولة التحصيل (١٪)
٤,٥٠٠		من حـ / مودعى أوراق تجارية تحت التحصيل
	٤,٥٠٠	الى حـ/ أوراق تجارية تحت التحصيل
		فى حالة الرفض :
١٠		من حـ / مصاريف البرتستو
	١٠	الى حـ/ الخزينة
١٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	١٠	الى حـ/ مصاريف البرتستو
١,٠٠٠		من حـ/ مودعى أوراق تجارية تحت التحصيل
	١,٠٠٠	الى حـ / أوراق تجارية تحتالتحصيل
١٥,٠٠٠		من حـ/ أوراق تجارية مودعة كأمانة
	١٥,٠٠٠	الى حـ/ مودعى أوراق تجارية مودعة كأمانة
٥٠,٠٠٠		من حـ / أوراق تجارية تأمين سلف
	٥٠,٠٠٠	الى حـ/ مودعى أوراق تجارية تأمين سلف

تابع الاجابة:

٢٠,٠٠٠		من حـ / أوراق تجارية مخصومة
		الي مذكورين
	٩,٤٠٠	حـ / الخزينة
	٩,٤٠٠	حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	١,٢٠٠	حـ / الآجيـــــو (٦٪)
		عند التحصيل :
		من مذكورين:
٥,٠٠٠		حـ / الخزينة
٦,٠٠٠		حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	١١,٠٠٠	الي حـ/ أوراق تجارية مخصومة
		عند اعادة الخصم :
		من مذكورين
٩,٨٠٠		حـ / البنك المركزى
٢٠٠		حـ / عمولة اعادة الخصم
	١٠,٠٠٠	الي حـ/ أوراق تجارية مخصومة

مثال رقم (٢):

بلغت القيمة الاسمية للاوراق التجارية (كمبيالات) التى وافق بنك مصر على خصمها للعملاء خلال الفترة المالية المنتهية فى ٨٩/٦/٣٠ ٤٥٠,٠٠٠ جنية ، وبلغت قيمة الآجيو التى خصمها البنك من حسابات العملاء الجارية ١٨,٠٠٠ جنية بالاضافة الى عمولة البنك نظير قيامه بتحصيل الأوراق وقدرها ٤٠٠ جنية وقد دفع البنك صافى قيمة الاوراق المخصومة على الوجه التالى

٢٠٠,٠٠٠ ج نقدا ٠
٥٠,٠٠٠ ج أودعت فى حسابات الودائع لأجل
٧٥,٠٠٠ ج أودعت فى حساب التوفير ٠

الباقى أضيف للحسابات الجارية تحت الطلب بعد خصم الآجيو ٠

فاذا علمت أن :

١ ـ بلغت قيمة الاوراق المخصومة والتى حصلها البنك نقدا خلال الفترة ١٢٥,٠٠٠ جنية ٠

٢ ـ بلغت قيمة الأوراق المخصومة التى رفض المسحوب عليهم سدادها فى مواعيد استحقاقها ٧٥,٠٠٠ جنية وقد قام البنك بعمل برتستو تكلف ٢٠ ج وقد قام البنك بتسوية مستحقاته عن طريق الحسابات الجارية تحت الطلب

٣ ـ بلغت قيمة الأوراق المخصومة التى أرسلت الى فروع البنك لتحصيلها بمعرفتهم فى مواعيد الاستحقاق ٥٠,٠٠٠ ج حصل منها ماقيمته ٣٠,٠٠٠ ج بينما رفض الباقى ، وبلغت مصاريف البرتستو ٢٠ ج ـ كما بلغت عمولة الفروع ٣٠ جنيها ، ولقد رجع البنك على العملاء وحصل منهم نصف المستحق عليهم بالاضافة الى المصاريف نقدا وخصم الباقى من حسابات التوفير الخاصة بهم ٠

٤ ـ بلغت قيمة الاوراق المخصومة التى أعاد بنك مصر خصمها لدى البنك المركزى المصرى ١٠٠,٠٠٠ ج وبلغت قيمة الاجيو ٢٠٠٠ ج وفى مواعيد استحقاق هذه الأوراق قام البنك المركزى بتحصيل ماقيمته ٧٥,٠٠٠ ج منها ورفض المسحوب عليهم سداد باقى قيمة الأوراق ، وقد بلغت مصاريف

البرتستو التى دفعها البنك المركزى ٢٥ جنية ، ولقد رجع البنك المركزى على بنك مصر بالمستحق له - ورجع بنك مصر بدوره على العملاء خاصمى الأوراق وحصل منهم المستحق عليهم خصما من الحسابات الجارية تحت الطلب ٠

المطلوب :
١ - اجراء القيود المركزية فى اليومية العامة ٠
٢ - تصوير حساب الأوراق التجارية المخصومة فى دفتر الاستاذ العام مرصدا فى ٨٩/٦/٣٠٠

حل المثال :
أولا : قيود اليومية المركزية فى اليومية العامة :

منه	له	بيان
٤٥٠,٠٠٠		من حـ/ أوراق تجارية مخصومة
		الى مذكورين
	٢٠٠,٠٠٠	حـ / الخزينة
	٥٠,٠٠٠	حـ / الودائع لأجل
	٧٥,٠٠٠	حـ / حسابات التوفير
	١٠٧,٠٠٠	حـ / الحسابات الجارية تحت الطلب
	١٨,٠٠٠	حـ / الاجيو
		اثبات خصم الأوراق التجارية لحساب العملاء
٤٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية تحت الطلب
	٤٠٠	الى حـ/ عمولة تحصيل أوراق تجارية
		خصم قيمة عمولة تحصيل الأوراق التجارية من الحسابات الجارية٠
١٢٥,٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	١٢٥,٠٠٠	الى حـ/ أوراق تجارية مخصومة
		اثبات الأوراق المحصلة نقدا ٠

تابع القيود المركزية

٢٠		من حـ / مصاريف البرتستو
	٢٠	الى حـ/ الخزينة
		دفع البنك مصاريف البرتستو نقدا للأوراق المرفوضة
٧٥,٠٢٠		من حـ / الحسابات الجارية للعملاء تحت الطلب
		الى مذكورين :
	٧٥,٠٠٠	حـ / أوراق تجارية مخصومة
	٢٠	حـ / مصاريف البرتستو
		خصم قيمة الأوراق المرفوضة مضافا اليها مصاريف البرتستو من حسابات العملاء ٠

(*) الأوراق المرسلة لفروع البنك لتحصيلها فعند ارسالها يجرى القيد النظامى التالي:

٥٠,٠٠٠		من حـ/ الفروع ٠٠٠ فرع ٠٠٠ أوراق تجارية مخصومة مرسلة للتحصيل
	٥٠,٠٠٠	الى حـ/ أوراق تجارية مخصومة مرسلة للتحصيل
		اثبات ارسال الأوراق للفروع لتحصيلها
		من مذكورين:
٢٩,٩٧٠		حـ/ الفروع ٠٠٠٠٠ فرع ٠٠٠٠٠ الصافى
٣٠		حـ /العمولة
	٣٠,٠٠٠	الى حـ/ أوراق تجارية مخصومة
		اثبات القيمة المحصلة على حـ/ الفروع بعد خصم عمولة الفرع ٠
٣٠,٠٠٠		من حـ/ أوراق تجارية مخصومة مرسلة للتحصيل
	٣٠,٠٠٠	الى حـ / الفروع ٠٠٠ فرع ٠٠ أوراق تجارية مخصومة مرسلة للتحصيل ٠
		الغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المحصلة

* بالنسبة للأوراق المرفوضة ، فان البنك سيحصل على نصف قيمتها مضافـــا اليها مصاريف البرتستو نقدا بينما يخصم الباقى من حـ/ التوفير ١٠,٠٠٠ + ٢٠ = ١٠٠٢٠ .

ويكون القيد المحاسبى

		من مذكورين
١٠,٠٢٠		حـ / الخزينة
١٠,٠٠٠		حـ / حسابات التوفير
		الى مذكورين
	٢٠,٠٠٠	حـ / أوراق تجارية مخصومة
	٢٠	حـ / الفروع (بقيمة البرتستو)
		تسوية الأوراق المرفوضة ومصاريف البرتستو
٢٠,٠٠٠		من حـ/ أوراق تجارية مخصومة ـ مرسلة للتحصيل
	٢٠,٠٠٠	الى حـ/ الفروع ـ أوراق تجارية محصومة مرسلة للتحصيل
		الغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المرفوضة
		من مذكورين:
٩٨,٠٠٠		حـ / جارى البنك المركزى
٢,٠٠٠		حـ / الآجيو (مدين)
	١٠٠,٠٠٠	الى حـ/ أوراق تجارية مخصومة
		اثبات موافقة البنك المركزى على اعادة خصم الأوراق

* بالنسبة للأوراق التى قام البنك المركزى بتحصيل قيمتها (وهى من بين الأوراق المعاد خصمها) فلا تجرى قيود بشأنها فى دفاتر البنك .

* أما بالنسبة للأوراق المرفوضة (وهى من بين الأوراق المعاد خصمها لـــدى البنك المركزى) فانها تثبت على النحوالتالى :.

منه	له	بيان
		من مذكورين
٢٥,٠٠٠		حـ / أوراق تجارية مخصومة
٢٥		حـ / مصاريف البرتستو
	٢٥٠٢٥	الى حـ/ جارى البنك المركزى
		اثبات حق البنك المركزى في قيمة الاوراق المرفوضة مضافا اليها مصاريف البروتستو
٢٥٠٢٥		من حـ/ الحسابات الجارية تحت الطلب
		الى مذكورين :
	٢٥,٠٠٠	حـ / أوراق تجارية مخصومة
	٢٥	حـ / مصاريف برتستو
		خصم قيمة الأوراق المرفوضة ومصاريف البروتستو من الحسابات الجارية تحت الطلب .

ثانيا : تصوير حـ / أوراق تجارية مخصومة فى دفتر الاستاذ العام

حـ / أوراق تجارية مخصومة

٤٥٠,٠٠٠	الى مذكورين	١٢٥,٠٠٠	من حـ/ الخزينة
٢٥,٠٠٠	الى حـ/ جارى البنك المركزى	٧٥,٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية للعملاء
		٣٠,٠٠٠	من / مذكورين
		٢٠,٠٠٠	من / مذكورين
		١٠٠,٠٠٠	من مذكورين
		٢٥,٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية تحت الطلب
		١٠٠,٠٠٠	رصيد ٨٩/٦/٣٠
٤٧٥,٠٠٠		٤٧٥,٠٠٠	

مثال رقم (٣):

فيما يلى بعض العمليات التى تمت فى أحد البنوك التجارية خلال شهر ابريل سنة ١٩٨٩ .

١ - بلغت قيمة الأوراق التجارية المقدمة من العملاء تأمينا لسلف ١٠٠,٠٠٠ ج وقد وافق البنك على منح العملاء سلفا فى حدود ٨٠٪ من القيمة الاسمية لهذه الأوراق ، وقد خصم البنك من الحسابات الجارية تحت الطلب للعملاء ٤٠٠ ج عمولة تحصيل .

٢ - قام العملاء بسحب ٥٠٪ من قيمة السلفة (٧٠٪ منها سحبت نقدا من خزينة البنك ، وأضيف الباقى الى الحسابات الجارية تحت الطلب) . وبلغت قيمة فوائد السلفة ٣٠٠ ج أضيفت لرصيد السلفة .

٣ - بلغت قيمة الأوراق التى حل موعد استحقاقها وقام البنك بتحصيلها نقدا من المسحوب عليهم ٢٥,٠٠٠ ج استخدمت فى سداد جزء من السلفة ، بينما بلغت قيمة الأوراق التى استحقت ورفضت ١٠٠٠ ج وقام البنك بدفع مصاريف برتستو التى بلغت ٢٥ جنيها تخصمها من الحسابات الجارية تحت الطلب وردت الأوراق المرفوضة الى العملاء وقاموا بايداع أوراق بنفس القيمة بدلا منها من أجل المحافظة على المارج .

المطلوب :

١ - اجراء القيود المركزية فى اليومية العامة .

الحل :

العملية الأولى :

عند ايداع الاوراق التجارية تأمينا لسلف يجرى القيد النظامى التالى :

١٠٠,٠٠٠ من حـ/ أوراق تجارية - تأمين سلف
١٠٠,٠٠٠ الى حـ / مودعى أوراق تجارية - تأمين سلف

٤٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية تحت الطلب
٤٠٠ الى حـ/ عمولة التحصيل
خصم عمولة التحصيل من الحسابات الجارية

العملية الثانية :

تحتسب الجزء المسحوب من السلفة كمايلى :

قيمة السلفة ١٠٠,٠٠٠ × $\frac{٨٠}{١٠٠}$ = ٨٠,٠٠٠ جنيها

المبلغ المسحوب من السلفة = ٨٠,٠٠٠ × $\frac{٥٠}{١٠٠}$ = ٤٠,٠٠٠ جنيها

المبلغ المسحوب نقدا = ٤٠,٠٠٠ × $\frac{٧٠}{١٠٠}$ = ٢٨,٠٠٠ جنيها

المبلغ المضاف للحسابات الجارية = ٤٠,٠٠٠ × $\frac{٣٠}{١٠٠}$ = ١٢,٠٠٠ جنيها

وتتم قيود اليومية كمايلى :

٤٠,٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية

الى مذكورين

٢٨,٠٠٠ حـ / الخزينة

١٢,٠٠٠ حـ / الحسابات الجارية تحت الطلب

اثبات سحب جزء من السلفة

---

٣٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية

٣٠٠ الى حـ/ الفوائد الدائنة

اثبات الفوائد المستحقة على رصيد السلفة .

العملية الثالثة :

٢٥,٠٠٠ من حـ/ الخزينة

٢٥,٠٠٠ الى حـ/ الحسابات الجارية المدينة بضمان أوراق تجارية

ويتم الغاء القيد النظامى بالقيمة الاسمية للأوراق التى تمثل غطاء الجزء المسدد من السلفة = ٢٥,٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٨٠}$ = ٣١,٢٥٠ جنيها

ويكون القيد كمايلي:

٣١,٢٥٠ من حـ/ مودعى أوراق تجارية - تأمين سلف
٣١,٢٥٠ الى حـ/ أوراق تجارية - تأمين سلف

بالنسبة للأوراق المرفوضة

دفع مصاريف البرتستو من خزينة البنك
٢٥ من حـ/ مصاريف البرتستو
٢٥ الى حـ/ الخزينة

---

٢٥ من حـ/ الحسابات الجارية تحت الطلب
٢٥ الى حـ / مصاريف البرتستو
خصم قيمة مصاريف البرتستو من الحسابات الجارية

يتم الغاء القيد النظامى بالقيمة الاسمية للاوراق المرفوضة والتى ردت للعمـلاء .

١٠٠٠ من حـ/ مودعى أوراق تجارية - تأمين سلف
١٠٠٠ الى حـ/ أوراق تجارية - تأمين سلف .

عند ايداع أوراق تجارية جديدة بدلا من المرفوضة وبنفس القيمة (يجرى قيد نظامى) .

١٠٠٠ من حـ/ أوراق تجارية - تأمين سلف
١٠٠٠ الى حـ/ مودعى أوراق تجارية - تأمين سلف

الفصل السابع

قسم خطابات الضمان

١ ـ مفهوم خطابات الضمان :

هو عبارة عن تعهد كتابى صادر من البنك بناء على طلب عميله يتعهد فيها بدفع مبلغ معين خلال مدة معينة نيابة عن هذا العميل فى حالة عدم وفائه بماتعهد به قبل الشخص أو الجهة المستفيدة من الخطاب ·

٢ ـ استخدامات خطاب الضمان :

أ ـ الاشتراك في المناقصات أو المزايدات العامة :

عندما تطرح أحد الجهات الحكومية أو الشركات مناقصة عامة أو مزايدة عامة ولكى تضمن جدية العطاءات المقدمة اليها فانها تطالب من المشتركون أن يقدموا ضمانا ماليا بنسبة مئوية من قيمة العطاء المقدم منهم وتورد للخزانة قبل فتح المظاريف والبت فى المناقصة وبعد ترسية العطاء ترد هذه المبالغ الى المشتركين ·

وتقبل تلك الجهات أن يقدم المشترك خطاب ضمان من البنك بدلا من الضمان المالى النقدى · وفى ذلك وفر للتاجر المشترك حيث أنه لايودع أموالا لدى تلك الجهات كضمان مالى ولكن يحصل على خطاب ضمان من البنك الذى يتعامل معه مقابل عموله بسيطة ·

ب - عمليات اصلاح الآلات خارج مصر حتى تضمن الدولة رجوع هـذه الآلات أو اعادتها الى مصر بعد اصلاحها •

ج - تستخدم خطابات الضمان ايضا لمصلحة الجمارك للافراج عن مايتم استيراده من الخارج بصفة مؤقتة حتى يتم تقدير الرسوم بصفة نهائية وذلك لضمان قيام المستورد لسداد مايستحق عليه من رسوم •

٣ - أنواع خطابات الضمان :

أ - خطاب ضمان إبتدائي :

وهو خطاب ضمان يقدمه المشتركون فى المناقصات أو المزايدات ويكون بنسبة مئوية من قيمة العطاء (٢٪ أو ٣٪) ولايرد الا بعد انتهاء البت فى المناقصة أو المزايدة والغرض منه التأكد من جدية المتقدم منهم لهذه العمليات •

ب - خطاب ضمان نهائي:

إذا ماوقع الاختيار على أفضل المتقدمين فى المناقصة أو المزايدة ، فانه يسند اليه تنفيذ العملية فى حالة المناقصة أو الشراء فى حالة المزايدة ويمثل عادة ١٠٪ من قيمة العقد ويمكن أن يقدم خطاب ضمان مقابل التأمين ويظل هذا الخطاب محجوزا لدى الجهة حتى انتهاء العملية • والغرض من خطاب الضمان النهائى هو ضمان تنفيذ العملية وفى حالة اخلال المتعهد فى التنفيذ فان خطاب الضمان يرسل للبنك ويقوم البنك بتوريد قيمته الى الجهة التى

قدمت الخطاب ويرجع البنك على المتعهد بقيمته .

جـ - خطاب ضمان عن عمليات منتهية :

فى حالة تنفيذ كوبرى أو طريق تقوم الوحدة الحكومية بالحصول على خطاب ضمان من صاحبه خوفا من ظهور عيوب فى تنفيذ العملية بعد انتهائها وتسليم المتعهد للعملية فانها تطلب منه تقديم خطاب ضمان بقيمة معينة مثلا ١٠٪ من قيمة المقاولة لمدة سنة بحيث اذا ظهر عيوب فى التنفيذ خلال تلك السنة تصادر قيمة خطاب الضمان .

د - خطابات ضمان ملاحية :

وهى خطابات ضمان تصدرها البنوك التى يقدمها المستوردون لشركات الشحن البحرى فى حالة تأخر وصول المستندات وحتى لايتأخر استلامهم للبضاعة خوفا من تلف البضاعة وتوفيرا لرسوم التخزين .

وعند طلب العميل خطاب ضمان فانه يخصم من حسابه الجارى غطاء لخطاب الضمان تتراوح مابين ٢٠٪ الى ١٠٠٪ من قيمة خطاب الضمان كما قد يقدم الغطاء فى شكل أوراق مالية أو كمبيالات .

٤ - غطاء خطابات الضمان :

يقوم البنك بتأمين نفسه ضد المخاطر التى تترتب على عدم تنفيذ العميل لتعهداته قبل من متعاقد معهم واضطرار البنك الى دفع قيمة الخطاب للجهة

المستفيدة وعلى ذلك يحصل لنفسه على غطاء ـ أو ضمان اضافى ـ للخطابات التى يلتزم أو يتعهد بدفع قيمتها ويأخذ الغطاء صورا مختلفة منها ٠

* قديخصم البنك **قيمة خطاب الضمان** بالكامل أو نسبة مئوية من قيمته من الحساب الجارى للعميل ويضيفه الى حساب " **احتياطى خطاب الضمان** " ٠

* قد يحجز البنك جزء من الأوراق المالية التى قد تكون ملكا للعميل ومحفوظة لدى البنك ٠

* قد يقوم العميل بايداع الغطاء مضافا اليه عمولة النبك فى خزينة البنك اذا لم يكن له حسابا جاريا بالبنك ٠

٥ ـ <u>الدورة المستندية لخطابات الضمان</u> ٠

* يتقدم العميل الى البنك طالبا اعطائه خطاب ضمان ، ويقدم له الموظف " **استمارة طلب خطاب ضمان** " ويوضح فيها البيانات المطلوب وجودها فى الخطاب مثل اسم المستفيد وقيمة الخطاب ومدته ، كما يقر العميل فى هذه الاستمارة بأن ليس له حق الاعتراض على البنك اذا ماقدم المستفيد الخطاب طالبا تسليمه كل أو جزء من قيمة الخطاب وتدفع القيمة من مقدار الضمان المدفوع أو من الحساب الجارى للعميل فى حالة عدم كفاية الضمان ٠

* اذا كان غطاء خطاب الضمان أوراق مالية فانه تتخذ اجراءات ايداع الاوراق المالية كأمانة لدى البنك (ضمان) ويقر العميل حق البنك فى أن بيع تلك الأوراق فى حالة عدم التزامه بتعهداته للمستفيد من الخطاب دون حاجة الى

أخذ موافقته .

* اذا كان غطاء خطاب الضمان أوراق تجارية (كمبيالات) فانه تتخذ اجراءات ايداع كمبيالات برسم تحصيل مع اقرار العميل بحق البنك فى مصادرة هذه الأوراق فى حالة عدم قيامه بالتزامه للمستفيد ، لذلك يظهر العميل الكمبيالات للبنك .

* يقوم قسم المراجعة بمراجعة طلب خطاب الضمان ومراجعة الضمان أو الغطاء المودع ، ثم يقرر قبول أو رفض اعطائه الخطاب ، وفى حالة موافقة البنك على اعطائه خطاب ضمان فان العميل يرجع للبنك فى اليوم التالى ليتسلم الخطاب المطلوب وتخطر الحسابات الجارية لخصم قيمة العمولة من الحساب الجارى للعميل .

٦ - الدفاتر المستخدمة :

يتم اثبات عمليات خطابات الضمان فى الدفاتر التالية :

أ - دفتر خطابات الضمان المصدرة :

وفى جانب من هذا الدفتر يتم اثبات جميع خطابات الضمان التى اصدارها ويحتوى على البيانات التالية رقم وتاريخ صدور الخطاب اسم الجهة المستفيدة القيمة - قيمة الغطاء - تاريخ انتهاء صلاحية الخطاب وفى نفس الدفتر فى الجانب الآخر تثبت خطابات الضمان الملغاه . ويمثل الفرق بين الجانبين رصيد قيمة خطابات الضمان المصدرة .

ب - دفتر أستاذ مساعد عملاء خطابات الضمان :

وفيه صفحة أو بطاقة لكل عميل يبين جانب منها خطابات الضمان الصادرة ولصالحة - وفي الجانب الآخر خطابات الضمان الملغاه والتي كانت صادرة باسمه ورصيد هذا الحساب يمثل قيمة خطابات السارية والصادرة لصالح هذا العميل .

ج - دفتر يومية خطابات الضمان :

وهو دفتر يومية مساعد وترسل صورة منه الى قسم المراجعة لمراجعة بياناته.

وتتم القيود المحاسبية كما يلي:

أ - يقوم البنك بحجز قيمة الغطاء والعمولة وقيدها :

- إما خصما من الحسابات الجارية للعملاء :

xx من حـ / الحسابات الجارية

الى مذكورين :

حـ / احتياطي (غطاء) خطابات الضمان

حـ / عمولة خطابات الضمان .

- إما اذا كان الغطاء سيدفع نقدا لعدم وجود حساب جاري للعميل يكون القيد

xx من حـ / الخزينة

الى مذكورين :

xx حـ / احتياطي خطابات الضمان

xx حـ / عمولة خطابات الضمان .

- أما اذا كان الغطاء عبارة عن أوراق مالية يجري البنك القيد النظامي التالي

xx من حـ / أوراق مالية - تأمين خطابات ضمان

xx حـ / مودعي أوراق مالية - تأمين خطابات ضمان

قد تصور خطابات الضمان على المكشوف بدون أي غطاء اذا كان التعامل مع بنوك كبرى أو مصالح أو شركات ذات سمعة طيبة ومركز متين في أضيق الحدود مع العملاء ذو المراكز المالية المتينة .

ب ـ عند اصدار خطابات الضمان يجرى البنك قيدا نظاميا يحدد المسئوليـــة العرضية للعملاء بقيد على النحو التالى:

×× من حـ/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان
×× الى حـ / التزامات البنك عن خطابات الضمان

جـ ـ إذا قام العميل بتنفيذ التزاماته نحو المستفيد ، يقوم الأخير برد الخطاب الى البنك الذى يقدم بدوره باخطار العميل وعلى ذلك تنتهى مسئوليـــة العميل العريضة ، والتزامات البنك عن خطابات الضمان وهنا يجرى البنــك قيدا عكسيا للقيد النظامى الخاص باصدار خطاب الضمان .

×× من حـ / التزامات البنك عن خطابات الضمان
×× الى حـ / التزامات العملاء عن خطابات الضمان

د ـ ويقوم البنك يرد قيمة الغطاء السابق بالقيد التالى :

×× من حـ /احتياطى (غطاء) خطابات الضمان
×× الى حـ/ الحسابات الجارية أو الخزينة

واذا كان الغطاء فى صورة أوراق مالية فيتم الغاء القيد النظامى الخـــاص بايداع الأوراق المالية كضمان .

هـ ـ أما فى حالة عدم قيام العميل بالتزاماته فانه تستبدل الخطوة السابقـــة باثبات تحويل قيمة الغطاء وباقى الخطابات الى الجهة المستنفيـــدة

من مذكورين :

×× حـ / احتياطى خطابات الضمان
×× حـ / الحسابات الجارية للعملاء
×× الى حـ / الجهة المستفيدة

اثبات استحقاق المستفيدين لقيم خطابات الضمان من حـ / الاحتياطى والباقى من الحسابات الجارية للعملاء ـ كما يلغى خطاب الضمان بقيد كما فى (جـ) ٠

و ـ اذا كان الاحتياطى غير كاف لتغطية حقوق المستفيدين وكان العميل ليس له رصيد كاف تحول مسئوليته العرضية الى مسئولية حقيقية وتجرى القيد التالى : ٠

من مذكورين :

×× حـ / احتياطى خطابات ضمان

×× حـ / مدينين عن خطابات ضمان

×× الى حـ / المستفيدين (شركة ٠٠٠٠٠٠)

* ثم يلغى القيد النظامى الخاص بتلك العملية

وعند سداد العميل ماعليه :

×× من حـ / الخزينة

×× الى حـ / مدينين عن خطابات الضمان

مثال : (١)

طلبت شركة ميكروكمبيوتر سنتر بالمنصورة من بنك مصر فرع المنصورة اصدار خطابين ضمان احداهما لصالح كلية التجارة ومدته ستة شهور وقيمته ١٠٠,٠٠٠ ج والثانى لصالح كلية الحقوق وقيمته ٥٠,٠٠٠ ج ومدته ثلاثة شهور ٠

طلب البنك غطاء نقدى قدره ٨٠٪ كما أحتسب عليه عمولة ضمان للخطابين ٢٥٠ جنية ٠

وقبل موعد الاستحقاق الخطاب الأول استرد العميل الخطاب من كلية التجارة نظرا لقيامه بتنفيذ تعهداته وسلمه للبنك ٠ وفى موعد استحقاق الخطاب الثانى لم يستطيع العميل القيام بتعهداته قبل كلية الحقوق وقد طلبت الكلية مصادرة ٩٠٪ من قيمة الخطاب وكان رصيد الحساب الجارى الدائن

للعميل طرف بنك مصر مبلغ ٣٠٠٠ ج فقط وقد قام العميل بتسوية ما عليه نقداً .

المطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر يومية البنك ؟

الحل:

١٢٠,٢٥٠ من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (شركة .....)

الى مذكورين :

١٢٠,٠٠٠ حـ / احتياطى خطابات الضمان

٢٥٠ حـ/ العمولة

حجز الغطاء والعمولة من الحساب الجارى للعميل .

١٥٠,٠٠٠ من حـ / التزامات العملاء عن خطابات الضمان

١٥٠,٠٠٠ الى حـ / التزامات البنك عن خطابات الضمان .

اصدار خطابات الضمان

بالنسبة للخطاب الأول الذى تم استرداده نتيجة لتنفيذ العميل تعهداتـــه لكلية التجارة تجرى القيود التالية :

١٠٠,٠٠٠ من حـ / التزامات البنك عن خطابات الضمان

١٠٠,٠٠٠ الى حـ / التزامات العملاء عن خطابات الضمان .

استرداد خطاب الضمان

٨٠,٠٠٠ من حـ / احتياطى خطابات الضمان

٨٠,٠٠٠ الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة .

رد الغطاء للعميل

بالنسبة للخطاب الثانى:

عندما يقوم البنك بسداد ٩٠٪ من قيمة خطاب الضمان الى كلية الحقـــوق يكون القيد كمايلى:

من مذكورين :

٤٠,٠٠٠ حـ / احتياطى خطاب الضمان

٣,٠٠٠ حـ / الحسابات الجارية الدائنة شركة ....

٢,٠٠٠ حـ / مدينين عن خطابات ضمان

٤٥,٠٠٠ الى حـ / كلية الحقوق - جامعة المنصورة

ويسترد البنك من كلية الحقوق خطاب الضمان ويتم القيد كمايلى:

٥٠,٠٠٠ من حـ/ التزامات البنك عن خطابات الضمان

٥٠,٠٠٠ الى حـ / التزامات العملاء عن خطابات الضمان

وعندما يقوم العميل بتسوية ماعليه نقدا يكون القيد :

٢٠٠٠ من حـ/ الخزينة .

٢٠٠٠ الى حـ/ مدنيين عن خطابات ضمان .

****

مثال : رقم (٢) :

تمت العمليات الاتية فى قسم خطابات الضمان بأحد البنوك التجارية :.

١ - ٢٠٠,٠٠٠ جنية خطابات ضمان صادرة للعملاء حجز البنك عنها (غطاء تأمينا) قدرة ٧٠٪ من قيمة الخطابات ونسبة١٪ عمولة ضمان .

٢ - تسلم البنك خطاب ضمان انتهى أجلة قيمته ٣٠,٠٠٠ ج ، علما بأن غطاؤه مبلغ ١٨,٠٠٠ ج .

٣ - طالب أحد العملاء من البنك اصدار خطاب ضمان لصالح وزارة التربية التعليم قيمته ٢٤٠٠٠ جنيها لمدة ستة أشهر وقد بلغت عمولة اصدار خطاب الضمان ٢٠٠ جنيها خصمت من الحساب الجارى للعميل .

٤ - ورد اخطار من وزارة الاسكان بعدم تنفيذ أحد المقاولين العملية المصدر عنها خطاب ضمان قيمته ١٠٠,٠٠٠ ج وغطاؤه ٦٠,٠٠٠ ج فقام البنك باضافة المبلغ المطلوب الى حساب وزارة الاسكان وخصم القيمة من الحساب الجارى للمقاول وحساب غطاء خطابات الضمان .

٥ - طالب أحد العملاء من البنك تعديل خطاب الضمان الصادر لصالح وزارة الصناعة بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ج ليصبح ٧٠,٠٠٠ ج وقد قبل البنك ذلك مقابل عمولة قيمتها ١٢٠ جنيها وغطاء ٣٠٪ من قيمة الزيادة خصمت جميعها من حساب جارى العميل الدائن .

المطلوب :

١ - اثبات العمليات السابقة بقيود فى اليومية المركزية للبنك .

٢ - تصوير حـ / احتياطى خطابات الضمان .

الحل

المطلوب الاول اليومية المركزية للبنك

من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (١)		١٤٢,٠٠٠
الى مذكورين :		
حـ / احتياطى خطابات ضمان	١٤٠,٠٠٠	
حـ / العمولة	٢,٠٠٠	
حجز الغطاء والعمولة من الحساب الجارى للعميل		
من حـ/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان		٢٠٠,٠٠٠
الى حـ/ التزامات البنك عن خطابات الضمان	٢٠٠,٠٠٠	
قيد نظامى باصدار خطابات الضمان		
من حـ/ التزامات البنك عن خطابات الضمان (٢)		٣٠,٠٠٠
الى حـ/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان	٣٠,٠٠٠	
تخفيض القيد النظامى بقيمة الخطاب الذى انتهى أجله		
من حـ/ احتياطى خطابات الضمان		١٨,٠٠٠
الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	١٨,٠٠٠	
رد الغطاء عن الخطاب الذى انتهى اجله		
من حـ/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان (٣)		٢٤,٠٠٠
الى حـ/ التزامات البنك عن خطابات الضمان	٢٤,٠٠٠	
قيد نظامى باصدار خطابات الضمان لصالح وزارة التربية والتعليم		
من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة		٢٠٠
الى حـ/ العمولة	٢٠٠	
عمولة البنك عن الخطاب المصدر لوزارة التربية والتعليم .		
من مذكورين (٤)		
حـ / احتياطى خطابات الضمان		٦٠,٠٠٠
حـ / الحسابات الجارية الدائنة		٤٠,٠٠٠
الى حـ/ الحسابات الجارية (وزارة الاسكان)	١٠٠,٠٠٠	
تعلية قيمة خطاب الضمان لحساب وزارة الاسكان		

٤٠,٠٠٠		من حـ/ التزامات البنك عن خطابات الضمان (٥)
	٤٠,٠٠٠	الى حـ/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان
		الغاء القيد النظامى بالقيمة القديمة للخطاب المطلوب تعديله
٧٠,٠٠٠		من حـ/ التزامات العملاء عن خطابات الضمان
	٧٠,٠٠٠	الى حـ/ التزامات البنك عن خطابات الضمان
		قيد نظامى بالقيمة الجديدة للخطاب المعدل
٩,١٢٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		الى مذكورين :
	٩,٠٠٠	حـ/ احتياطى خطابات ضمان
	١٢٠	حـ / العمولة
		حجز قيمة الغطاء وقدرها ٣٠٪ من الزيادة وعمولة البنك من حساب جارى العميل

حـ/ أ . خطابات الضمـــان

١٨,٠٠٠	الى حـ/ حسابات الجارية الدائنة	١٤٠,٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٦٠,٠٠٠	الى حـ/ الحسابات الجارية		
٧١,٠٠٠	رصيد مرحل	٩٠٠٠	من / الحسابات الجارية الدائنة
١٤٩٠٠٠		١٤٩٠٠٠	

الفصل الثامن

قسم الاعتمادات المستندية

تعريف وأهمية الاعتماد المستندى:

الاعتماد المستندى هو عبارة عن تعهد كتابى يصدره البنك بناء على طلب أحد العملاء (المستورد) بتعهد بمقتضاه بقبول أو دفع قيمةالكمبيالة التى يسحبها مصدر البضاعة عند تسلم البنك أو مراسلة بالخارج مستندات شحن البضاعة ٠

وتبرز أهمية الاعتماد المستندى فيمايلى:

* ان الاعتمادات المستندية تؤدى الى تسهيل التعامل أو المعاملات الخارجية حيث أن البنوك عند فتحها لهذه الاعتمادات تكون بمثابة حلقة اتصال بين المصدر والمستورد وهذه الوساطة من شأنها أيضا جعل عمليات الاستيراد والتصدير أكثر استقرارا وضمانا نظرا لثقة كل من المصدر والمستورد فى البنوك المتعامل معها ٠

* يمكن اعتبار الاعتمادات المستندية نوع من السلف ذات ضمان من نوع معين وهو المستندات التجارية المؤيدة لشحن البضاعة الى بلد المستورد ويعتبر من تحول اليه هذه المستندات مالكا لهذه البضاعة ٠

وتقسم الاعتمادات المستندية الى أنواع من حيث شروطها أو من حيث الفترة المحددة للسداد وفيما يلى عرض لكل تلك الأنواع ٠

أنواع الاعتمادات من حيث شروطها :

١ - اعتماد عادى أو قابل للالغاء :

ويكون للبنك حق الغاء هذا الاعتماد فى حالة عدم قيام العميل (المستورد) بتنفيذ التزاماته قبل البنك مثلا كأن لم يقم بسداد قيمة الغطاء المطلوبة دفعة فى الميعاد المحدد .

ويمكن لفاتح الاعتماد الغائه فى أى وقت دون الحصول على موافقة المستفيد كما أنه يجوز لفاتح الاعتماد أيضا تعديل شروطه فى اى وقت .

٢ - اعتماد غير قابل للالغاء :

وهذا النوع لايجوز للمستورد تعديل شروطه قبل تاريخ الاستحقاق الا بعد الرجوع الى المستفيد والحصول على موافقته على هذا التعديل وهذا النوع هو الاكثر استعمالا .

٣ - اعتماد معزز أو مؤيد :

وهو عبارة عن اعتماد غير قابل للالغاء ولكن قد يطلب المستفيد زيادة فى الحيطة والحذر الحصول على تأييد بنكه أو بلده وهو يكون اعتماد مضمون ولايمكن لفاتح الاعتماد أو لبنكه الغائه أو تعديل شروطه قبل الحصول على موافقة المستفيد عن طريق بنكه الذى قام بالتأييد .

٤ - اعتماد قابل للتحويل:

ويمكن للمستفيد فى هذه الحالة تحويل كل أو جزء من الاعتماد لاخرين مقابل

تسليم الاخرين مستندات معينة يتفق عليها بين التاجر فاتح الاعتماد والمستفيد الأصلى .

٥ ـ اعتماد قابل للتجزئة :

وهو اعتماد عادى ولكنه يسمح بأن يسحب المستفيد منه اجزاء مقابل مايشحنه فعلا بعكس الاعتمادات الاخرى التى تتطلب شحن البضاعة كلها دفعة واحدة واستلام القيمة من الاعتماد دفعة واحدة أيضا .

٦ ـ اعتمادات دفعات مقدمة :

وهذا النوع من الاعتمادات يسمح للمستفيد يسحب مبالغ فى حدود معينة مقدما وقبل تقديم مستندات الشحن على أن يتم خصم قيمة هذه المبالغ عند تقديم المستندات ، وتستخدم هذه المبالغ فى تمويل عمليات تشغيل ونقل البضاعة .

أنواع الاعتمادات حسب الفترة المحددة للسداد :

١ ـ اعتمادات الاطلاع :

ويقوم البنك المراسل فى الخارج (بلد المصدر) بدفع قيمتها للمستفيد مباشرة وعند الاطلاع طالما أن المستفيد قد قام بتقديم المستندات كاملة وصحيحة حسب ماهو متفق عليه ووفقا لما هو موضح فى شروط فتح الاعتماد ثم يقوم بنك المراسل بالخارج بقيد القيمة والمصاريف والعمولة على البنك

فاتح الاعتماد (بنك المستورد) والذى يقوم بدوره على قيد القيمة على الحساب الجارى للعميل .

٢ - اعتمادات مؤجلة :

وهى اعتمادات لاتتطلب دفع البنك المراسل للمستفيد قيمة الاعتماد فور تقديم المستندات ، بل تمر فترة معينة من الزمن متفق عليها بعد تقديم المستندات ، حتى يتسلم المستفيد قيمة الاعتماد ، ويكون ذلك عادة مقابل كمبيالات يقبلها المستورد ، وتكون مقبولة من بنكه أى بنك المراسل الذى يتعامل معه المصدر .

المستندات المستخدمة :

وهى مستندات الشحن والتى يمكن بمجرد تقديمها الى البنك أن يحصل المصدر على قيمة البضاعة التى تم تصديرها بعد التحقق من مطابقتها لبنود الاعتماد . وهذه المستندات هى :.

١ - بوليصة الشحن البحرى . Bill of Lading

٢ - بوليصة التأمين على البضاعة . Insurance Policy.

٣ - الفاتورة النهائية . Invoice.

٤ - قوائم الوزن . Wiegh List

٥ - شهادة جنسيةالبضاعة . Cartificate of Origin

ووتتلخص الدورة المستندية للاعتمادات كمايلى:

١ - يقوم العميل بملء النموذج الخاص " بطلب فتح الاعتماد " وهذا النموذج

له أهمية خاصة لأن مسئولية البنك تتحدد على ضوء البيانات الواردة منه لذلك يجب على العميل ملئة بكل دقة ولايعتمد أى شطب أو تعديل فيه بدون توقيع على هذا التعديل ٠

ويشتمل " نموذج طلب فتح الاعتماد " على جميع البيانات الخاصة بالاعتماد من حيث قيمته ونوع العملة وطريقة فتح الاعتماد واسم البنك الذى يفتح فيه الاعتماد فى بلد المصدر واسم وعنوان المستفيد وجميع البيانات الأخرى ٠

ويرفق بطلب فتح الاعتماد مجموعة من المستندات لعل أهمها التصريح الرسمى من سلطات الاستيراد الرسمية للدولة والفاتورة المبدئية أو صورة العقد ٠

٢ ـ مراجعة الطلب والمستندات المرفقه به مراجعة فنية وقانونية للتأكد من مطابقة شروط فتح الاعتماد الموضحة فى الطلب مع تلك الشروط الموضحة فى الفاتورة المبدئية أو العقد ٠

٣ ـ ارسال الطلب الى قسم الحسابات الجارية (مراكز العملاء) للتحقق من كفاية رصيد الحساب الجارى للعميل ومركزه المالى للوفاء بقيمة الاعتماد أما اذا كان من العملاء الذين يمنحهم البنك تسهيلات ائتمانية فيجب أن تكون القيمة الباقية من هذه التسهيلات كافية للوفاء بقيمة الاعتماد ٠

٤ ـ ارسال طلب فتح الاعتماد والمستندات المرفقة به وتقرير الحسابات الجارية والمراجعة الى ادارة البنك للموافقة حيث يحرر لقسم

الاعتمادات المستندية موافقة لارسال برقية للبنك المراسل والتى تشتمل جميع الشروط الموضحة بطلب فتح الاعتماد وبذلك يفتح الاعتماد وترسل صورة من البرقية إلى العميل لاخطاره بفتح الاعتماد •

٥ - ثم يرسل الى قسم الحسابات الجارية اشعار الخصم بقيمة الغطاء النقدى والعمولات والمصاريف من الحساب الجارى للعميل ويرسل صورة من اشعار الخصم الى العميل لاخطاره •

وتتم القيود المحاسبية كمايلى:

تختلف القيود المحاسبية وفقا للفترة الزمنية الخاصة بالاعتمادات على النحو التالى :

أولا : اعتمادات مستندية بالاطلاع •

ثانيا : الاعتمادات المستندية لأجل •

أولا : الاعتمادات المستندية بالاطلاع : الحالةالأولى - حجز الغطاء :

أ - قيود فتح الاعتماد :

١ - عند موافقة البنك على فتح اعتماد مستندى يجرى القيد النظامى التالى:

xx من حـ/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

xx الى حـ/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية

٢ - يقوم البنك بخصم قيمة الغطاء بالاضافة الى عمولة البنك والمصاريف من الحسابات الجارية أو يسددها العميل نقدا •

xx من حـ/ الحسابات الجارية

أو xx من حـ / الخزينة

الى مذكورين :

xx حـ / احتياطى اعتمادات مستندية (بقيمة خطاب الاعتماد) ٠

xx حـ / العمولة ٠

xx حـ / المصاريف ٠

٣ ـ يقوم البنك بشراء العملات الاجنبية اللازمة للاعتمادات المستندية المفتوحة لديه ، ويحتفظ بها البنك المركزى لحين تحويلها للخارج عند تنفيذ الاعتماد ويجرى القيد التالي بمايعادل قيمة هذه العملات من عملة مصرية ٠

xx من حـ / الحسابات الجارية

xx الى حـ / جارى العملاء ـ عملات أجنبية للاعتمادات المستندية ٠

ويقوم العميل بتدبير العملة الاجنبية بنفسه ويقدمها للبنك ويتم القيد كما يلى :

xx منحـ / الخزينة

xx الى حـ/ جارى العملاء ـ عملات أجنبية للاعتمادات المستندية ٠

ب ـ قيود تنفيذ الاعتماد :

عندما ترد المستندات الى البنك يجرى القيود التالية :

٤ ـ الغاء القيد النظامى السابق :

xx من حـ / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية
xx الى حـ/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

٥ - ثم يتم خصم قيمة المستندات الواردة من حـ / العملاء - عملات أجنبية واضافتها على حـ / المراسلين وذلك بالقيد التالى: .

xx من حـ/ جارى العملاء - عملات أجنبية للاعتمادات المستندية
xx الى حـ/ المراسلين بالخارج

٦ - عند اخطار البنك المركزى البنك تنفيذ العملية يتولى تحرير اشعار خصم وتخفيض رصيد البنك المحلى

xx من حـ / المراسلين بالخارج
xx الى حـ/ البنك المركزى

رد الغطاء :

xx من حـ/ احتياطى اعتمادات مستندية
xx الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

الحالة الثانية : عدم حجز غطاء من حساب العميل:

أ - عند فتح الاعتماد :

١ -يجرى البنك القيد النظامى التالى:

xx من حـ / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
xx الى حـ/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية

٢ - خصم العمولة من الحساب الجارى للعميل :

xx من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
xx الى حـ/ العمولة

٣ ـ شراء عملات أجنبية وخصم قيمتها من الحساب الجاري للعميل :

×× من حـ/ الحسابات الجارية
×× الى حـ / جاري العملاء ـ عملات أجنبية للاعتمادات المستندية ٠

ب ـ عند تنفيذ الاعتماد :

٤ ـ الغاء القيد النظامي :

×× من حـ / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية
×× الى حـ/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

٥ ـ تحويل العملات الاجنبية لحساب المراسلين :

×× من حـ / جاري العملاء ـ عملات أجنبية للاعتمادات المستندية
×× الى حـ/ المراسلين بالخارج ٠

٦ ـ ورود اخطار من البنك المركزي بتنفيذ العملية

×× من حـ / المراسلين بالخارج
×× الى حـ/ جاري البنك المركزي

ثانيا : الاعتمادات المستندية لأجل : الحالة الاولى ـ حجز الغطاء :

أ ـ فتح الاعتماد :

١ ـ اثبات القيد النظامي :

×× من حـ / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
×× الى حـ/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية

٢ ـ حجز الغطاء وخصم العمولة والمصاريف :

×× من حـ / الحسابات الجارية

الى مذكورين :

حـ / احتياطى اعتمادات مستندية

حـ / العمولـــــة

حـ / المصاريف .

٣ - حجز العملة الاجنبية مقدما لدى البنك المركزى :

×× من حـ / التزامات البنك المركزى عن مدفوعات آجله

×× الى حـ / التزامات عن مدفوعات آجلة

ب - **استعمال الاعتماد بقيمة المستندات الواردة :**

٤ - الغاء القيد النظامى الخاص بفتح الاعتماد .

×× من حـ/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية

×× الى حـ / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية

٥ - رد الغطاء السابق حجزه :

×× من حـ / احتياطى اعتمادات مستندية

×× الى حـ / الحسابات الجارية الدائنة

٦ - التزامات العملاء والبنك بقبول الكمبيالة بقيمة المستندات الواردة :

×× من حـ/ التزامات العملاء عن كمبيالات مقبولة

×× الى حـ / التزامات البنك عن كمبيالات مقبولة

استحقاق الكمبيالة :

٧ - الغاء مسئولية البنك المركزى

×× من حـ / التزامات عن مدفوعات آجلة

×× الى حـ/ التزامات البنك المركزى عن مدفوعات آجلة

٨ ـ الغاء التزام العملاء والبنك بقبول الكمبيالة

×× من حـ / التزامات البنك عن كمبيالات مقبولة

×× الى حـ/ التزامات العملاء عن كمبيالات مقبولة

٩ ـ شراء عملات أجنبية خصما من الحسابات الجارية :

×× من حـ / الحسابات الجارية

×× الى حـ/ جارى العملاء ـ عملات أجنبية للاعتمادات المستندية ٠

١٠ ـ تحويل القيمة الى المراسلين فى تاريخ الاستحقاق :

×× من حـ / جارى العملاء ـ عملات أجنبية للاعتمادات المستندية

×× الى حـ/ المراسلين

الحالة الثانية ـ عدم حجز الغطاء :

نفس القيود السابقة ماعدا القيد رقم (٢) ، (٥) ٠

مثال عام على الاعتمادات المستندية :

فيما يلى بعض العمليات المالية التى تمت فى قسم الاعتمادات المستندية فى أحد البنوك التجارية خلال شهر ابريل سنة ١٩٨٩ ٠

١ ـ بلغت الطلبات المقدمة للبنك من شركة ميكروكمبيوتر سنتر للكمبيوتر بالمنصورة لفتح اعتمادات مستندية ٣٠٠,٠٠٠ ج قبل منها البنك ٢٠٠,٠٠٠ ج وقد حصل البنك غطاء عن الاعتمادات المقبولة ٢٠٪ من قيمتها سدد النصف خصما من الحسابات الجارية للعملاء والنصف الاخر

سدد مناصفه نقدا بموجب أوراق مالية مودعة لهذا الغرض وقد نفذ جزء من هذه الاعتمادات عن طريق مراسلة فى الخارج قدرت بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج واستحقت عليها عمولة ١٪ من قيمة المنفذ من الاعتمادات ، ٥٠٠ جنية مصروفات أخرى ٠

وقد قرر العميل عدم استغلال الباقى من حـ / الاعتماد (وتولى البنك المركزى تحويل العملة اللازمة ٠

٢ - قامت شركة المنصورة - أسبانيا للملابس بالتعاقد مع تاجر فى اليابان لتوريد معدات وقطع غيار بلغت قيمتها ١٠٠,٠٠٠ ج وقد وافق البنك على فتح اعتماد مستندى للعميل بناء على طلبه مقابل غطاء نقدى خصما من الحساب الجارى للعميل يقدر بـ ١٠٪ من قيمة الاعتمادات وبلغت عمولة البنك ١٪ والمصاريف الادارية الاخرى ١٥٠ ج ٠
وقد قام البنك بشراء عملات اجنبية من البنك المركزى على الا يرسل الى الخارج الا بعد استلام مستندات الشحن خصما من الحساب الجارى للعميل وقد وردت مستندات شحن قيمتها ٨٠,٠٠٠ ج وبلغت مصروفات وعمولة المراسل ٨٠٠ ج ٠ وتم تصفية حساب الاعتماد ٠

المطلوب :
اجراء قيود اليومية المركزية فى دفتر اليومية العامة بالبنك :

نموذج الحل :

منه	له	بيان
٢٠٠,٠٠٠		من حـ / التزامات العملاء عن اعتماد مستندية
	٢٠٠,٠٠٠	الى حـ / التزامات البنك عن اعتماد مستندية
		من مذكورين :
٢٠,٠٠٠		حـ / الحسابات الجارية الدائنة
١٠,٠٠٠		حـ / الخزينة
	٣٠,٠٠٠	الى حـ / احتياطى اعتمادات مستندية
		٢٠٠,٠٠٠ × ٢٠٪ = ٤٠,٠٠٠
١٠,٠٠٠		من حـ / أوراق مالية غطاء اعتمادات مستندية
	١٠,٠٠٠	الى حـ/ مودعى أوراق مالية غطاء اعتمادات مستندية

تابع نموذج الحل :

من ح / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية		١٥٠,٠٠٠
الى ح / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية	١٥٠,٠٠٠	
من ح / احتياطي اعتمادات مستندية		٣٠,٠٠٠
الي مذكورين :		
ح / الحسابات الجارية الدائنة	٢٨,٠٠٠	
ح / عمولة البنك ١٪ ١٥٠,٠٠٠ × $\frac{١}{١٠٠}$	١,٥٠٠	
ح / المصروفات	٥٠٠,	
غطاء يعادل ٢٠٪ من قيمة المنفذ من الاعتمادات ١٥٠,٠٠٠ × $\frac{٢٠}{١٠٠}$ = ٣٠,٠٠٠		
من ح / الحسابات الجارية الدائنة		١٥٠,٠٠٠
الى ح/ جارى العملاء ـ عملات أجنبية عن اعتمادات مستندية	١٥٠,٠٠٠	
من ح / جارى العملاء ـ عملات أجنبية عن اعتمادات مستندية ٠		١٥٠,٠٠٠
الى ح/ المراسلين بالخارج	١٥٠,٠٠٠	
من ح / المراسلين بالخارج		١٥٠,٠٠٠
الى ح/ البنك المركزى	١٥٠,٠٠٠	
من ح / مودعى أوراق مالية غطاء اعتمادات مستندية		١٠,٠٠٠
الى ح/ أوراق مالية غطاء اعتمادات مستندية	١٠,٠٠٠	
من ح / التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية		~~٥٠,٠٠٠~~ ١٠٠,٠٠٠
الى ح/ التزامات البنك عن اعتمادات مستندية	~~٥٠,٠٠٠~~ ١٠٠,٠٠٠	
من ح / الحسابات الجارية الدائنة		١١,١٥٠
الي مذكورين:		
ح / احتياطي اعتمادات مستندية	١٠,٠٠٠	
ح / عمولة فتح الاعتماد ١٪	١,٠٠٠	
ح / مصاريف أخرى	١٥٠	
١٠٠,٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠,٠٠٠ ج		

تابع نموذج الحل :

١٠٠,٠٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	١٠٠,٠٠٠	الى حـ/ جارى العملاء ـ عملات أجنبية عن اعتمادات مستندية
١٠٠,٠٠٠		من حـ / جارى العملاء ـ عملات أجنبية عن اعتمادات مستندية ٠
		الى مذكورين :
	٨٠,٨٠٠	حـ / المراسلين بالخارج (فاتورة + عمولة)
	١٩,٢٠٠	حـ / الحسابات الجارية الدائنة (بالباقى)
١٠٠,٠٠٠		من حـ / التزامات البنك عن اعتمادات مستندية
	١٠٠,٠٠٠	الى حـ/ التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية
١٠٠,٠٠٠		من حـ / احتياطى اعتمادات مستندية
	١٠٠,٠٠٠	الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٨٠,٨٠٠		من حـ / المراسلين بالخارج
	٨٠,٨٠٠	الى حـ / البنك المركزى

الفصل التاسع

قسم الكمبيــو

إن كلمة الكامبيو تعنى اللغة الايطالية " مقايضة " واستخدمت فى البنــوك بمعنى مقايضة العملات الاجنبية بالعملات المحلية ، وشاع استخدام هذا اللفـظ بالنسبة لقسم مبادلة العملات الأجنبية الذى توسع فى أعماله بعد ذلك •

ولقد أصبح قسم الكامبيو فى البنك بعد ذلك بمثابة حلقة اتصال بين البنـك والبنوك الخارجية ، ثم توسع بعد ذلك بحيث أصبح حلقة الوصل بين البنـــك والبنوك الاخرى سواء البنوك الخارجية أو الداخلية •

وتشتمل أهم أعمال قسم الكامبيو :

١ - شراء وبيع العملات الاجنبية •

٢ - تحويل النقود فى الداخل والخارج •

٣ - اصدار شيكات سياحية •

٤ - التصديق على شيكات العملاء •

وسنتناول هذه العمليات على النحو التالى :

أولا : شراء وبيع العملات الأجنبية :

إن مهمة شراء وبيع البنكنوت الأجنبى هى المهمة الاصلية لقسم الكامبيـــو بل هى الأصل فى نشأة البنوك التجارية ، الا أن بعض البنوك التجارية قد لاتمارس هذه العملية ، بل تقوم بشراء العملة دون بيعها ، وذلك وفقا للقوانين النقديـة السارية فى كل دولة •

الدورة المستندية :

* في حالة شراء البنك لبنكنوت أو سبائك ، فان الموظف المختص يقوم بالتأكد من شخصية البائع ثم يحرر " فاتورة شراء " من أصل وصورة بعد أن يتسلم العملات أو السبائك المطلوب بيعها ـ ثم يرسل الفاتورة وصورتها الى قسم المراجعة • ويحرر أمر صرف نقدي من أصل وصورة ترسل للخزينة التي تقوم بالصرف للعميل وترسل صورة الأمر الى القسم المختص للقيد •

ويكون القيد المحاسبي:

xx من حـ / العملات الأجنبية (حسب نوعها)
xx الى مذكورين :
xx حـ / الخزينة
xx حـ / العمولة

* أما في حالة البيع فان البنك يحرر " فاتورة بيع " بالسعر الرسمي المحدد والمعلن وبنفس الأسلوب السابق يتوجه العميل الى الخزينة للسداد ثم يحصل على الايصال ويسلمه للموظف المختص الذي يسلمه البنكنوت أو السبائك المطلوبة •

ويكون القيد في هذه الحالة :

xx من حـ / الخزينة أو الحسابات الجارية
الى مذكورين :
xx حـ / العملات الاجنبية (حسب نوعها)
xx حـ / العمولة

ثانيا : تحويل النقود فى الداخل والخارج :

تتم هذه التحويلات بناء على طلب العملاء مقابل عمولة بسيطة ، وتتم هذه التحويلات إما عن طريق خطاب من العميل وتسمى هنا التحويلات الخطابية أو عن طريق برقية فتسمى التحويلات البرقية وقد تكون هذه التحويلات داخلية أو خارجية (داخل وخارج مصر) ٠

أ ـ التحويلات الداخلية :

من الخدمات التى يقوم بها البنك لعملائه تحويل النقود الى أى مدينة داخل الدولة لسداد دين أو لأى غرض آخر وتتم تلك التحويلات كمايلى: ٠

* يتقدم العميل الى الموظف المختص لقسم الكمبيو طالبا اجراء التحويل ويقوم الموظف باعداد " طلب تحويل " من أصل وصورتين ٠

فاذا كان العميل سيحول مبلغا عن طريق دفعة فى الخزينة فيتم القيد من خلال أصل الطلب فى كشف النقدية الواردة (بالاضافة للعمولة ومصاريف التحويل) ٠

أما الصورة الاولى فيتسلمها العميل كمستند على التحويل ، بينما تحتفظ بالصورة الثانية فى قسم الكمبيو لعمل أمر الدفع للفرع الموجه اليه التحويل ويذكر اسم المستفيد وعنوانه واسم الراسل والمبلغ.

أما اذا كان طلب التحويل عن طريق حـ / جارى البنك فتكون بنفس الاجراءات السابقة بالاضافة الى أن قسم الحسابات الجارية يقوم بتحرير " اشعار خصم " من الحساب الجارى بعد التأكد من كفاية رصيدة لاتمام عملية التحويل

ثم يقوم قسم الكمبيو وقسم الحسابات الجارية بالقيد فى دفتر اليومية المساعدة - ثم يقوم قسم المراجعة بعمل ملخص يتم ارساله الى قسم الحسابات العامة لاجراء القيد بدفتر اليومية العامة والترحيل للاستاذ العام ويقوم القسم الاخير باثبات القيود المحاسبية التالية :

×× من حـ / الخزينة

أو ×× من حـ / الحسابات الجارية

الى مذكورين :

×× حـ / الفروع

×× حـ / العمولة

أما فى دفاتر الفرع المحول اليه :

فعندما يتسلم اخطار التحويل فانه يقوم بالاتصال بالمستفيد لاستلام المبلغ من واقع اخطار التحويل يتم القيد فى دفتر " الحولات الواردة " ثم عند استلام المستفيد للمبلغ المحول يحرر ايصال استلام من أصل وصورة ويرسل الأصل الى الفرع طالب التحويل وتبقى الصورة للقيد فى الدفاتر بموجبها .

أما اذا كان للمستفيد حساب جار فيقوم الفرع بقيد المبلغ فى دفتر " الحولات الواردة " وعمل اشعار اضافة على الحساب الجارى بالمبلغ ويرسل أصل هذا الاشعار الى العميل وصورة منه الى الفرع طالب التحويل . وتبقى الصورة الاخيرة للقيد فى يومية الحسابات الجارية .

ثم تتم المراجعة ويتم عمل ملخص بالعملية ويوقع عليه قسم المراجعة ثم يرسل الى قسم الحسابات العامة للقيد فى دفاتر اليومية والترحيل لدفتر

الاستاذ العام . وتتم القيود كمايلى :

١ - عند وصول خطاب التحويل:

×× من حـ / الفروع (فرع ....)
× الى حـ/ الحوالات الداخلية الواردة

٢ - عندما يتقدم العميل لاستلام المبلغ نقدا من خزينة البنك :

×× من حـ / الحوالات الداخلية الواردة
×× الى حـ / الخزينة

٣ - اذا تم اضافة المبلغ لحساب العميل الجارى

×× من حـ / الحوالات الداخلية الواردة
×× الى حـ / الحسابات الجارية

ب- <u>التحويلات الخارجية :</u>

يتم التحويل خارج البلاد أما عن طريق تحويلات خطابية أو تلفونيـــة أو برقية أو بالتلكس كما هو الحال فى التحويلات الداخلية ونتيجة للاختـــلاف فى نوع العملية فان العميل يطلب ان يتم التحويل بأحد عملات ثلاث :

١ - عملة البلد الموجود فيه البنك القائم بالتحويل .

٢ - عملة البلد الموجود فيه البنك المحول اليه .

٣ - عملة أىبلد آخر .

ولاتختلف الاجراءات أوالدورة المستندية فى هذه الحالة عن تـــــلك المستخدمة فى التحويلات الخارجية الا أن جميع المستندات والسجلات نوضـح

أنها خاصة بالتحويلات الخارجية .

ويقوم البنك بتنفيذ العملية على أساس سعر الكامبيو (الصرف) في اليوم نفسه وتتخدد أسعار الصرف يوميا تبعا لحالة السوق ، ويذكر البنك عادة سعرين أحدهما خاص بالشراء والاخر خاص بالبيع ، ومن الطبيعى أن سعر البيع يزيد عن سعر الشراء بمقدار عمولة البنك .

ويتم القيد المحاسبى كمايلى:

أ - <u>فى دفاتر البنك طالب التحويل :</u>

xx من حـ / الخزينة

أو xx من حـ / الحسابات الجارية

<u>الى مذكورين :</u>

xx حـ / المراسلين

xx حـ / عمولة الكامبيو

xx حـ / مصاريف التحويل

xx حـ / وزارة الخزانة (علاوة)

xx حـ / العمولة (الحكومة ...)

ب - <u>فى دفاتر البنك المحول اليه :</u>

عند وصول اخطار التحويل

xx من حـ / المراسلين

xx الى حـ / الحولات الخارجية الواردة

عند صرف مبلغ التحويل نقدا أو تعليته على حـ / جارى المستنفيد

xx من حـ / الحوالات الخارجية الواردة

<u>الى مذكورين :</u>

xx حـ / الخزينة (أو الحسابات الجارية)

xx حـ / عمولة التحويل (عمولة الكامبيو)

ثالثا : اصدار شيكات سياحية :

يتم اصدار الشيكات السياحية كمساعدة من جانب البنك لعملائه المسافرين للخارج للسياحة أو الأى غرض آخر ولاتحرج هذه العملية عن عملية تحويل نقدى للخارج ولكنها تأخذ شكلا آخرا بخلاف ماسبق .

والشيكات السياحية :

هى عبارة عن شيكات تصدرها بنوك عالمية كبرى ، تحمل اسم البنك الذى أصدرها (كما قد تصدرها الشركات العالمية للسياحة) وهناك شيكات بخمسة دولارات أو بعشرة أو بمائة أو الف وهكذا ....

وهذه الشيكات السياحية اسمية قابلة للصرف فى أى بنك من بنوك العالم من حساب خاص .

الدورة المستندية كمايلي:

* يتقدم العميل المسافر الى الخارج عند رغبته فى الحصول على شيكات سياحية الى الموظف المختص بقسم الكامبيو ومعه جواز سفره وتذكرة السفر ويقوم الموظف بمراجعة البيانات الخاصة بتأشيرة الخروج وصلاحيتها للسفر وعندما يتأكد من صحة البيانات المذكورة فيعد الموظف المختص " فاتورة بيع شيكات سياحية " من أصل وصورة يوضح فيها قيمة الشيكات المطلوبة وكذلك العمولة ثم ترسل للخزينة .
* يقوم العميل بسداد القيمة المطلوبة للخزينة ويدفع أمين الخزينة على

الفاتورة بمايفيد تمام التوريد وتختم بختم الخزينة ويعيدها الى قسم الكامبيو .

- يقوم الموظف المختص بتجهيز الشيكات المطلوبة بالفئات التي يحددها العميل ثم يثبت عليها تاريخ ومكان الاصدار ثم يطلب من العميل التوقيع أمامه فى المكان المختص بتوقيع العميل باستلام الشيكات - كما يوقع على الفاتورة بمايفيد استلامه الشيكات المطلوبة .

- هذه الشيكات اسمية أى لاتصرف الا لاصحابها وبعد التوقيع عليها في المكان المختص أمام الموظف وفى المكان المخصص لاستلام القيمة لكى يقوم الموظف بمطابقة توقيعى العميل ، كما قد يطلب من العميل اثبات شخصيته كجواز السفر قبل الصرف .

القيود المحاسبية :

يقوم البنك بشراء هذه الشيكات من البنوك الكبرى التى تصدرها عند الشراء ويتم القيد كالآتى :

xx من حـ / الشيكات السياحية

xx الى حـ / المراسلين (البنك المصدر)

وعند بيعها للعميل يجرى القيد التالى :

xx من حـ / الخزينة

أو xx من حـ / الحسابات الجارية للعملاء

الى مذكورين :

xx حـ / الشيكات السياحية

xx حـ / العمولة

رابعا : **التصديق على شيكات العملاء :**

يقصد بذلك اعطاء الشيكات التي يسحبها العملاء على البنك ضمان وقوة الشيكات المصرفية ، حيث يتم التصديق عليها بما يفيد سماح الرصيد بالصرف وصحة الشيك من جميع النواحي وبذلك تكون مقبولة من أية جهة خصوصا الجهات الحكومية .

الدورة المستندية :

- اذا رغب العميل في الحصول على تصديق البنك على شيكات بمبلغ معين مسحوب على حسابه الجاري طرف نفس البنك ـ فانه يتقدم الى الموظف المختص ويحرر (طلب قبول شيكات) وبموجب هذا الطلب فان العميل يخول البنك الحق في حجز قيمة الشيك المطلوب فورا من الحساب الجاري بشرط تحديد اسم المستفيد .

- يرسل الشيك بعد اعداده مرفقا به أصل وصورة طلب قبول الشيكات الى قسم الحسابات الجارية فيقوم بتحرير اشعار خصم وترسل الصورة ومعها الشيك الى قسم الكامبيو الذى يختم الشيك بختم قبول البنك لدفع القيمة للمستفيد عند تقديمه ويوقع على الشيك اثنان من المفوضين بالتوقيع عن البنك تم يسلم الشيك للعميل بعد الحصول على توقيعه على صورة الطلب المقدم منه .

القيود المحاسبية :

١ - عند حجز قيمة الشيك من الحسابات الجارية للساحب

xx من حـ / الحسابات الجارية للعملاء
xx الى حـ/ الشيكات مقبولة الدفع

٢ - عندما يتقدم المستفيد لصرف الشيك نقدا أو اضافته على الحساب الجاري له .

xx من حـ / الشيكات المقبولة الدفع
الى مذكورين :
xx حـ / الخزينة
أو xx حـ / الحسابات الجارية للعملاء
xx حـ / العمولة

وقد يتقدم العميل الى بنكه لصرف شيك مصدق عليه من فرع آخر من فـــروع البنك وتكون هذه العملية بمثابة شراء شيك بالنسبة للفرع الاول لأن الشيك غير مسحوب عليه بل محسوب على فرع آخر .

وعند شرائه يجرى القيد التالى :

xx من حـ / الشيكات مقبولة الدفع
الى مذكورين :
xx حـ / الخزينة
أو xx حـ / الحسابات الجارية للعملاء
xx حـ / العمولة

ثم يرسل الشيك للفرع المسحوب عليه أصلا ويجرى القيد الآتى :

xx من حـ / فرع ....
xx الى حـ/ الشيكات مقبولة الدفع

مثال

فيما يلى بعض العمليات التى قام بها قسم الكمبيو فى بنك القاهرة (فرع المنصورة) خلال شهر يناير سنة ١٩٩٠ والمطلوب اثبات هذه العمليات فى اليومية المركزية للبنك .

١ - اشترى البنك ٢٠٠٠ دولار سعر الشراء ٢٧٥ قرشا للدولار - مقابل عمولة قدرها ٢٠ جنيها - كما باع نقدا ١٥٠٠ دولار بسعر البيع ٢٧٦ مقابل عمولة قدرها ٢٥ جنيها .

٢ - ١/٢ طلب أحد العملاء تحويل مبلغ ٣٠٠ جنية الى أحد أبنائه فى الاسكندرية ومبلغ ٢٠٠ لأحد أشقائه فى الواحات علما بأن رصيد حسابه الجارى فى ذلك اليوم كان ٢٥٠ جنيها فقط ، وقد طلب تحويل المبلغ برقيا على أن يقوم بسداد المستحق عليه خصما من حسابه الجارى والباقى يسدد نقدا .

وقد تم عمل اللازم فى نفس اليوم وبلغت عمولة التحويل ٣ جنية والمصاريف البرقية جنيهان مع العلم فان البنك ليس له فرع فى الواحات فأرسل الى مراسله فيها لعمل اللازم الذى قام بالصرف نقدا - أما فرع الاسكندرية فقد قام باضافة القيمة لحساب المستفيد واحتسب المراسل ٥ خمسة جنيهات عمولة له .

٣ -طلب أحد العملاء من البنك تحويل مبلغ ١٠٠٠ جنية مصرى بالدولار برقيا لصالح أحد عملائه أمريكا - وقد قام البنك بعمل اللازم واحتسب لنفسه عمولة كمبيو قدرها تسعة جنيهات - ومصاريف تحويل قدرها خمسة جنيهات وتم خصم المستحق بالكامل من الحساب الجارى للعميل - وأخطر البنك المراسل فى أمريكا بأنه قد صرف القيمة للمستفيد .

٤ -اشترى البنك شيكات سياحية بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيها أصدرتها شركة رونالد للسياحة كما باع منها ماقيمته ١٥٠٠٠ جنيها (للعملاء مقابل عمولة قدرها ١٠٠ جنية حصلتها نقدا وقد تم تحصيل نصف ثمن هذه الشيكات نقدا وأضيف الباقى الى الحسابات الجارية للعملاء .

٥ - وردت للبنك عن طريق العملاء شيكات مقبولة الدفع من فرعة بأسيوط قيمتها ٢٠٠٠ ج مصرى وقد قام البنكباجراء اللازم واحتسب لنفسه عمولة خمسة جنيهات . كما قدم العملاء فى نفس اليوم شيكات للتصديق عليها قيمتها ٢٥٠٠ جنية وقد قام البنك بعمل اللازم واحتسب لنفسه عمولة قدرها ٢ ج .

المطلوب : قيد العمليات السابقة فى دفتر يومية بنك القاهرة (فرع المنصورة)

الحل: دفتر يومية بنك القاهرة فرع المنصورة

٥٥٠٠		من حـ/ العملات الاجنبية (دولار) (١)
		الى مذكورين :
	٥٤٨٠	حـ / الخزينة
	٢٠	حـ / العمولة (عمولة الكامبيو)
		اثبات شراء العملات الاجنبية
٤١٦٥		من الخزينة
		الى مذكورين :
	٤١٤٠	حـ / العملات الاجنبية
	٢٥	حـ / العمولة
		اثبات بيع العملات الاجنبية
		من مذكورين : (٢)
٢٥٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
٢٦٠		حـ / الخزينة
		الى مذكورين :
	٣٠٠	حـ / الفروع (فرع الاسكندرية)
	٢٠٠	حـ / المراسلين (بالواحات)
	٣	حـ / عمولة التحويل
	٢	حـ / مصاريف برقية
	٥	حـ / عمولة المراسل
		اثبات اجراء التحويل الى فرع الاسكندرية والى المراسل بالواحات

١٠١٤		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (٣)
		الى مذكورين
	١٠٠٠	حـ / المراسلين (بأمريكا)
	٩	حـ / عمولة الكامبيو
	٥	حـ / مصاريف تحويل
		اثبات اجراء عملية التحويل
٢٠٠٠٠		من حـ/ الشيكات السياحية (٤)
	٢٠٠٠٠	الى حـ / المراسلين (شركة رونالد للسياحة)
		اثبات شراء الشيكات السياحية
		من مذكورين :
٧٦٠٠		حـ / الخزينة
٧٥٠٠		حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		الى مذكورين :
	١٥٠٠٠	حـ/ الشيكات السياحية
	١٠٠	حـ / العمولة
		اثبات بيع الشيكات الساحية
٢٠٠٠		من حـ/ الشيكات مقبولة الدفع (٥)
		الى مذكورين :
	١٩٩٥	حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٥	حـ / العمولة
		اثبات شراء الشيكات مقبولة الدفع المقدمة من فرع البنك بأسيوط
٢٥٠٢		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		الى مذكورين
	٢٥٠٠	حـ / الشيكات مقبولة الدفع
	٢	حـ / العمولة
		اثبات قبول الشيكات فى مقابل العمولة

الفصل العاشر

قسم المقاصة

عملية المقاصة تعنى تصفية الشيكات المسحوبة على البنوك بعضها البعض بدلا من إرسال مندوبين الى كل بنك لتحصيل ماله ودفع ماعليه من شيكات ولهذا أنشئت غرفة المقاصة " هى مكان يجتمع فيه مندوبو البنوك المحلية تحت الاشراف المباشر للبنك المركزى ، وذلك لتسوية وعمل مقاصة بين الشيكات المسحوبة على هذه البنوك والشيكات المحسوبة لصالحها ٠

وغرفة المقاصة مقرها البنك المركزى فى مدن القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وهو الذى يقوم بتنظيم عملية المقاصة والاشراف عليها بمايضمن تنفيذها على الوجه الأكمل ويتم اجتماع مندوبو البنوك فى غرفة المقاصة ثلاث مرات يوميا لتبادل مالديهم من شيكات ومافى حكمها ٠

مزايا المقاصة :

١ - تقليل كمية البنكنوت المتداول والقضاء على مخاطر التحصيل النقدى من سرقة وضياع ٠

٢ - خفض مصاريف التحصيل ٠

٣ - الاقتصاد فى الوقت والمجهود ٠

ويتم العمل فيمايتعلق بغرفة المقاصة على النحو التالى :

- يقوم قسم المقاصة باستلامه الشيكات المسحوبة على بنوك محلية مشتركة

فى غرفة المقاصة بعمل حافظة استلام (حافظة جزئية) من أصل وصورتين موجهة من البنك مقدم الشيكات الى البنك المسحوب عليه ويثبت بها أرقام الشيكات وقيمة كل منها ٠

- تثبت الحوافظ جميعها فى حافظة اجمالية (من أصل وصورة) ويبين بها عدد الشيكات المتعلقة بكل بنك والقيمة الاجمالية لها ٠

- تسلم الحافظة الاجمالية + الحوافز الجزئية والشيكات الى مندوب البنك فى غرفة المقاصة ٠

- يسلم مندوب البنك هذه الحوافظ الى مراقب غرفة المقاصة الذى يقوم بدوره بتسليم الحوافظ الجزئية الي مندوبى البنوك المعنية ويقوم كل منهم بالتوقيع على صورة الحافظة الجزئية بعد مراجعتها على الشيكات المرفقة بها ٠

- يقوم مراقب الغرفة بالتوقيع على صورة الحافظة الكلية ويعيدها مرفقا بها صورة الحوافظ الجزئية الى مندوب البنك الذى قدمها ٠ كما يقوم فى نفس الوقت باجراء التسوية بين البنوك المختلفة وذلك عن طريق تصوير كشف اجمالى يضم ماجاء بالحوافظ المقدمة من البنوك ٠ ويجب أن يساوى مجموع هذا الكشف مع مجموع المبالغ الواردة بالحوافظ ٠

- يقوم مراقب غرفة المقاصة بعد ذلك بابلاغ البنوك الاعضاء بالمبالغ المستحقة لهم أو عليهم وبالتالى يتم تسجيل هذه المبالغ فى حسابات

الاعضاء فى دفاتر البنك المركزى وذلك بتوسيط حساب غرفة المقاصة .

وتتم القيود المحاسبية فى الدفاتر التالية :

أ - القيود فى دفاتر البنك التجارى .

ب- القيود فى دفاتر غرفة المقاصة .

جـ- القيود فى دفاتر البنك المركزى

أ - <u>القيود فى دفاتر البنك التجارى :</u>

يجرى قيد اجمالى بقيمة دائنة البنك قبل خروج المندوب لغرفة المقاصة كالاتى :

×× من حـ / البنك المركزى
×× الى حـ / الحسابات الجارية للعملاء
قيمة الشيكات المحسوبة على البنوك الاخرى

أما عند رجوع مندوب البنك من غرفة المقاصة ومعه الشيكات المسحوبة على البنك والحافظة المحررة من البنك المركزى فانه يجرى القيد التالى:

×× من حـ / الحسابات الجارية للعملاء
×× الى حـ / البنك المركزى

ب - <u>القيد بدفاتر غرفة المقاصة :</u>

يتم القيد من واقع الكشف الاجمالى حيث يجعل البنك المركزى مدنيا للبنوك الدائنة ودائنا للبنوك المدينة ولما كانت المديونية تعادل الدائنية لذلك فإن حـ / البنك المركزى يكون فى النهاية مقفلا ويتم ذلك بالقيد التالى:

×× من حـ / البنك المركزى

الى مذكورين :

×× حـ / البنك أ

×× حـ / البنك ب

قيمة المبالغ المستحقة على البنوك المذكورة

من مذكورين

×× حـ / بنك جـ

×× حـ / بنك د

×× حـ / بنك هـ

×× الى حـ/ البنك المركزى

قيمة المبالغ المستحقة على البنوك .....

وقبل انتهاء عمل غرفة المقاصة تتم تصفية مراكز كل من البنوك المدينه والدائنه

فى كشوف غرفة المقاصة وذلك باثبات القيد المحاسبى الآتى :

من مذكورين :

×× حـ / بنك أ

×× حـ / بنك ب

الى مذكورين :

×× حـ / بنك جـ

×× حـ / بنك د

×× حـ / بنك هـ

اثبات قيمة المبالغ المستحقة للبنوك المذكورة طرف بنوك أخرى عن غرفة المقاصة .

٢ ـ ثالثا القيود بدفاتر البنك المركزى

من حـ/ غرفة المقاصة

الى مذكورين

حـ/ بنك جـ

حـ/ بنك د

حـ/ بنك هـ

اثبات قيمة المبالغ المستحقة للبنوك المذكوره طرف بنوك أخرى عن غرفة المقاصة

من مذكورين

×× حـ / بنك أ

×× حـ / بنك ب

×× الى حـ / غرفة المقاصة

قيمة المبالغ المستحقة على البنوك المذكورة لحساب بنوك أخرى عن طريق غرفة المقاصة ٠

مثال

يفرض أن بنك القاهرة وبنك مصر وبنك الاسكندرية تقدم بالحوافظ الاجمالية التالية لغرفة المقاصة ٠

بنك القاهرة

اسم البنك	عدد الشيكات	المبلغ
بنك مصر	٤	٦٠٠٠
بنك الاسكندرية	٥	٩٠٠٠
	٩	١٥٠٠٠

بنك مصر

اسم البنك	عدد الشيكات	المبلغ
بنك القاهرة	٣	٢٤٠٠
بنك الاسكندرية	٤	٦٦٠٠
	٧	٩٠٠٠

بنك الاسكندرية

اسم البنك	عدد الشيكات	المبلغ
بنك القاهرة	٤	٣٠٠٠
بنك مصر	٦	١٢٠٠٠
	١٠	١٥٠٠٠

المطلوب : اثبات العمليات السابقة فى دفاتر كل من :

١ - البنوك الثلاثة .

٢ - غرفة المقاصة .

٣ - البنك المركزى .

تمهيد الحل:

بنك القاهرة:

المستحق له = ٦٠٠٠ + ٩٠٠٠ = ١٥,٠٠٠

المستحق عليه = ٢٤٠٠ + ٣٠٠٠ = ٥,٤٠٠

بنك مصر :

المستحق له = ٢٤٠٠ + ٦٦٠٠ = ٩,٠٠٠

المستحق عليه = ٦٠٠٠ + ١٢٠٠٠ = ١٨,٠٠٠

بنك الاسكندرية :

المستحق له = ٣٠٠٠ + ١٢٠٠٠ = ١٥,٠٠٠

المستحق عليه = ٩٠٠٠ + ٦٦٠٠ = ١٥,٦٠٠

أولا : القيود فى دفاتر البنوك الثلاثة :

١ - بنك القاهرة :

١٥٠٠٠ من حـ / البنك المركزى
١٥٠٠٠ الى حـ / الحسابات الجارية للعملاء
قيمة الشيكات المسحوبة على البنوك الاخرى

٥٤٠٠ من حـ / الحسابات الجارية للعملاء
٥٤٠٠ الى حـ / البنك المركزى
قيمة الشيكات المسحوبة على عملاء البنك

٢ - بنك مصر :

٩٠٠٠ من حـ/ البنك المركزى
٩٠٠٠ الى حـ / الحسابات الجارية للعملاء
قيمة الشيكات المسحوبة على البنوك الاخرى

١٨٠٠٠ من حـ / الحسابات الجارية للعملاء
١٨٠٠٠ الى حـ / البنك المركزى
قيمة الشيكات المسحوبة على عملاء البنك

٣ - بنك الاسكندرية :

١٥٠٠٠ من حـ / البنك المركزى
١٥٠٠٠ الى حـ/ الحسابات الجارية للعملاء
قيمة الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى

١٥٦٠٠ من حـ / الحسابات الجارية للعملاء
١٥٦٠٠ الى حـ/ البنك المركزى
قيمة الشيكات المسحوبة على عملاء البنك

ثانيا : في دفاتر غرفة المقاصة :

١ - كشف المقاصة

اضافـــة	اسم البنك	خصم
١٥٠٠٠	القاهـرة	٥٤٠٠
٩٠٠٠	مصـــر	١٨٠٠٠
١٥٠٠٠	الاسكندرية	١٥٦٠٠
٣٩٠٠٠		٣٩٠٠٠

٢ - كشف نتيجة المقاصة

مدين	اسم البنك	دائـــن
—	القاهـرة	٩٦٠٠
٩٠٠٠	مصـــر	—
٦٠٠	الاسكندرية	—
٩٦٠٠		٩٦٠٠

٣ - قيود اليومية :

أ - تحديد مراكز البنوك المدينة والدائنة:

من مذكورين :
٩٠٠٠ حـ / بنك مصر
٦٠٠ حـ / بنك الاسكندرية
٩٦٠٠ الى حـ / بنك القاهرة

ب - تصفية مراكز البنوك المدينة :

٩٦٠٠ من حـ / البنك المركزى
الى مذكورين :
٩٠٠٠ حـ / بنك مصر
٦٠٠ حـ / بنك الاسكندرية
تصفية مراكز البنوك المدينة

جـ - تصفية مراكز البنوك الدائنة :

٩٦٠٠ من حـ / بنك القاهرة
٩٦٠٠ الى حـ / البنك المركزى
تصفية مراكز البنوك الدائنة

ثالثا : القيود بدفاتر البنك المركزى :

أ - المبالغ المستحقة للبنوك :

من مذكورين:

٩٠٠٠ حـ / بنك مصر
٦٠٠ حـ / بنك الاسكندرية
٩٦٠٠ الى حـ / غرفة المقاصة
التسوية فى غرفة المقاصة للبنوك المدينة

ب - المبالغ المستحقة على البنوك :

٩٦٠٠ من حـ / غرفة المقاصة
٩٦٠٠ الى حـ / بنك القاهرة

التسوية فى غرفة المقاصة للبنوك الدائنة

الفصل الحادي عشر

قسم تأجير الخزائن

تقوم البنوك التجارية عادة بتأجير خزائن للعملاء يحتفظون فيها بالاشياء الثمينة كالمجوهرات وبعض الأوراق الهامة التى يخشون عليها من الضياع كالأوراق المالية والعقود والوصايا كما قد يقوم البعض بالاحتفاظ بجزء من أموالهم النقدية فى هذه الخزائن .

ويكون للخزينة مفتاحان أحدهما يسلم للعميل والاخر يحتفظ به البنك ولايمكن فتح الخزينة الابوجود المفتاحان معا .

ويقوم البنك بابرام عقد بينه وبين العميل لايخرج عن كونه عقد ايجار ويسدد هذاالايجار نقدا أوخصما من حسابه الجارى لدى البنك والاخر لدى العميل

وعلى هذا لاتفتح هذه الخزائن الاباشتراك العميل مع موظف القسم المختص وفى أحوال معينة يمكن فتح الخزانة باخطار من مصلحة الضرائب عند وفاة العميل وعند ذلك لاتفتح الخزانة الابوجود مندوب عن مصلحة الضرائب ومندوب عن ورثة العميل أو وكيل عنهم .

وقيمة ايجار الخزانة الذى يدفعه العميل أو يخصم منحساب الجارى يعتبر من ضمن مصادر ايرادات البنك وعلى ذلك يقفل فى الجانب الدائن من حـ / الأرباح والخسائر .

وتكون القيود المحاسبية على الوجه التالى :

أ - عند دفع قيمة الايجار نقدا :

×× من حـ / الخزينة
×× الى حـ/ ايجار الخزائن

ب - خصم قيمة الايجار من الحساب الجارى للعميل :

×× من حـ / الحسابات الجارية
×× الى حـ / ايجار الخزائن

جـ - اقفال حـ / الايجار فى حـ / الأرباح والخسائر :

×× من حـ / ايجار الخزائن
×× الى حـ / الأرباح والخسائر

....

الفصل الثاني عشر

قسم البضائع

يختص هذا القسم بتمويل العملاء بضمان البضائع المختلفة ومنها المحاصيل الزراعية التى تتداول فى الأسواق المصرية (القطن وبذرة القطن والقمح والارز) .

ويقوم الى جانب ذلك بمايتفرع عن هذه العمليات من خدمات كالتخزين والتأمين على المحاصيل ضد أخطار النقل ، والتخزين والتأمين على أسعار هذه المحاصيل ضد تقلبات الاسواق وذلك بتغطيتها فى بورصة العقود .

والعمليات التي يقوم بها قسم البضائع وان كانت متشبعة الا أنها تتفق من حيث الاجراءات التى تستلزمها ، ومن حيث القيود المحاسبية .

١ - عند استلام المحصول بتأمين سلف :

×× من حـ/ أقطان تأمين سلف
×× الى حـ / مودعى أقطان تأمين سلف
قيد نظـــامى

٢ - عند السحب:

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أقطان (مثلا)
×× الى حـ / الخزينـــة

٣ - عند ارسال الاقطان الى الفروع لبيعها :

×× من حـ / المراسلين (الفروع)
×× الى حـ / أقطان تأمين سلف للمراسلين (أو الفروع..)
قيد نظامـــى

٤ - عند وصول اشعار الفروع بالبيع :

أ - اثبات البيع وترحيل القيمة لحساب العميل

×× من حـ / المراسلين (الفروع) جارى
×× الى حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان أقطان

ب - الغاء القيد النظامى الخاص بارسال الاقطان للفروع :

جـ - الغاء القيد الخاص باستلام الاقطان من العميل .

٥ - اثبات الفوائد والمصاريف :

×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة بضمان أقطان
الى مذكورين :
×× حـ / مصاريف تخزين
×× حـ / مصاريف تأمين
×× حـ / مصاريف نقل
×× حـ / عمولة السمسرة

مثال :

تمت العمليات الاتية فى قسم الاقطان فى بنك مصر (فرع المنصورة)

* بلغ مجموع المبالغ التى سحبتها شركة القاهرة للاقطان ٦٢٠,٠٠٠ جنيهـا وذلك بضمان أقطان بعد احتساب مارج قدرة ٢٠٪ وقد بلغت مصاريف التخزين ٣٠٠ جنيها ومصاريف النقل ١٠٠ ج ومصاريف التامين ٦٠٠ ج ٠
* قام الفرع بحلج الاقطان نيابة عن العميل وبموافقتة وبلغت هذه التكاليف ١٨٠٠ جنيها ٠
* بلغت مصاريف الفرز ٢٨٠ جنيها ٠
* أرسل الفرع نصف الأقطان الى فرع الاسكندرية لبيعها لحساب العميل وتكلف الشحن ٣٨٠ جنيها ٠
* قام الفرع بالاسكندرية بيع الاقطان لأحد المستوردين وبلغت قيمة البيع ٤٢٠,٠٠٠ جنيها مصريا وأخطر فرع المنصورة بذلك ٠
* أضاف الفرع بالمنصورة القيمة لحساب السلفة كطلب العميل واحتسب لنفسه سمسرة بيع ٢٥٠٠ جنيها مصريا .
* بلغت الفوائد التى احتسبها البنك على العميل ٩٠٠٠ ج ٠

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر بنك مصر (فرع المنصورة)

الحل :

ملاحظة : تحتسب الاقطان كما يلى = ٦٢٠,٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٨٠}$ = ٧٧٥,٠٠٠ جنيها

وهى القيمة التى تم استلامها كتأمين سلف وتتم القيود كمايلى :

١ – عند استلام الاقطان كتأمين سلف

٧٧٥,٠٠٠ من حـ/ أقطان تأمين سلف

٧٧٥,٠٠٠ الى حـ/ مودعى أقطان تأمين سلف

اثبات استلام البضائع كتأمين سلف

٦٢٠,٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدنية (بضمان أقطان)
٦٢٠,٠٠٠ الى حـ/ الخزينة
اثبات عملية السحب .

١٠٠٠ من حـ/ الحساباتالجارية المدينة (بضمان أقطان)
الى مذكورين :
٣٠٠ حـ / مصاريف تخزين
١٠٠ حـ / مصاريف نقل
٦٠٠ حـ / مصاريف تأمين
اثبات المصاريف تخزين ونقل وتأمين

١٨٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أقطان)
١٨٠٠ الى حـ/ مصاريف الحلج

٢٨٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أقطان
٢٨٠ الى حـ/ مصاريف الفرز
اثبات مصاريف الفرز

٢٨٧٥٠٠ من حـ/ الفروع (فرع الاسكندرية) أقطان تأمين سلف
٢٨٧٥٠٠ الى حـ/ أقطان تأمين سلف ـ الفروع (فرع الاسكندرية)
اثبات ارسال الاقطان الى فرع الاسكندرية لبيعها

٣٨٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أقطان)
٣٨٠ الى حـ/ مصاريف الشحن
اثبات مصاريف الشحن

٤٢٠٠٠٠ من حـ/ جارى الفروع (فرع الاسكندرية
٤٢٠ ٠٠٠ الى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أقطان)
اثبات أثر عملية البيع على جارى الفروع والحسابات الجارية المدينة

٣٨٧٥٠٠ من حـ/ مودعى أقطان تأمين سلف
٣٨٧٥٠٠ الى حـ/ أقطان تأمين سلف
الغاء القيد النظامى الخاص باستلام الاقطان من العميل

٣٨٧٥٠٠ من حـ/ أقطان تأمين سلف ـ الفروع (فرع الاسكندرية)
٣٨٧٥٠٠ الى حـ/ الفروع (فرع الاسكندرية) أقطان تأمين سلف
الغاء القيد النظامى الخاص بارسال الاقطان للفروع لبيعها

٢٥٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أقطان)
٢٥٠٠ الى حـ/ سمسرة البيع
اثبات سمسرة بيع الاقطان

٩٠٠٠ من حـ / الحسابات الجارية المدينة (بضمان أقطان)
٩٠٠٠ الى حـ/ الفوائد الدائنة
اثبات الفوائد الدائنة

الفصل الثالث عشر

قسم شهادات الاستثمار

من الوظائف الرئيسية للبنوك هو العمل على جذب المدخرات والأموال من الأفراد والهيئات والشركات والجمعيات وتجميعها فى البنوك وهو من الأمور التى تتطلب استحداث أنواع جديدة من الأوعية الادخارية ومن أهمها شهادات الاستثمار وذلك بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الذى خول البنك الاهلى حق اصدار شهادات الاستثمار المختلفة على أن يتم تحديد الشروط والأوضاع الخاصة باصدار كل نوع منها بقرارات من الوزير المختص .

وتتعدد تلك الأوعية الادخارية منها :

١ - **شهادات الأدخار :**

وهى تهدف الى اغراء المدخرين لاستثمار فائض أموالهم فى هذا النوع من الشهادات ، والذى يتميز بتصاعد فوائده تدريجيا عاما بعد آخر فهى ١٣٪ ، ١٤,٥٪ ، ١٦٪ خلال السنوات الثلاث من تاريخ الشهادات وهى مدتها . فضلا عن أن البنك يدفع الفوائد كل ستة أشهر والتى تبلغ فى مجموعها ٤٢,٥٪ وهى ذات فئات متعددة تبدأ من ٥٠ ج ومضاعفاتها بدون حد أقصى ، كما يمكن الاقتراض بضمانها وبشروط سهلة - كذلك فهى معفاة من الضرائب - ومن مزايا هذه الشهادات توافر عنصر السيولة حيث يمكن استرداد قيمتها فى أى وقت .

٢ - **شهادات الايداع :**

وهى شهادات متعددة الأنواع والاشكال وتختلف من بنك لاخر ومنها :

أ - شهادات ايداع ذات دخل نصف سنوى:

ومدتها ثلاث سنوات وتصرف الفوائد للعميل كل ستة شهور على أن تتدرج الفائدة سنويا فهى ١٢٪ ، ١٤,٥٪ ، ١٦٪ على مدار السنوات الثلاثة وبذلك تبلغ مجموع الفوائد ٤٣,٥٪ خلال مدة الايداع ٠

ب - شهادات ايداع بغرض تنمية رأس المال :

ومدتها ثلاث سنوات ويتميز هذا النوع بأن معدل الفائدة أكبر ولايدفع الا فى نهاية الثلاث سنوات حيث يبلغ ٤٦٪ - فضلا عن استرداد أصل قيمة الشهادة فى نهاية المدة ٠

ج - شهادات ايداع بغرض تنمية رأس المال :

ومدتها خمس سنوات ونصف وتتميز بارتفاع معدل الفائدة حتى تبلغ ٥٦٪ فى نهاية المدة وتدفع مرة واحدة فى نهاية فترة الشهادة فضلا عن أصل قيمة الشهادة وحتى تغرى المدخرين على شراء هذه الشهادات فقد عرضت من فئات مختلفة تبدأ من ١٠ ج ، ٥٠ ج ، ١٠٠ ج ، ١٠٠٠ ج بدون تحديد حد أقصى للشراء كذلك تتمتع بسيولة فائقة حيث يمكن استردادها فى أى وقت ، فضلا عن أعفائها من كافة أنواع الضرائب وامكانية الاقتراض بضمانها ٠

٢ - شهادات الدخل الشهرى الثابت :

وهى شهادات ذات فئة واحدة ٧٥٠ ج وهى تتيح لمالكها الحق فى زيادة دخله

شهريا بمقدار ٩,٢٥ أومضاعفاتها ، فضلا عن علاوة مقدارها عشرة جنيهات يحصل عليها المستثمر فى نهاية ثلاث سنوات على الاقل وتتميز هذه الشهادات بمايلى :

- إعفاء دخلها من كافة أنواع الضرائب .
- لايوجد حد أقصى للشراء .
- يمكن اضافة العائد الشهرى الى الحساب الجارى أو صندوق التوفير .
- تخصم قيمتها من الوعاء الخاضع للضريبة العامة على الايراد فى حدود ٣٠٪ من صافى الدخل .

٤ - <u>شهادات التنمية ذات العائد الشهرى</u> :

وهى شهادات متعددة الفئات وتتيح لمالكها الحق فى زيادة دخلة شهريا بمعدل ١٦٪ سنويا ، وهو عائد مرتفع معفى من الضرائب - ومدة هذه الشهادة ٧ سنوات ويمكن الاقتراض بضمانها .

٥ - <u>شهادات الاستثمار</u> :

وهى شهادات ذات ثلاث مجموعات ، مما تتيح للمستثمر المفاضلة بينهما واختيار ملايلائمة منها لاستثمار أمواله وهى:

أ - <u>المجموعة (أ)</u> :

وهى شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة حيث يبلغ المبلغ الاجمالى الذى يحصل عليه المستثمر فى نهاية عشر سنوات ٤٨٠ ٪ صافى من أصل قيمة الشهادات - كما يمكن استرداد قيمة الشهادة فى أى وقت ومعها العائد

المستحق لها بعد مضى ٥ شهور على شهر الشراء ٠

ب ـ المجموعة (ب) :

وهى شهادات استثمارات العائد الجارى ، حيث تدر عائدا صافيا قدره ١٦٪ سنويا تدفع كل ستة شهور ٠

جـ ـ المجموعة (جـ) :

وهى شهادات استثمار ذات الجوائز ، وهى تقدم العديد من الجوائز أكبرها يبلغ ٥٠,٠٠٠ ج اذا أصابت القرعة صاحب الشهادة فى السحب الذى يجرى خمس مرات شهريا ٠ وتعفى هذه الشهادات من كافة أنواع الضرائب ـ كذلك يمكن يمكن الاقتراض بضمانها بشروط ميسرة ـ ضمان البنك لها ـ وليس هناك حد أقصى للشراء كما تتمتع شهادات الاستثمار بمجموعاتها الثلاثة بأنه يمكن خصم قيمتها من وعاء الضريبة العامة على الايراد عن نفس سنة الشراء فى حدود ٣٠٪ من الدخل الصافى على أن تستمر الشهادات لمدة خمس سنوات طبقا لقانون العدالة الضريبية ٠

المعالجة المحاسبية للشهادات :

١ - عند بيع الشهادات للمستثمرين ، يجرى القيد المحاسبى التالى :

منه	له	بيان
xx		من حـ / الخزينة (اذا كان الشراء نقدا)
		أو
xx		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (اذا تم الخصم من حـ/ جارى العميل) ٠
	xx	الى حـ/ شهادات الادخار
		أو الى / حـ/ شهادات الدخل
		أو الى حـ / شهادات الايداع
		أو الى حـ/ شهادات الاستثمار ٠

٢ - عند قيام المودع باسترداد قيمة الشهادة فى تاريخ الاستحقاق أو فـــى أى وقت ، يجرى القيد المحاسبى التالى :٠

منه	له	
xx		من حـ / شهادات الادخار
		أو من حـ/ شهادات الدخل
		أو من حـ/ شهادات الايداع ٠
		أو من حـ / شهادات الاستثمار
	xx	الى حـ/ الخزينة (اذا سددت نقدا)
		أو الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	xx	(اذا عليت على الحساب الجارى للعميل) ٠

٣ - جرى العرف على تحويل قيمة الشهادات كل فترة دورية قصيرة متفق عليهـا الى المركز الرئيسى ويجرى القيد المحاسبى التالى :٠

منه	له	بيان
xx		من حـ / شهادات الادخار
xx		أو من حـ/ شهادات الدخل
xx		أو من حـ/ شهادات الايداع
		أو من حـ/ شهادات الاستثمار
	xx	الى حـ/ جاري المركز الرئيسي

الباب الثالث

عرض النتائج فى البنوك التجارية

مقدمة :

يتم عرض نتائج نشاط البنك التجارى اما فى شكل يومى أو دورى (بصفة شهرية مثلا) بالاضافة الى حسابات النتيجة التى تعد مرة واحدة كل عام وكذلك قائمة المركز المالى :

وعلى ذلك سيتم عرض هذا الباب من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول : تقارير النشاط الدورية .

الفصل الثانى : الحسابات الختامية .

الفصل الثالث : قائمة المركز المالى .

الفصل الأول

تقارير النشاط الدورية

يتم عرض بيانات نشاط البنك أما بشكل يومى أو بشكل شهرى ٠

أولا : التقارير اليومية :

وتهتم ادارة البنك بصفة عاجلة ومستمرة الى الوقوف على المركز اليومى للبنك وحركة الحسابات المختلفة المؤثرة فى هذا المركز حتى يتم اتخاذ قراراتهم بشكل يومى فى ضوء البيانات المتاحة عن نتيجة نشاط البنك فى اليوم السابق ولتحقيق هذا الغرض يقوم قسم الحسابات العامة باعداد مايلى:

١ ـ المركز اليومى للبنك ٠

٢ ـ المركز النقدى للبنك ٠

١ ـ المركز اليومى للبنك :

يتضمن هذا المركز تقريرا مفصلا باسماء الحسابات المدينة والدائنة يذكر بها أمام كل حساب رصيده فى اليوم السابق والمبالغ المرحلة اليه فى الجانبين نتيجة لنشاط البنك فى اليوم الحالى ثم الرصيد بعد نتيجة هذه العمليات وعلى هذا يتيح بيان هذا المركز متابعة حركة كل حساب بشكل يومى والوقوف على مدى انتظام العمليات فى مختلف نواحى نشاط البنك بشكل يومى وفيمايلى صورة هذا التقرير ٠

بنك ....

فرع....

المركز اليومي بتاريخ / / ١٩

اسم الحساب	الرصيد المرحل	حركة اليوم مدينة	حركة اليوم دائنة	الرصيد الجديد
نقدية بالصندوق	×			
عملات أجنبية	×			
الفروع	×			
المراسلين بالخارج	×			
حسابات جارية مدينة بضمان أوراق مخصومة)	×			
فوائد	×			
مصروفات	×			
مرتبات	×			
تأمينات لدى الغير	×			
محفظة الأوراق المالية	×			
ودائع تحت الطلب	×			
ودائع لأجل	×			
صندوق التوفير	×			
ودائع بعملات أجنبية	×			
الفروع	×			
احتياطي خطابات ضمان	×			
احتياطي اعتمادات مستندية	×			
شيكات مقبولة الدفع	×			
حوالات واردة	×			
عمولة	×			
فوائد محصلة	×			
اجمالي	×			

قسم الحسابات — xx   **المراجع** — xx   **مدير الفرع** — xx

٢ - المركز النقدى للبنك :

ويوضح تقرير المركز النقدى للبنك رصيد النقدية والعملات الاجنبية الموجودة بالبنك المركزى وهذا التقرير يفيد فيمايلى:

* مدى التأكد من الالتزام بنسب السيولة
* دارسة حركة الايداع ومعدلاته وحركة السحب ومدى انتظامها أو موسميتها
* التأكد من عدم تعطيل أموال البنك بشكل مستمر والبحث عن فرص أخرى للتوظيف .

ثانيا : التقارير الشهرية :

ويعد قسم الحسابات العامة هذه التقارير على النحو التالى:

* ميزان المراجعة الشهرى .
* الميزانية الشهرية .
* كشف الارباح والخسائر
* كشف نسبة السيولة : ويقصد بنسبة السيولة نسبة الأصول السائلة التى يمكن تحويلها الى نقدية بسرعة وبدون خسارة ،وبين مجموع الودائع لدى البنك بالاضافة الى الالتزامات العارضة .
* المركز الشهرى للبنك .
* قائمة تحليلية بالمصروفات العمومية الشهرية : وهذه المصروفات تتضمن الايجارات مصورفات البريد ، التلفون ، المياة والنور .
* قائمة تفصيلية بالحسابات الجارية المدينة والدائنة لمتابعة وتتبع حركة

هذه الحسابات ويظهر كشف الحركة الشهرية كمايلي : .

كشف الحركة

عن شهر ...... سنة ١٩٩٠

أرصدة مدينة في نهاية الشهر السابق	مجموع العمليات المدينة	بيان	أرصدة دائنة في نهاية الشهر السابق	مجموع العمليات الدائنة	أرصدة نهاية الشهر الحالي مدينة	أرصدة نهاية الشهر الحالي دائنة

• قائمة الحسابات النظامية .

وتعتبر هذه القائمة بمثابة ميزان مراجعة دوري للحسابات النظامية ويمكن أن تكون القائمة على النحو التالي :

أرصدة مدينة	أسم الحساب	أرصدة دائنة	أسم الحساب
×	أوراق مالية مودعة كأمانة	×	أصحاب أوراق مالية مودعة كأمانة
×	أوراق مالية تأمين سلف	×	أصحاب أوراق مالية تأمين سلف
×	أوراق تجارية تحت التحصيل	×	أصحاب أوراق تجارية تحت التحصيل
×	أوراق تجارية تأمين سلف	×	أصحاب أوراق تجارية تأمين سلف
×	التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية .	×	التزامات البنك عن اعتمادات مستندية
×	التزامات العملاء عن خطابات ضمان .	×	التزامات البنك عن خطابات ضمان
×		×	

الفصل الثانى
الحسابات الختامية

تستهدف البنوك التجارية تحقيق الربح حيث تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الاعمال وتلك السمات هى السيولة والربحية والامان وترجع أهمية تلك السمات الى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التى تمارسها البنوك .

ويقع على عاتق المحاسب مسئولية تحديد النشاط ووسيلة التحاسب فى ذلك هى حسابات النتيجة التى تعد فى آخر كل فترة مالية عادة أو فى أى وقت تطلب فيه .

ومن الملاحظ أن حسابات النتيجة تختلف من حيث العدد والتبويب باختلاف النشاط بالمنشأة المعد لها تلك الحسابات .

وحيث أن البنك لايقوم بنشاط انتاج فلا ضرورة لتصوير حـ / تشغيل - كما أنه لايقوم بشراء وبيع بضائع كما هو الحال فى المنشآت التجارية وعلى ذلك فلا ضرورة لتصوير حـ / متاجرة ومن هنا كان الحساب الاوحد لاظهار نتيجة البنوك التجارية يتمثل فى حساب الارباح والخسائر وان كان يبوب تبوبا خاصا فى بنوده الا أن الغرض النهائى منه الوصول الى صافى الربح أو الخسارة عن الفترة المعد عنها بالنسبة للبنك .

وتتمثل ايردات البنك التجارى فى الفوائد التى يحصل عليها نتيجة لاقراض

الغير والعمولات المختلفة وأجور الايداع وأرباح الاوراق المالية وايـــــــرادات الاستثمارات .

كذلك تعتبر الفوائد المدينة التى يدفعها البنك الى المودعيـــــــن أو المدخرين من الأعباء الرئيسية على البنك التجارى بالاضافة الى المصروفـــــات الادارية اللازمة لممارسة النشاط كالاجور والمرتبات والايجار واهلاك الاصـــول الثابته والأدوات الكتابية والمطبوعات .

ونتيجة لذلك يمكن تقسيم الايرادات والمصروفات فى البنك التجارى كمـــا يلى : .

أولا : تتمثل العناصر الرئيسية لبنود المصروفات في :

١ - الفوائد المدفوعة :

وتشمل الفوائد المدفوعة على الحسابات الجارية أو الودائع لاجل أو بأخطار وودائع صندوق التوفير سواء للعملاء أو للبنوك المحلية أو المراسلين .

٢ - المصروفات الجارية :

وتشمل المهايا والاجور والبدلات والمنح والمكافئات والايجـــــــارات والاصلاحات والصيانة ومصاريف البريد والتلغراف والتليفون والمصاريـــــــف القضائية ومصاريف الانتقال والادوات الكتابية والمطبوعات والتأمين ضد الحريق والسرقة والاختلاس - والتبرعات ومصروفات الاعلان والدعاية ومصاريف التدريب والبعثات والمصروفات الرأسمالية وأية مصروفات أخرى متنوعة .

٣ - **الاعباء الدفترية وتشمل :**

أ - الاستهلاكات التى تجرى على الاصول المختلفة للبنك والتى يتم تحميلهـــا على حساب الارباح والخسائر فى نهاية كل سنة مالية .

ب - المخصصات المختلفة التى يرى البنك تكوينها لمواجهة الالتزامـــــات المختلفة التى قد يتعرض لها ، وتشمل مخصص الديون المشكوك فـــى تحصيلها ، مخصص الضرائب ومخصص المعاشات ومكافئات ترك الخدمـــة ومخصص هبوط أسعار الاوراق المالية ومخصص الطوارىء .

ثانيا : تتمثل العناصر الرئيسية للايرادات فى :

١ - **الفوائد المحصلة :**

وتشمل الفوائد المحصلة على الحسابات الجارية المدينة للعملاء والبنـوك المحلية والمراسلين بالخارج .

٢ - **الخصم المحصل:**

ويشمل الخصم المحصل على الكمبيالات المخصومة والسندات الاذنيـــة والحوالات الخارجية المقطوعة ، وأذن الخزانة .

٣ - **ايرادات الاستثمارات :**

وتشمل ايرادات محفظة الاوراق المالية الخاصة بالبنك وكذا أذون الخزانة .

٤ ـ العمولة :

وتشمل عمولة الاعتمادات المستندية وعمولة خطابات الضمان وعمولة تحصيل الكمبيالات وعمولة الكمبيو ، وعمولة البضائع وعمولة بيع وشراء الأوراق المالية وعمولة تحصيل الكوبونات وعمولة حفظ الأوراق المالية وأية عمولات أخرى نتيجة قيام البنك بالخدمات المصرفية ٠

ولاتختلف طريقة بتصوير حـ / الأرباح والخسائر فى الفروع فى نهاية كل سنة مالية عنها فى نهاية كل شهر ، الا فيما يختص بعمل التسويات الجردية بغرض تحميل كل سنة مالية بمايخصها من أعباء وايرادات وترصد حسابات الارباح والخسائر فى الفروع بغرض تحويل صافى أرباحها وخسائرها الى المركز الرئيسى الذى يقوم بتصوير حساب أرباح وخسائر مجمع لكل فروع البنك ٠

وحيث أن فروع البنك لاتتعامل لا فى الأصول والخصوم المصرفية حيثتحتفظ المراكز الرئيسية لهذه البنوك فى سجلاتها بالاصول والخصوم الرأسمالية لذلك فان المركز الرئيسى لكل بنك هو الذى يقوم بدراسة المخصصات اللازمة لاستهلاك الأصول الثابتة وكذا المخصصات الاخرى اللازمة لمقابلة التزامات البنك المختلفة ٠ لتحميل حـ / الارباح والخسائر العام والذى يظهر كمايلى:

ح/ الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى / / ١٩

		١ - فوائد مدينة
	x	الحسابات الجارية
	x	الودائع
xx	x	صندوق التوفير
		٢ - عمولات مدينة:
xx	x	عمولات وسمسرة مدينة
		٣ - مصروفات عمومية:
	x	ايجارات
	x	مصروفات مبانى
	x	مهايا وأجور متعلقة بالموظفين .
xx	x	مصروفات متنوعة
		٤ - الاستهلاكات:
	x	الاثاث الالات
	x	والخزائن والسيارات
xx	x	والمبانى ....
xx		**٥ - خسائر بيع استثمارات**
		٦ - المخصصات:
	x	مخصص الديون المشكوك فيها
	x	مخصص الغرائب
	x	مخصص المعاشات وترك الخدمة
xx	x	مخصصات هبوط اسعار أوراق مالية
xx		رصيد صافى الربح القابل للتوزيع
xx		

		١ - فوائد دائنة
	x	الحسابات الجارية
xx	x	محفظة الاوراق المالية
		٢ - عمولات دائنة:
	x	عمولة شراء أوراق مالية
	x	عمولة تحصيل كوبونات
	x	عمولة تحصيل كمبيالات
xx	x	عمولة أصدار أسهم
xx		**٣ - آجيو دائن**
xx		**٤ - أرباح عمليات النقد الاجنبى**
		٥ - ايرادات متنوعة:
	x	ايرادات أوراق مالية
	x	ايراد عقار
xx	x	ارباح بيع استثمارات
xx		

وتصوير حـ / أ.خ . بالشكل السابق ليس ملزما لنشره بل لمحاسب البنـــــك الخيار فى اختيار الشكل أوالصورة التى يعرض بها حـ / أ.خ . وينشر فى الصحف طالما جاء شاملا لكافة المعلومات والبنود الواجب توافرها فيه ، وممايجـــــدر الاشارة اليه انه بالامكان فى بنك تجارى أن يصور حـ / الارباح والخسائر علــــــى الصورة الشائعة أو التقليدية ذات الجانبين كختام للدورة المحاسبية وكترجمـة لقيود اقفال حسابات النتيجة . وفى الوقت الذى يعد فيه حـ / الارباح والخسائر فى صورة قائمة ذات جانب واحد وان كانت من قسمين يعرض فى القسم الأول منهـا مصادر الايرادات والارباح وفى القسم الثانى أوجه المصروفات والخسائر مبينا فى النهاية صافى الربح أوالخسارة كفارق بين القسمين والحكمة فى هذه الحالة مـن اعداد الحساب فى شكل قائمة هو الرغبة فى الافصاح عن نتائج النشاط بصورة أكثر وضوحا لغير المتخصصين فى مجال المحاسبة وهم عادة الاعضاء المساهمين فـــى الجمعية العمومية .

ولقد أوردت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ نموذجا لكل مـن حساب الارباح والخسائر وحساب التوزيع كمايلى: .

ح / الأرباح والخسائر
عن السنة المالية المنتهية فى

سنة المقارنة	البيـــان	السنة الجارية	سنة المقارنة	البيـــان	السنة الجارية
	فوائد مدفوعة	×		فوائد محصلة	×
	أجـــور	×		ايراد استمارات مالية ومساهمات .	×
	مصروفات جارية ومتنوعة	×		عائد خدمات مصرفية	×
	واهلاكات ومخصصات	×		وايرادات أخرى	×
	ضرائب داخلية	×			
		xx			xx

حساب توزيع الارباح

عن السنة المنتهية فى / / ١٩

سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية	سنة المقارنة	البيان	السنة الجارية
	صافى خسائر العام	×		صافى أرباح العام القابلة للتوزيع.	×
	خسائر مرحلة من العام السابق	×		أرباح مرحلة من العام السابق .	×
	احتياطى قانونى	×			
	احتياطى نظامى	×			
	احتياطيات أخرى	×			
	مكافاة مجلس الادارة	×			
	نصيب المساهمين (بواقع ... للسهم الواحد)	×			
	نصيب العاملين	×			
	أرباح مرحلة للعام التالى	×			
		xx			xx

مثال :

الاتى بعض الارصدة الظاهرة بدفاتر أحد البنوك التجارية كما تظهر في ٨٩/١٢/٣١ وذلك وهى بصدد اعداد ح / الارباح والخسائر ٠

١٢٥,٠٠٠	فوائد مدينة
١٠٥,٠٠٠	عمولات مدنية
٦٤٥,٠٠٠	فوائد دائنة
١٥٠,٠٠٠	مخصصات مختلفة
٦٠,٠٠٠	ايراد عقارات
٦,٠٠٠	رسوم ايداع
٢٤,٠٠٠	آجيو (دائن)
٦٠٠,٠٠٠	مبانى (يحتسب الاهلاك بواقع ١٠٪)
٢٤٠,٠٠٠	مصروفات ادارية وعمومية
٤٦٥,٠٠٠	عمولات (دائنة) ٠

وفى ٨٩/١٢/٣١ تبين مايلى:

* توجد فوائد مدينة مستحقة قدرها ١٠,٠٠٠ ج ٠
* توجد عمولات دائنة مقدمة قدرها ١٥,٠٠٠ ج ٠
* توجد ايرادات عقارية مستحقة ١٥,٠٠٠ ج ٠

المطلوب :

١ ـ اعداد ح / أ ح عن السنة المنتهية فى ١٩٨٩/١٢/٣١ ٠

٢ ـ اجراء قيود اليومية الخاصة بالتسويات الجردية واقفال الحسابات السابقة

الحل :

١ ـ اعداد حساب الارباح والخسائر :

ح / الارباح والخسائر
عن السنة المنتهية فى ١٩٨٩/١٢/٣١

منه		له	
١٣٥,٠٠٠	فوائد مدينة	٦٤٥,٠٠٠	فوائد دائنة
١٠٥,٠٠٠	عمولات مدينة	٧٥,٠٠٠	ايراد عقارات
٦٠,٠٠٠	اهلاك مبانى	٦,٠٠٠	رسوم ايداع
٢٤٠,٠٠٠	مصروفات ادارية وعمومية	٢٤,٠٠٠	آجيـــــو
١٥٠,٠٠٠	مخصصات مختلفة	٤٥٠,٠٠٠	عمولات دائنة
٥١٠,٠٠٠	الى ح/توزيع أ.خ		
١,٢٠٠,٠٠٠		١,٢٠٠,٠٠٠	

قيود التسويةالجردية :

١٠,٠٠٠ من ح / فوائد مدينة
١٠,٠٠٠ الى ح/ فوائد مستحقة

١٥,٠٠٠ من ح / عمولات دائنة
١٥,٠٠٠ الى ح/ عمولات دائنة مقدمة

١٥,٠٠٠ من ح / ايراد عقارات مستحقة
١٥,٠٠٠ الى ح / ايرادات عقارات

ب - **قيود الاقفال:**

٦٩٠,٠٠٠ من ح / الارباح والخسائر
الى مذكورين:
١٣٥,٠٠٠ ح / فوائد مدينة
١٠٥,٠٠٠ ح / عمولات مدنية
٦٠,٠٠٠ ح / اهلاك مبانى
٢٤٠,٠٠٠ ح / مصاريف ادارية عمومية
١٥٠,٠٠٠ ح / مخصصات مختلفة

من مذكورين :

٦٤٥,٠٠٠ حـ / فوائد دائنة

٧٥,٠٠٠ حـ / ايراد عقارات

٦,٠٠٠ حـ / رسوم ايداع

٢٤,٠٠٠ حـ / آجيـــــو

٤٥٠,٠٠٠ حـ / عمولات دائنة

١,٢٠٠,٠٠٠ الى حـ / ألارباح والخسائر

xxxxxxxxxxxxxxxxxx

الفصل الثالث

قائمة المركز المالى

يتم اعداد قائمة المركز المالى فى البنوك التجارية بعد اجراء قيـــــود التسويات الجردية واعداد حساب الارباح والخسائر .

كما يجب مراعاة أن قائمة المركز المالى تمثل صورة واقعية عن الحالة المالية للمنشأة فى تاريخ اقفال السنة المالية حيث تمثل حقيقة المركز المالى فى لحظة سكون افتراضية حيث تعرف الميزانية بأنها :

١ - كشف يتضمن أرصدة الحسابات بعد عمل حسابات النتيجة .

٢ - كشف باجمالى التزامات المنشأة قبل أصحابها وقبل الغير وباجمالـــى الممتلكات والحقوق التى للمنشأة فى تاريخ اعداد الميزانية .

٣ - كشف يتضن مصادر الأموال وأوجه استخداماتها فى تاريخ معين .

ففيما يتعلق بمصادر الأموال فهى تنقسم الى مصادر داخلية ومصادر خارجية وتشمل المصادر الداخلية لرأس المال والاحتياطيات والارباح غير الموزعـــة بينما تشمل المصادر الخارجية حسابات الودائع والحسابات الجارية والتوفير والمستحق للبنك المركزى والبنوك المحلية والمراسلين .

وتحتل المصادر الخارجية الأهمية الكبرى من بين مصادر الأموال فى البنـك وهى التى يعتمد عليها البنك اساسا فى توظيف أمواله وممارسة نواحى نشاطه

المختلفة ٠

أما فيما يتعلق باستخدامات الأموال فانها تشتمل على العناصر التالية :

أ - أصول سائلة :

وهى تعبر عن النقدية والارصدة لدى البنوك والبنك المركزى ٠

ب - أصول متداولة :

وهى تعبر عن أرصدة حسابات عن محفظة الاوراق المالية (أوراق مالية حكومية - سندات بضمان الحكومة - أوراق مالية أخرى - سندات حكومية قانون ١١١ لسنة ١٩٦١) ٠

التسهيلات الائتمانية (القروض والسلفيات - الحسابات الجارية المدينة حوالات خارجية مقطوعة كمبيالات مخصومة ٠

جـ - أصول ثابته :

ويدرج تحت هذا البند أرصدة حسابات الاصول الثابته بعد خصم الاهلاك ولايدخل ضمن هذه المجموعة الممتلكات التى تكون قد آلت الى البنك نظير الوفاء لديون على الغير ، بل تظهر ضمن الارصدة المدينة المتنوعة ٠

د - أرصدة مدينة أخرى :

ويراعى فى ترتيب جانب الاصول (الاستخدامات) أنها ترتب وفقا لسهولة تحويلها الى نقدية فتبدأ بالأصول السائلة ، ثم المتداولة ، ثم الأرصدة المدينة الاخرى واخيرا الاصول الثابته ٠

ثم بعد المجموع تظهر الحسابات النظامية المدينة ويجوز اضافة قيمتهـــا الى المجموع السابق عليها أو عدم الاضافة والمهم هو الافصاح عن طبيعة هــــذه الحسابات النظامية - أما بخصوص جانب الخصوم فانه تطور فى ترتيبة لكنـــه يشتمل عادة على :

أ - **حقوق الملكية** :

(وتشمل رأس المال + الاحتياطيات + المخصصات (عداد مخصصات الاهلاك + الأرباح المرحلة) .

ب - الخصوم الثابته (ديون طويلة الأجل) .

جـ - الخصوم المتداولة .

د - الأرصدة الدائنة الاخرى .

هـ - الحسابات النظامية الدائنة .

وهناك اتجاها حديثا بين المحاسبين يرى ادراج حقوق الملكية بعد حقـــوق الغير وان كان هذا الاتجاه لم يحظ بموافقة أغلبية المحاسبين بعد .

وبصفة عامة أنه بالامكان لمحاسب البنك فى غياب القواعد الالزامية أن يعد الميزانية بأى شكل يراه مناسب سواء فى صورة كشف ذو جانبين أو كشف من جانب واحد حسب مايراه محققا للأهداف المحاسبية .

وتلخيصا فيما تقدم يمكن أن تتخذ الميزانية ذات الجانبين فى البنـــــك التجارى الشكل التالى : .

أصول

الأصول السائلة :

- عملات أجنبية .
- سبائك ذهبية .
- نقدية بالخزينة .
- نقدية لدى البنك المركزى .
- نقدية لدى البنوك الداخلية والخارجية .
- أذون خزانة .

الأصول المتداولة :

- محفظة الأوراق المالية .
- أوراق تجارية مخصومة .
- قروض وسلفيات .

الأصول الثابتة :

- بعد الاهلاك (عدا التى انتقلت ملكيتها للبنك وفاء لديونه) .

أرصدة مدينة أخرى:

- قيود تحت التسوية فروع .
- مصروفات مقدمة
- ايرادات مستحقة
- تأمينات وعهد .
- الاصول الثابته التى آلت للبنك وفاء لديونه .

حسابات نظامية :

- أوراق مالية بصفة أمانة .
- أوراق تجارية برسم التأمين .

خصوم

موارد داخلية:

× **حقوق الملكية :**

- رأس المال .
- احتياطيات .
- مخصصات (عدا مخصصات الاهلاك) .

موارد خارجية :

× **خصوم ثابته :**

- قروض طويلة الاجل .

× **خصوم متداولة :**

- ودائع لأجل .
- حسابات جارية دائنة .
- حسابات توفير .

أرصدة دائنة آخرى :

- مصروفات مستحقة .
- ايرادات مقدمة .

حساب الأرباح والخسائر :

× أرباح مرحلة من العام الماضى .
× أرباح العام الحالى .

حسابات نظامية :

- مودعى أوراق مالية بصفة أمانه .
- مودعى أوراق تجارية برسم التأمين .

هذا وقد أوردت اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نموذجو الميزانية البنك التجارى كمايلي

الاصول	السنة الجارية		سنة المقارنة
نقدية بالصندوق وأرصدة بالبنك المركزي	×		
وأرصدة أخرى بالبنوك	×		
مجموع النقدية والارصدة بالبنوك		××	
أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	×		
أوراق مالية أخرى	×		
مجموع الاستثمارات المالية		××	
أوراق تجارية مخصومة	×		
قروض للعملاء	×		
قروض للبنوك المتخصصة	×		
مجموع القروض والسلفيات والخصم		××	
أرصدة مدينة متنوعة وأصول	×		
أخرى	×		
		××	
مساهمات في بنوك وشركات	×		
تابعة وذات مصلحة مشتركة	×		
أصول ثابتة		××	
مجموع الاصول			
حسابات نظامية : التزامات العملاء نظير اعتماد مفتوحة وخطابات ضمان وتعهدات وحلافه .		××	

الخصوم وحقوق المساهمين	السنة الجارية		سنة المقارنة
ودائع تحت الطلب	×		
ودائع لأجل وباخطار وحسابات توفير	×		
شهادات أدخار وايداع	×		
ودائع أخرى	×		
مجموع الودائع		××	
المستحق للبنك المركزي	×		
المستحق لبنوك أخرى	×		
مجموع المستحق للبنوك		××	
دائنو التوزيعات	×		
أرصدة دائنة متنوعة	×		
مجموع الدائنين		××	
قروض أجنبية طويلة الاجل		××	
مخصصات			
مجموع الخصوم			
رأس المال المدفوع	×		
احتياطيات	×		
الارباح (أو الخسائر) المرحلة	×		
مجموع حقوق المساهمين			
مجموع الخصوم وحقوق المساهمين			
حسابات نظامية : التزامات البنك نظير اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان وتعهدات وحلافه .		××	

وجدير بالذكر أن البنوك وشركات التأمين قد استثنيت من أحكام القرارات الصادرة بشأن التفصيلات التي يجب أيرادها في القوائم المالية المنشـــورة، ولذلك نجد أن البنود في كل من حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي تظهر مندمجة مع بعضها ، وذلك لماتتصف به طبيعة أعمال البنوك من سرية . بالاضافة الى قائمة المركز المالي تقوم البنوك التجارية باعداد تقارير سنوية ترفق بقائمة المركز المالي عند عرضها على البنك المركزي ومن هذه التقاريـــر

أولا : تقارير عناصر الأصول :

١ ـ بيان بالأوراق المالية والاستثمارات :

ويتضمن هذا الكشف بيان بالأوراق المالية والاستثمارات وهي الســـندات والأسهم وأذون الخزانة والسندات الحكومية ويوضح هذا الكشف حركة هــــذه الأوراق (شراء ـ بيع) .

٢ ـ بيان بالأوراق التجارية المخصومة :

ويوضح هذا الكشف الكمبيالات المحلية المخصومة ، والمستندات الخارجية المخصومة وذلك بالشكل التالي :

الأوراق التجارية المخصومة

بيان	الرصيد في ٣٠/٦/ ١٩	الرصيد في ٣٠/٦/ ١٩	التغير
أ - **عادية:**			
١ - تستحق الدفع في مصر	xx	xx	xx
٢ - تستحق الدفع في الخارج (خلال ثلاثة شهور)	xx	xx	xx
ب - **مستندية :**			
١ - تستحق الدفع في مصر بالاطلاع	xx	xx	xx
٢ - تستحق الدفع في الخارج	xx	xx	xx
الاجمالي	xx	xx	xx

٣ - **بيان بحركة القروض والسلف :**

ويوضح هذا الكشف بيان بالقروض والسلفيات مبوبة وفقا لأجل استحقاقها ولنوع الضمان ، ويفيد هذا الكشف في الرقابة على سياسات الائتمان في البنك والوقوف على معدلات التحصيل ودرجة الضمان المتاحة لكل سلفة أو قرض ويمكن أعداد هذا الكشف على النحو التالي :٠

بيان بالسلف والقروض

بيان	٦/٣٠/ ١٩	٦/٣٠/ ١٩	التغير ونوعه
١ - قروض وسلفيات تستحق الدفع خلال سنة			
أ - مضمونة:			
* بضمان أوراق مالية	×	×	×
* بضمان أوراق تجارية	×	×	×
* بضمان بضائع ٠	×	×	×
* بضمان محاصيل	×	×	×
* بضمان تنازلات	×	×	×
* بضمانات عينية	×	×	×
ب - بدون ضمان عيني:			
* بضمان شخصي	×	×	×
جـ - أوراق تجارية استحقت ولم تدفع	×	×	×
٢ - قروض وسلف تستحق الدفع بعد سنة			
* بضمان رهن عقاري	×	×	×
اجمالي	xx	xx	xx

٤ - قائمة بالأرصدة المدينة الاخرى :

ويتم توضيح طبيعة هذه الأرصدة بشكل تفصيلي (تأمينات ، مصروفات مقدمة ايرادات مستحقة ، أصول ثابته آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على الغير) ٠

٥ - قائمة بالأصول الثابتة:

تتضمن هذه القائمة بيانات تفصيلية عن كل أصل ثابت تشمل تكلفة الاصل

الثابت ، حركة الاضافات والاستبعادات التى تمت خلال العام ـ معدل الاهـــلاك وأسباب التغير فى هذه المعدلات (إن وجدت) .

ثانيا : قوائم عناصر الخصوم :

١ ـ كشف بالاحتياطيات :

وهو يشمل بيانا مفصلا عن كل احتياطى على حده ، مع مراعاة أحكام القوانين والقرارات الصادرة فى هذا الشأن .

٢ ـ كشف المخصصات :

ويعد هذا الكشف وفقا للنموذج المخصص لهذا الغرض موضحا به رصيــــــد كل مخصص فى أول السنة المالية والحركة خلالها (اضافة أو خصم) ثم الرصيـــــد فى تاريخ الميزانية .

٣ ـ كشف بالودائع والحسابات الجارية :

مع بيان نوعية المودعين وطبيعة الودائع .

٤ ـ كشف بالمستحق للبنوك والمراسلين :

ويتضمن هذا الكشف الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والبنوك الاجنبية فـــى الخارج (المراسلين) مع مراعاة توزيع هذه الارصدة بالنسبة لكل بنك على حـــدة تبعا لآجال استحقاقها وأسعار الفائدة التى تؤدى عنها .

٥ ـ كشف بالأرصدة الدائنة المتنوعة .

ثالثا : قوائم بالمسئولية العرضية :

ويتم اعداد هذه القوائم بشكل شهرى بالاضافة الى اعدادها فى نهاية العـــام وتتضمن قوائم عن الالتزامات أو المسئولية العرضية الناتجة عن الاعتمــــادات المستندية المفتوحة واصدار خطابات الضمان لصالح العملاء وتشمل هــــذه القوائم ٠

١ ـ كشف بالاعتمادات المستندية ٠

٢ ـ كشف بخطابات الضمان المصدرة ٠

رابعا : بيان الاحتياطى النقدى ونسبة السيولة :

أ ـ الاحتياطى النقدى:

تلتزم البنوك التجارية تطبقا للمادة ٤١ من قانون البنوك والائتمـــــان أن تحتفظ لدى البنك المركزى برصيد دائن وبدون فائدة بنسبة معينة ممالديها من ودائع ٠ وتستخدم هذه النسبة فى التحكم فى حجم الائتمان ٠ فرفع هذه النسبة يؤدى الى زيادة المحتفظ به لدى البنك المركزى وبالتالى تقل الأموال المتاحة لمنح الائتمان ٠ وبالعكس فان تخفيض هذه النسبة يؤدى الى زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ٠

ويعد هذا البيان كل عشرة أيام بواسطة الفروع عن أيام العمل الفعلية ويتـــم تجميعة بواسطة المركز الرئيسى ، ويرسل لادارة الرقابة على البنوك بالبنـــك المركزى ضمن مرفقات المركز الشهرى للتعرف على مدى التزام كل بنك تجـارى بالاحتفاظ بالنسبة القانونية المحددة بواسطة البنك المركزى للارصدة النقدية

التى يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها طرفة لمقابلة مسحوبات المودعين ويتكون بسط هذه النسبة من الرصيد النقدى المحتفظ به طرف البنك المركزى - كما يتكون مقام هذه النسبة من الشيكات والحوالات وخطابات الاعتماد الدورية المستحقة الدفع والمستحق للبنوك والودائع بالعملة المصرية فقط .

ب - بيان نسبة السيولة :

تلتزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من أصولها فى صورة سائلة وذلك لمقابلة طلبات المودعين الخاصة بسحب ودائعهم فى أى وقت ، والمعروف أن البنوك تحاول التوفيق بين عامل الربحية وعامل السيولة ، حيث أن الاحتفاظ بنسبة كبيرة من الأموال فى صورة سائلة يكون على حساب الربحية وتحقيقا للتجانس بين البنوك المختلفة يقوم مجلس ادارة البنك المركزى المصرى وفقا للمادة ٤٠ من قانون البنوك والائتمان بوضع قواعد عامة لتحديد نسبة ونوع الأصول السائلة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية ، حتى يتمكن البنك المركزى من التحقق من قيام البنك بالوفاء بالتزامه فى هذا الصدد .

لذلك يجب على البنوك التجارية أن تعد بيان يوضح مركز السيولة بها والغرض من اعداد هذا البيان هو تأكد البنك المركزى من توافر السيولة اللازمة طرف البنوك التجارية لمواجهة مسحوبات المودعين غير العادية .

ويتكون بسط هذه النسبة من النقدية المودعة بخزينة البنك والأرصدة النقدية طرف البنك المركزى وشيكات وحوالات وكوبونات وأوراق وعملات

أجنبية تحت التحصيل والاوراق التجارية المخصومة التى تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر والمستحق على البنوك وأذون الخزانة وأوراق الحكومة المصرية والأوراق المضمونه فيها ٠

كما يتكون مقام هذه النسبة من شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع ـ والمستحق للبنوك بالعملة المصرية والاجنبية والودائع بالعملة المصرية والقيمة غير المغطاه نقدا من مبالغ خطابات الضمان المصدرة ٠

أى نسبة السيولة = الاصول السائلة / الالتزامات الجارية %

خامسا : <u>بيانات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :</u>

حيث أن الغرض من اعداد هذه البيانات هو متابعة نشاط الجهاز المصرفى فى تنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يقوم الجهاز المصرفى بدورين رئيسين بالنسبة لخطة التنمية ٠

١ - دورة كوسيط مالى يقوم بقبول الودائع واقراضها للغير وتوزيعها على قطاعات النشاط الاقتصادى وفقا لمتطلبات خطة التنمية ٠

٢ - دورة كقطاع منتج يدخل ضمن قطاعات النشاط الاقتصادى التى يساهم فى تحقيق خطة التنمية ٠

وللتحقق من قيام الجهاز المصرفى بوظيفة الوسيط المالى فانه يقوم بموافاة الجهات المختصة بمتابعة خطة التنمية بجداول تبين مقدار التسهيلات الائتمانية التى يمنحها والودائع المختلفة موزعة حسب قطاعات

النشاط الاقتصادى ، مع التمييز بين التسهيلات الائتمانية التى تستحق خلال سنة والتى تستحق بعد سنة وكذلك الودائع المختلفة مع التمييز بين الودائع تحت الطلب وباخطار ولأجل والمجمدة .

مثال : (١)

استخرجت البيانات التالية من دفاتر أحد البنوك التجارية عن السنة المالية المنتهية فى ٨٩/١٩٩٠ .

١ - كان رصيد الحسابات الجارية الدائنة فى أول يوليو سنة ٨٩ ٢٨٠,٠٠٠ ج

٢ - **ايداعات العملاء :**

وبيانها (٢٤٠,٠٠٠ نقدا - ٨٠,٠٠٠ بشيكات مسحوبة على عملاء بنفس البنك وقد تم تحصيل هذه الشيكات ، وبلغت عمولة التحصيل المستحقة ١٢,٠٠٠ ج) .

٣ - بلغت جملة مسحوبات العملاء نقدا ١٨٠,٠٠٠ ج ، بموجب أوامر تحويل ٢٠,٠٠٠ ج .

٤ - بلغت الفوائد الدائنة التى خصمت من الحسابات الجارية للعملاء ٥٠,٠٠٠

٥ - تم خصم أ.تجارية ٢٠٠,٠٠٠ ج سعر الخصم ٤٪ حصل البنك خلال الشهر ١٠٠,٠٠٠ ج .

٦ - قدم العملاء للبنك كمبيالات للتحصيل قيمتها ٤٠,٠٠٠ ج وقد حصلت فى تاريخ الاستحقاق (خلال الشهر) بعمولة قدرها ٥٠٠٠ ج خصمت من الحسابات الجارية للعملاء .

٧ - كانت أرصدة الحسابات الاخرى فى ٣٠ / يونية / ١٩٩٠ .

* أرصدة لدى البنوك والمراسلين	٣٠٠,٠٠٠
* أوراق مالية واستثمارات	٤٠٠,٠٠٠
* أرصدة لدى البنك المركزى	٢٠٠,٠٠٠
* عمولات (مدينة)	١٠,٠٠٠
* أرصدة مدينة متنوعة	١٢٠,٠٠٠
* أذون خزانة	١٤٠,٠٠٠
* سلف بضمان بضائع	١,٣٠٠,٠٠٠

* مصاريف ادارية وعمومية	١٢٠,٠٠٠
* نقدية بالخزينة	٢٠٠,٠٠٠
* فوائد مدينة	٢٠,٠٠٠
* أثاث	١٦٠,٠٠٠
* عقارات	٤٠٠,٠٠٠
* سلف بضمان أوراق مالية	٤٠٠,٠٠٠
* سلف بضمان شخصى	١٠٠,٠٠٠
* بنوك ومراسلين (دائن)	٢٠٠,٠٠٠
* سلف بضمانات أخرى	٢٤٠,٠٠٠
* ايرادات وعمولات دائنة	٢٠,٠٠٠
* ودائع لأجل وباخطار	٥٠٠,٠٠٠
* فوائد سلف بضمان بضائع	٩٠,٠٠٠
* ايرادات أوراق مالية	٥٠,٠٠٠
* احتياطى عام	٤٠٠,٠٠٠
* صندوق التوفير	٦٠٠,٠٠٠
* ايرادات عقارات	٣٠,٠٠٠
* فوائد سلف بضمان أوراق مالية	٤٠,٠٠٠
* احتياطى قانونى	٣٠٠,٠٠٠
* احتياطى شراء سندات حكومية	٢٠٠,٠٠٠

المطلوب :

١ ـ اثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية المركزية للبنك

٢ ـ اعداد ميزان المراجعة •

٣ ـ تصوير حـ / الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣٠/٦/٩٠

٤ ـ اعداد الميزانية العمومية فى ٣٠/٦/١٩٩٠ •

الحل

أولا : اثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية :

١ ـ الايداع :

١ ـ **الايداع :**

من مذكورين :

٢٤٠,٠٠٠ حـ /الخزينة

٨٠,٠٠٠ حـ / الحسابات التجارية للعملاء

الي مذكورين :

٣٠٨,٠٠٠ حـ / الحسابات الجارية للعملاء

١٢,٠٠٠ حـ / عمولة التحصيل

٢ ـ **السحب :**

٢٠٠,٠٠٠ من حـ / الحسابات الجارية للعملاء

الي مذكورين :

١٨٠,٠٠٠ حـ / الخزينة

٢٠,٠٠٠ حـ / الحسابات الجارية للعملاء

٣ ـ **الفوائد :**

٥٠,٠٠٠ من حـ / الحسابات الجارية للعملاء

٥٠,٠٠٠ الي حـ / ~~الفوائد~~ الدائنة

٤ ـ **أوراق تجارية مخصومة :**

٢٠٠,٠٠٠ من حـ / أوراق تجارية مخصومة

الي مذكورين :

١٩٢,٠٠٠ حـ / الحسابات الجارية للعملاء

٨,٠٠٠ حـ / حـ / الاجيـــو

٥ ـ **تحصيل الكمبيالات المخصومة :**

١٠٠,٠٠٠ من حـ / الخزينة

١٠٠,٠٠٠ الي حـ/ أوراق تجارية مخصومة

٦ ـ **تحصيل أوراق تجارية :**

أ ـ **قيد نظامي:**

٤٠,٠٠٠ من حـ / أوراق تجارية تحت التحصيل

٤٠,٠٠٠ الى حـ / أصحاب أوراق تجارية تحت التحصيل

ب ـ **خصم عمولة التحصيل :**

٥٠٠٠ من حـ / الحسابات الجارية للعملاء

٥٠٠٠ الى حـ / عمولة التحصيل

جـ ـ **تحصيل الأوراق التجارية :**

٤٠,٠٠٠ من حـ / الخزينة

٤٠,٠٠٠ الى حـ / الحسابات الجارية للعملاء

د ـ **الغاء القيد النظامي الخاص باستلام الأوراق التجارية :**

٤٠,٠٠٠ من حـ/ أصحاب أوراق تجارية تحت التحصيل

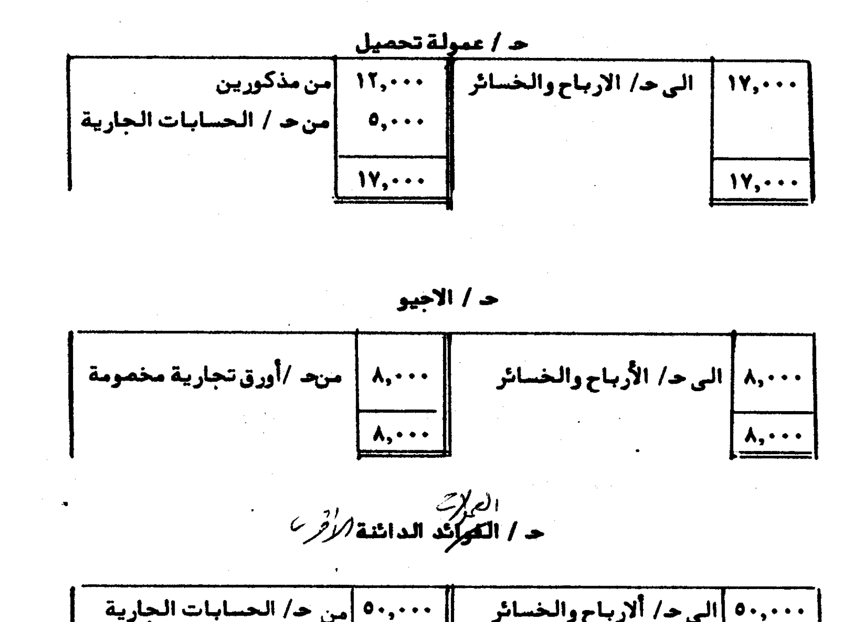
٤٠,٠٠٠ الى حـ / أوراق تجارية تحت التحصيل

حـ / الحسابات الجارية للعملاء

٨٠,٠٠٠	الى مذكورين	٢٨٠,٠٠٠	رصيد ٨٩/٧/١
٢٠٠,٠٠٠	الى مذكورين	٣٠٨,٠٠٠	من مذكورين
٥٠,٠٠٠	الى حـ/ الفوائد الدائنة	٢٠,٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية للعملاء
٥,٠٠٠	الى حـ / عمولة التحصيل	١٩٢,٠٠٠	من حـ/ أوراق تجارية مخصومة
٥٠٥,٠٠٠	رصيد في ٩٠/٦/٣٠	٤٠,٠٠٠	من حـ / الخزينة
٨٤٠,٠٠٠		٨٤٠,٠٠٠	

حـ / أوراق تجارية مخصومة

٢٠٠,٠٠٠	الى مذكورين	١٠٠,٠٠٠	من حـ / الخزينة
		١٠٠,٠٠٠	رصيد في ٩٠/٦/٣٠
٢٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠	



ح / عمولة تحصيل

١٧,٠٠٠	الى ح/ الارباح والخسائر	١٢,٠٠٠	من مذكورين
		٥,٠٠٠	من ح / الحسابات الجارية
١٧,٠٠٠		١٧,٠٠٠	

ح / الاجيو

٨,٠٠٠	الى ح/ الأرباح والخسائر	٨,٠٠٠	منح /أورق تجارية مخصومة
٨,٠٠٠		٨,٠٠٠	

ح / ~~الفوائد~~ العمولات الدائنة الأخرى

٥٠,٠٠٠	الى ح/ ألارباح والخسائر	٥٠,٠٠٠	من ح/ الحسابات الجارية للعمـــلاء
٥٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠	

ثانيا : ميزان المراجعة

أرصدة مدينة	بيان
١٠٠,٠٠٠	أوراق تجارية مخصومة
٣٠٠,٠٠٠	أرصدة لدى البنوك والمراسلين
٤٠٠,٠٠٠	أوراق مالية واستثمارات
٢٠٠,٠٠٠	أرصدة لدى البنك المركزى
١٠,٠٠٠	عمولات مدينة
١٢٠,٠٠٠	أرصدة مدينة متنوعة
١٤٠,٠٠٠	أذون على الخزانة
١,٣٠٠,٠٠٠	سلف بضمان بضائع
٤٠٠,٠٠٠	سلف بضمان أوراق مالية
١٠٠,٠٠٠	سلف بضمان شخصى
٢٤٠,٠٠٠	سلف بضمانات أخرى
١٢٠,٠٠٠	مصاريف ادارية وعمومية
٢٠٠,٠٠٠	نقدية بالخزينة
٢٠,٠٠٠	فوائد مدينة
١٦٠,٠٠٠	أثـاث
٤٠٠,٠٠٠	عقارات
٤,٢١٠,٠٠٠	

أرصدة دائنة	بيان
٥٠٥,٠٠٠	حسابات جارية للعملاء
١٧,٠٠٠	عمولة تحصيل
٨,٠٠٠	الاجيو
٥٠,٠٠٠	الفوائد الدائنة
٢٠,٠٠٠	ايرادات وعمولات دائنة
٢٠٠,٠٠٠	بنوك ومراسلين
٥٠٠,٠٠٠	ودائع لاجل وباخطار
٩٠,٠٠٠	فوائد سلف بضمان بضائع
٥٠,٠٠٠	ايرادات أوراق مالية
٤٠٠,٠٠٠	احتياطى عام
٦٠٠,٠٠٠	صندوق التوفير
٣٠,٠٠٠	ايرادات عقارات
٤٠,٠٠٠	فوائد سلف بضمان أوراق مالية
٣٠٠,٠٠٠	احتياطى قانونى
٢٠٠,٠٠٠	احتياطى شراء سندات حكومية
١,٢٠٠,٠٠٠	رأس المال
٤,٢١٠,٠٠٠	

حساب الارباح والخسائر

عن السنة المنتهية في ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠

	الى مذكورين		من مذكورين
٢٠,٠٠٠	حـ / فوائد مدينة	٥٠,٠٠٠	حـ / فوائد دائنة
١٠,٠٠٠	حـ / عمولات مدينة	١٧,٠٠٠	حـ / عمولة التحصيل
١٢٠,٠٠٠	حـ / مصروفات ادارية وعمومية	٨,٠٠٠	حـ / الاجيـــو
١٥٥,٠٠٠	صافى الارباح فى ٩٠/٦/٣٠	٤٠,٠٠٠	حـ / فوائد سلف بضمان أوراق مالية
		٥٠,٠٠٠	حـ / ايرادات أوراق مالية
		٩٠,٠٠٠	حـ / فوائد سلف بضمان بضائع
		٣٠,٠٠٠	حـ / ايرادات عقارات
		٢٠,٠٠٠	حـ / ايرادات وعمولات متنوعة
٣٠٥,٠٠٠		٣٠٥,٠٠٠	

الميزانية العمومية فى ١٩٩٠/٦/٣٠

أصول وأرصدة مدينة

نقدية وأرصدة لدى البنوك:		
نقدية بالحزينة	٢٠٠,٠٠٠	
أرصدة لدى البنوك والمراسلين	٣٠٠,٠٠٠	
أرصدة لدى البنك المركزى	٢٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
أذون على الحزينة		١٤٠,٠٠٠
أوراق مالية واستثمارات		٤٠٠,٠٠٠
أوراق تجارية مخصومة		١٠٠,٠٠٠
قروض وسلفيات :		
سلف بضمان أوراق مالية	٤٠٠,٠٠٠	
سلف بضمان بضائع	١,٣٠٠,٠٠٠	
سلف بضمان شخصى	١٠٠,٠٠٠	
سلف بضمان أخرى	٢٤٠,٠٠٠	٢,٠٤٠,٠٠٠
أصول ثابتة:		
عقـارات	٤٠٠,٠٠٠	
أثـاث	١٦٠,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠
أرصدة مدينة أخرى		١٢٠,٠٠٠
		٤,٠٦٠,٠٠٠

خصوم وأرصدة دائنة

رأس المال		١,٢٠٠,٠٠٠
احتياطات	٣٠٠,٠٠٠	
احتياطى قانونى	٤٠٠,٠٠٠	
احتياطى شراء سندات حكومية	٢٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
ودائع وحسابات جارية		
ودائع لأجل	٥٠٠,٠٠٠	
صندوق التوفير	٦٠٠,٠٠٠	
حسابات جارية	٥٠٥,٠٠٠	١,٦٠٥,٠٠٠
بنوك ومراسلين		٢٠٠,٠٠٠
أرباح العام		١٥٥,٠٠٠
		٤,٠٦٠,٠٠٠

مثال (٢):

فيمايلي الارصدة المستخرجة من دفاتر أحد البنوك في ١٩٩٠/٦/٣٠:

* حسابات جارية دائنة	٢٠٠,٠٠٠
* رأس المال	؟؟
* احتياطي عام	٨,٠٠٠
* محفظة الاوراق المالية	٤٨,٠٠٠
* أثاث ومعدات	٧٠,٠٠٠
* آجيو مدين	٦,٤٠٠
* نقدية بالخزينة	٣٧٠,٠٠٠
* أجور ايداع	٢,٦٠٠
* مصاريف عمومية أخرى	٥,٤٠٠
* أصحاب أوراق تجارية للتحصيل	٣٦,٠٠٠
* أصحاب أوراق مالية تأمين سلف	١٠,٠٠٠
* نقدية بالبنك المركزى	٢٢٢,٠٠٠
* عمولات مدينة	٧,٦٠٠
* فوائد دائنة	١٤,٤٠٠
* نقدية بالفروع	٨٠,٠٠٠
* ودائع لأجل	٣٠٠,٠٠٠
* أحتياطي قانوني	١٢٠,٠٠٠
* أحتياطي شراء سندات حكومية	١٦,٠٠٠
* أراضي ومباني	٦٠,٠٠٠
* فوائد مدينة	٦,٠٠٠
* آجيو دائن	٦,٤٠٠
* سلف بضمانات مختلفة	٦٠,٠٠٠
* مخصص هبوط أوراق مالية	٢,٠٠٠
* أوراق تجارية للتحصيل	٣٦,٠٠٠
* أوراق مالية تأمين سلف	١٠,٠٠٠
* صندوق التوفير	٢٦,٠٠٠
* ايرادات أوراق مالية	٣,٠٠٠

أولا : ميزان المراجعة

٤٨,٠٠٠	محفظة الأوراق المالية	٢٠٠,٠٠٠	حسابات جارية دائنة
٧٠,٠٠٠	أثاث ومعدات	٣٠٠,٠٠٠	ودائع لأجل
٦٠,٠٠٠	أراضي ومباني	١٢٠,٠٠٠	الاحتياطي القانوني
٦,٠٠٠	فوائد مدينة	١٦,٠٠٠	احتياطي شراء سندات حكومية
٦,٤٠٠	أجيو مدين	٨,٠٠٠	الاحتياطي العام
٣٧٠,٠٠٠	نقدية بالخزينة	٦,٤٠٠	أجيو دائن
٦٠,٠٠٠	سلف بضمانات مختلفة	٢,٦٠٠	أجور ايداع
٥,٤٠٠	مصروفات عمومية أخرى	٢٠٠٠	مخصص هبوط أوراق مالية
٥٠,٠٠٠	نقدية بالبنوك المحلية والمراسلين	٢٦,٠٠٠	صندوق التوفير
٢٢٢,٠٠٠	نقدية بالبنك المركزي	٣,٠٠٠	ايرادات أوراق مالية
٧,٦٠٠	عمولات مدينة	٤٨,٦٠٠	عمولات دائنة
٨٠,٠٠٠	نقدية بالفروع	٢٤٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها
		١٤٤٠٠	فوائد دائنة
		٢٣٦,٠٠٠	رأس المال
٩٨٥٤٠٠		٩٨٥٤٠٠	

* عمولة دائنة ٤٨,٦٠٠
* مخصص ديون مشكوك فيها ٢,٤٠٠
* نقدية بالبنوك المحلية والمراسلين ٥٠,٠٠٠

فاذا علمت عند الجرد تبين أن :

١ - قدرت الاوراق المالية بسعر السوق بمبلغ ٤٧,٠٠٠
٢ - بلغ الاجيو الدائن الذى يخص الفترة المقبلة ٦٠٠ ج
٣ - تقرر تكوين مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها بمبلغ ٣٠٠٠ ج
٤ - تبلغ الفوائد الدائنة المستحقة ٨٠٠ ج والفوائد المدينة المستحقة ٦٠٠ ج ٠
٥ - يستهلك الاثاث والمبانى بمعدل ١٠٪ سنويا قسطا ثابت اذا علمت أن قيمة الاراضى ١٠,٠٠٠ ج

المطلوب :

١ - ميزان المراجعة ٠
٢ - تصوير حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ١٩٩٠/٦/٣٠ ٠
٣ - تصوير الميزانية فى ١٩٩٠/٦/٣٠ ٠

ح / الأرباح والخسائر
عن السنة المنتهية فى ١٩٩٠/٦/٣٠

	الى مذكورين		من مذكورين
٦,٦٠٠	ح/ فوائد مدينة	١٥,٢٠٠	ح / فوائد دائنة
٦,٤٠٠	ح/ آجيـــو	٥,٨٠٠	ح / الاجيوالدائن
٧,٦٠٠	ح / عمولات مدينة	٢,٦٠٠	ح / أجور ايداع
٧٠٠٠	ح / اهلاك أثاث	٣,٠٠٠	ح / ايرادات أوراق مالية
٥,٠٠٠	ح / اهلاك عقار	٤٨,٦٠٠	ح / عمولات دائنة
٦٠٠	ح / مخصص ديون مشكوك فيها	١,٠٠٠	ح / مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
٥,٤٠٠	ح / مصروفات عمومية		
٣٧,٦٠٠	ح / أرباح العام(صافى الربح)		
٧٦,٢٠٠		٧٦,٢٠٠	

الميزانية العمومية فى ١٩٩٠/٦/٣٠

أصول حاضرة	....	....
نقدية بالخزينة	٣٧٠,٠٠٠	
نقدية بالبنك المركزى	٢٢٢,٠٠٠	
نقدية بالفروع	٨٠,٠٠٠	
نقدية بالبنوك والمراسلين	٥٠,٠٠٠	٧٢٢,٠٠٠
أصول متداولة		
محفظة أوراق مالية	٤٨,٠٠٠	
– مخصص هبوط أوراق مالية	١,٠٠٠	٤٧,٠٠٠
سلف بضمانات مختلفة	٦٠,٠٠٠	
– مخصص ديون مشكوك فيها	٣,٠٠٠	٥٧,٠٠٠
أصول ثابتة		
عقار	٦٠,٠٠٠	
– اهلاك عقار	٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
أثاث	٧٠,٠٠٠	
– اهلاك أثاث	٧,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
أرصدة مدينة أخرى		
فوائد دائنة مستحقة		,٨٠٠
		٩٤٤,٨٠٠
حسابات نظامية		
أوراق تجارية للتحصيل	٣٦,٠٠٠	
أوراق مالية تأمين سلف	١٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠

حقوق الملكية	....	....
رأس المال	٢٣٦,٠٠٠	
الاحتياطى القانونى	١٢٠,٠٠٠	
احتياطى العام	٨,٠٠٠	
احتياطى شراء سندات	١٦,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠
خصوم متداولة		
حسابات جارية دائنة	٢٠٠,٠٠٠	
ودائع لأجل	٣٠٠,٠٠٠	
صندوق التوفير	٢٦,٠٠٠	
أرباح العام	٣٧,٦٠٠	٥٦٣,٦٠٠
أرصدة دائنة أخرى		
فوائد مدينة مستحقة	٦٠٠	
أجور مقدم	٦٠٠	١,٢٠٠
		٩٤٤,٨٠٠
حسابات نظامية		
أصحاب أوراق تجارية للتحصيل	٣٦,٠٠٠	
أصحاب أوراق مالية تأمين سلف	١٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠

مثال (٢):

بفرض أن قائمة المركز المالى لأحد البنوك التجارية فى ١٩٨٩/٦/٣٠ كانت على النحو التالى:٠

أصول وأرصدة مدينة		خصوم وأرصدة دائنة	
١,٠٠٠,٠٠٠	نقدية	١,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال
٧,٥٠٠,٠٠٠	أرصدة لدى البنك المركزى	٣,٠٠٠,٠٠٠	احتياطيات
٢٦,٥٠٠,٠٠٠	قروض وسلفيات	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	ودائع تحت الطلب
٧,٥٠٠,٠٠٠	استثمارات من الدرجة الاولى	١٠,٠٠٠,٠٠٠	ودائع لأجل
٥,٠٠٠,٠٠٠	أوراق تجارية مخصومة من الدرجة الاولى وقصيرة الاجل	٥,٠٠٠,٠٠٠	صندوق التوفير
١,٥٠٠,٠٠٠	مراسلون	٥,٠٠٠,٠٠٠	مراسلون
١,٠٠٠,٠٠٠	أصول أخرى	١,٠٠٠,٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى
٥٠,٠٠٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠,٠٠٠	

المطلوب :

تحديد نسبة الاحتياطى النقدى ، ونسبة السيولة ٠

الحل :

أولا : نسبة الاحتياطى النقدى :

بيان	المبلغ
١ـ أرصدة لدى البنك المركزى	٧,٥٠٠,٠٠٠
٢ـ ودائع تحت الطلب	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
٣ـ ودائع لاجل	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٤ـ صندوق التوفير	٥,٠٠٠,٠٠٠
٥ـ مراسلون	٥,٠٠٠,٠٠٠
نسبة الاحتياطى = $\frac{٧,٥٠٠,٠٠٠}{٤٥,٠٠٠,٠٠٠} \times ١٠٠$	٤٥٠٠,٠٠٠

ثانيا : نسبةالسيولة

أولا : **الاصول السائلة:**			
نقدية	١,٠٠٠,٠٠٠		
أرصدة لدى البنك المركزى	٧,٥٠٠,٠٠٠		
استثمارات من الدرجة الاولى	٧,٥٠٠,٠٠٠		
أوراق تجارية مخصومة من الدرجة الاولى وقصيرة الاجل	٥,٠٠٠,٠٠٠		
مراسلون	١,٥٠٠,٠٠٠		
		٢٢,٥٠٠,٠٠٠	
ثانيا : **الالتزامات الجارية :**			
ودائع تحت الطلب	٢٥,٠٠٠,٠٠٠		
ودائع لاجل	١٠,٠٠٠,٠٠٠		
صندوق التوفير	٥,٠٠٠,٠٠٠		
مراسلون	٥,٠٠٠,٠٠٠		
		٤٥,٠٠٠,٠٠٠	
نسبة السيولة = $\frac{\text{الاصول السائلة}}{\text{الالتزامات الجارية}} \times ١٠٠$		٥٠٪	

مراجع الكتاب

أ - الكتب :

١ - دكتور أحمد نور ، : تصميم وادارة النظام المحاسبي في المنشآت المالية دار مطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

٢ - دكتور أحمد تمام محمد سالم : المحاسبة في المنشآت المالية ، ١٩٨٥ م .

٣ - دكتور بشير عبد العظيم البنا : محاسبة البنوك التجارية ،مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، ١٩٨٣ .

٤ - دكتور حسن محمد كمال : البنوك التجارية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٢

٥ - دكتور خيرت ضيف : محاسبة المنشآت المالية ، دار الجامعات العربية ١٩٦٩ .

٦ - دكتور محمد عصام الدين زايد : التنظيم المحاسبي في البنوك التجارية والاسلامية ، مكتبة الجلاء الجدية بالمنصورة ، ١٩٨٥ .

٧ - دكتور محمود السيد الناغي : نظم المعلومات المحاسبية في البنوك مدخل معاصر - البنوك التجارية - بنوك القرى ، مكتبة الجلاء الجدية بالمنصورة ، ١٩٨٦

٨ - دكتور محمود محمود السجاعي : البنوك التجارية والبنوك الاسلامية ، ١٩٨٦ .

٩ - دكتور محمود عساف : ادارة المنشآت المالية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

١٠ - دكتور مكرم عبد المسيح باسيلي : محاسبة المنشآت المالية ، رؤية ادارية بنوك - شركات تأمين ، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ، ١٩٩٠ .

****